وهم القراءة المنسيّة

محاكمة علميّة لنظريّة (علماء أبرار)

وهم القراءة المنسيّة

محاكمة علميّة لنظريّة (علماء أبرار)

تأليف

أحمد سلمان

قسم الشؤون الدينية

شعبة البحوث والدراسات

مصدر الفهرسة : IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda
رقم تصنيف LC : BP193.28.K3 S2 2019
المؤلف الشخصي : سلمان، احمد – مؤلف.
العنوان: وهم القراءة المنسية: محاكمة علمية لنظرية (علماء ابرار)
بيان المسؤولية: تأليف الشيخ احمد سلمان.
بيانات الطبع: الطبعة الاولى.
بيانات النشر: كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الدينية، شعبة البحوث والدراسات، ٢٠١٩ / ١٤٤١ للهجرة.
الوصف المادي: ٢٠٣ صفحة؛ ٢٤ سم.
سلسلة النشر : (العتبة الحسينية المقدسة؛ ٦٩٢).
سلسلة النشر : (قسم الشؤون الدينية، شعبة البحوث والدراسات؛ ٨٨).
تبصرة ببليوجرافية : يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات ١٩٨-١٨٧).
موضوع شخصي : كديور، محسن، -١٩٥٩ القراءة المنسية إعادة قراءة نظرية الأئمة الاثنا عشر علماء أبرار وأربع مقالات أخرى.
مصطلح موضوعي : الحديث (الشيعة).
مصطلح موضوعي : الإمامة عند الشيعة.
مصطلح موضوعي : عقائد الشيعة الامامية.
مصطلح موضوعي : الائمة الاثنا عشر (عليهم السلام).
اسم مؤلف اضافي : رد لـ(عمل) : كديور، محسن، -١٩٥٩ - القراءة المنسية إعادة قراءة نظرية الأئمة الاثنا عشر علماء أبرار وأربع مقالات أخرى.
اسم هيئة اضافي : العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق)، قسم الشؤون الدينية، شعبة البحوث والدراسات، جهة مصدرة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

التصميم والإخراج الفني علي جبار

الإهداء

إلى الوليّ الناصح

إلى الطريق الواضح

إلى النجم اللائح

إلى حجّة الله على خلقه

أبي الحسن علي بن محمد الهادي عليه السلام

مقدمة الطبعة الثانية

لازلت أذكر السرور الذي غمرني عندما راسلني صاحب المطبعة وأخبرني بأنّ هذا الكتاب قد تمت طباعته وأصبح جاهزا للنشر، والذي زاد سروري أنّ هذا الخبر قد وصلني وأنا في البقاع المقدّسة في مكّة المكرّمة وتحديدا في يوم شهادة الإمام الهادي عليه السلام حيث دأبت على الذهاب لأداء مناسك العمرة في شهر رجب الأصبّ.

وقد جعلتني هذه المصادفة أتفاءل كثيرا بالكتاب لاسيما وأنّي كنت قد أهديته إلى سيدي ومولاي الإمام الهادي عليه السلام، وفعلا فقد انتشر الكتاب ونفدت سريعا طبعته الأولى ممّا جعلني أفكّر في إعادة طباعته ثانية لكي تعمّ الفائدة الجميع.

وقد زادني إصرارا على تجديد طباعة الكتاب اطّلاع صاحب نظريّة (القراءة المنسيّة) عليه وتسجيله بعض الملاحظات على بعض مطالب هذا الكتاب[1] بحيث أصبح لزاما عليّ مناقشة ما أفاده لكي تكون الفكرة واضحة

(١) تعليقة له في الموقع الرسمي تحت عنوان: محاكمة نظريّة العلماء الأبرار! https://ar.kadivar.com/17574/

خصوصا وأنّ جملة من تعليقاته كان سببها سوء فهم لما دوّن في هذا الكتاب.

ومن هنا فإنّ هذه الطبعة تتميّز عن سابقتها بإضافة بعض التوضيحات في حواشي الكتاب لما التبس في فهمه في المتن الأصلي للكتاب بالإضافة إلى بعض المناقشات المهمّة التي أثبتها في المتن لأهميّتها لكي تكتمل الصورة وتعمّ الفائدة الجميع.

أحمد سلمان

ليلة المولد النبويّ الشريف ١٤٤١هـ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأزكى التسليم على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة الأبديّة على أعدائهم ومبغضيهم من الآن إلى قيام يوم الدين، أمّا بعد:

فإنّ من أهمّ ركائز عقيدة الشيعة قولهم بالإمامة الإلهيّة حيث إن هذه المفردة العقديّة هي المائز بينهم وبين غيرهم من الفرق الإسلاميّة، ومن يسبر كتب التاريخ ويغوص في طيّات كتبه يجد أنّ النزاع منذ أوّل يوم في الإسلام كان حول هذا المنصب وطرق ثبوته وصفات صاحبه، ومن يقرأ الكتب العقديّة والكلاميّة وينظر في محاورات أصحاب الأئمّة عليهم السلام يجد أنّ قضيّة الإمامة والنصّ والعصمة حاضرة بقوّة في هذه الموارد.

إلّا أنّه قد ظهر في الآونة الأخيرة من داخل الوسط الشيعي من يشكّك في هذه الأمور وذلك بطرح نظريّة أطلق عليها (القراءة المنسيّة) واعتبر أنّها هي القراءة الصحيحة التي تمثّل التشيّع الأصيل، في مقابل النظريّة السائدة في يومنا هذا التي اعتبرها وليدة لتيّارات الغلوّ التي كان لها حضور كبير في الماضي السحيق.

سنحاول في هذا الكتاب عرض نظريّة (القراءة المنسيّة)[1]، ونقد الركائز

(١) صاحب هذه النظريّة هو (محسن كديور) رجل دين إيراني معارض، يقيم في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، له مجموعة من المقالات والمحاضرات حول عقيدة الشيعة في الإمامة جمعت في كتاب واحد تحت عنوان (القراءة المنسيّة).

التي قامت عليها والشواهد التي استدلّ بها صاحبها، وفي المقابل بيان أصالة عقيدتنا في الإمامة والأئمّة عليهم السلام وأنّها وليدة النصوص المعتبرة والمأثورة عنهم عليهم السلام لا عن الغلاة أو المفوّضة.

نسأل الله تعالى أن يرينا الحقّ حقّا كي نتبّعه ويرينا الباطل باطلا كي نجتنبه ويجعلنا ممّن يَظهر الحقّ على أيديهم، إنّه أكرم الأكرمين، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمد وآله الطيِّبين الطاهرين.

في يوم مولد النّور المحمدي سنة ١٤٣٩هـ

عرض القراءتين للإمامة

كان ولا زال النزاع بين المسلمين محتدماً حول منصب الإمامة وصفات الإمام، حتّى قال الشهرستاني: الخلاف الخامس في الإمامة وأعظم خلاف بين الأمّة خلاف الإمامة؛ إذ ما سُلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينيّة مثل ما سُلّ على الإمامة في كلّ زمان[1].

وما سنعرضه الآن هو أمر مختلف تماماً، فهو يمثّل خلافاً جذريًّا في فهم الإمامة، ليس بين المذاهب الإسلامية المختلفة، بل في المذهب الواحد، فإنّ مؤلّف كتاب (القراءة المنسيّة)[2] اعتبر ما جاء به إعادة قراءة لمفهوم الإمامة عند الشيعة، وانتهى إلى وجود قراءتين:

القراءة الأولى:

هي القراءة السائدة في هذه الأعصار وما قبلها، وهي المسطّرة في كتب العقائد وعلم الكلام، ولذلك جعلناها الأولى من حيث الترتيب؛ لأنّها هي

(١) الملل والنحل ١/ ٢٤.

(٢) سجّل (محسن كديور) ملاحظة في موقعه حول تجنّبي لذكر اسمه في طيّات هذا الكتاب سوى التعريف الذي مرّ عليك في المقدّمة، واعتبر هذا الأمر هو عدم جرأة منّي على ذكره اسمه، والحقّ أنّ تجنّبي لذكر الأسماء عموما هو من باب تحاشي شخصنة القضيّة فالاختلاف بيني وبين الأستاذ (كديور) هو اختلاف فكري لا شخصيّ. وما أريد أن أوصله للقارىء هو نقدي للفكرة لا للشخص الأستاذ (كديور).

الوجه الرسمي للتشيّع الآن.

وقد عبّر عنها المصنّف بنظريّة (الأئمّة المعصومون)، وأرّخ لها بقوله: كان لهذه النظريّة أتباع منذ زمن حضور الأئمّة، وصار لها أتباع أكثر في زمن الأئمّة المتأخّرين، إلى أن تمكّنت في عصر غيبة الأئمّة من منافسة نظريّة التلقّي البشري للإمامة بشكل جدّي، هذا على الرغم من أنّها حتّى أواخر القرن الرابع لم تصبح العقيدة السائدة في المجتمع الشيعي، لكنّها منذ مطلع القرن الهجري الخامس حتى اليوم أصبحت هي الممثّل الرسمي للتفكير الشيعي، إلى حدّ صيرورة وجهة النظر هذه في الألف سنة الأخيرة من ضروريّات المذهب وجزءاً ذاتيًّا من عقيدته[1].

أمّا عن معالم هذه النظرية، فقد حصرها المصنّف في ثلاثة أمور رئيسة:

الأول: أئمّة الهدى مثلهم مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم منصوبون من قبل الله تعالى في هذا المنصب أي منصب الإمامة، وقد عرّف النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسلمين بهذا التعيين الإلهي من خلال النصّ، فالأئمّة إذن منصوبون من قبل الله ومنصوص عليهم من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فمن لم يتّبع من المسلمين هذا الأمر الإلهي والنصّ النبوي فقد انحرف عن الصراط المستقيم[2].

الثاني: علم أئمّة الهدى مثل علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم لدنّي غير اكتسابي،

(١) القراءة المنسيّة: ٤٢.

(٢) القراءة المنسيّة: ٤٣.

فهم مطّلعون على الغيب بإذن الله، فعلم الأئمّة ليس ناتجاً عن رأيهم واجتهادهم، كما أنّ علمهم في كلّ ما يتعلّق بمجال المعارف الدينية وما يكونون فيه أسوة وقدوة للناس علم مصون من الخطأ[1].

الثالث: أئمّة الهدى مثلهم مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم معصومون من جميع المعاصي عصمة مطلقة، منزّهون عن كبير المعاصي وصغيرها، وعن عمدها وسهوها، كما هم معصومون من الخطأ، وهذه العصمة نعمة وتفضّل إلهي ينعم به الله تعالى على المختارين المصطفين من عباده، وهي حالة أرفع بكثير من تهذيب النفس وطهارة الروح التي يتمتّع بها الأولياء الصالحون[2].

وعليه فإنّ هذه النظرية ترتكز على (النصّ الإلهي/ العصمة الإلهيّة/ العلم اللدنّي)، وقد اصطلح المصنّف على هذه الأمور بـ(الصفات فوق البشريّة)، وعبّر عن هذه القراءة بـ(القراءة السائدة)، وقد جريت على هذه الاصطلاحات في الكتاب.

القراءة الثانية:

هي النظريّة التي يدافع عنها المصنّف في كتابه، وهي التي تعتبر أهل البيت عليهم السلام مجرّد (علماء الأبرار) لا أكثر ولا أقل، وقد اصطلح عليها بـ(القراءة المنسيّة)، وذلك لنسيان الشيعة لها وانعدامها في هذه الأعصار في مقابل (القراءة

(١) القراءة المنسيّة: ٤٣.
(٢) القراءة المنسيّة: ٤٣.

السائدة).

ومعالم هذه النظرية تتلخّص في أمور ثلاث:

الأوّل: تمّ التعريف بكلّ إمام بواسطة الإمام الذي قبله، أمّا أوّل الأئمّة فالنبيّ هو الذي عرّف المسلمين به، وبعبارة أكثر فنيّة واصطلاحاً: يتمّ تعيين الأئمّة في هذه النظرية إمّا بالوصيّة وإمّا بالنص من الإمام السابق، وإمّا - في الحالة الخاصّة بالإمام علي- بالنصّ عليه من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم باختبار وامتحان علماء الشيعة له[1].

الثاني: ليس لدى الأئمّة علم غير اكتسابي أو علم لدنّي أو علم بالغيب، (العلم بالغيب من زاوية مجاله الفوق بشري، والعلم اللدنّي من زاوية منشئه غير الاكتسابي، وإلّا فإنّ كلا العلمين يشيران إلى علم واحد)[2].

الثالث: رغم أنّ الأئمّة كانوا من أكثر البشر تهذيباً للنفس وطهارة من ناحية بُعدهم عن المعاصي، إلّا أنّ العصمة بين بني آدم منحصرة بشخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لذلك لا يمكن اعتبار الأئمّة من طبيعة مختلفة عن طبيعة سائر البشر، وأنّ تجنيبهم الوقوع في أيّ معصية يتمّ بطرق خاصّة ما فوق بشريّة، بل هم يجتنبون المعاصي بالطرق البشريّة المتعارفة إلى الحدّ الذي وصلوا فيه إلى مقام الأتقياء الأبرار[3].

---

(١) القراءة المنسيّة: ٤١.

(٢) القراءة المنسيّة: ٤١.

(٣) القراءة المنسيّة: ٤١.

وأجاب على سؤال مهمّ حول هذه النظريّة وهو: إذا كان لا يوجد أيّ مائز لأئمة أهل البيت عليهم السلام عن بقيّة أئمّة المسلمين، فما الذي يدفعنا للتمسّك بهم؟

فقال: ومن الواضح أنّ مع إنكار الفضائل والصفات فوق البشريّة للأئمّة وقبول صفتهم البشريّة العاديّة، وقياساً على المسائل الإسلاميّة الأخرى، لا يبقى من دليل ودافع لاختيار التشيّع لأولئك الأئمّة سوى رجحان روايتهم للإسلام على الروايات الأخرى، وليس الاستناد إلى طبيعتهم فوق البشريّة[1].

وقال في مورد آخر: إنّ التفاوت بين أئمّة أهل البيت أي العلماء الأبرار وسائر علماء الدين في هذه الرؤية هو في ميزان العلم ودرجة تهذيب النفس والتقرّب من حضرة الحقّ تعالى[2].

ومن هنا نعلم أنّ هذه النظريّة تقوم على إنكار كلّ بُعْد غيبي في أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وتساويهم بأئمة المذاهب الإسلامية الأخرى مثل أحمد بن حنبل وأبي حنيفة النعمان، وابن إدريس الشافعي...، بل لا مائز حقيقي بينهم وبين العلماء المعاصرين لنا سوى من جهة درجة العلم القابل للاكتساب بالأساليب الطبيعية وطهارة النفس.

(١) القراءة المنسيّة: ٤١.
(٢) القراءة المنسيّة: ٤٢.

١٦ ..... وهم القراءة المنسيّة

ملاحظات منهجيّة

لا شكّ أنّ أيّ بحث من الأبحاث العلميّة لا بدّ أن يكون مستنداً إلى منهجيّة واضحة في التعامل مع مفرداته وتبيان الآليات والأدوات التي يجري عليها هذا البحث، وللأسف الشديد فإنّ صاحب (القراءة المنسيّة) ومن تبعه في ذلك لم يوضّح منهجيّته في التعامل مع الأدلّة المعروضة من الطرف الآخر.

الدليل العقليّ:

من أهمّ الأدلّة التي يُستند إليها في الأبحاث المعرفيّة هو (العقل)، وقد اهتمّ الشيعة الإماميّة كثيراً بهذا الشأن، فنجدهم قد عدّوه مصدراً من مصادر التشريع الأربعة، ومن ينظر إلى مناهج الحوزات العلميّة يجدها مشبّعة بالبحوث العقلية كـ(المنطق) و(الفلسفة) وعلم (أصول الفقه) الذي مُزجت مباحثه بالفلسفة مزجاً![1].

وقد اعترف صاحب كتاب (القراءة المنسيّة) بهذا الأمر حيث قال: المعيار الثاني أو الدليل المرشد الثاني في هذه المباحث هو العقل، ولحسن الحظّ، رغم كلّ الخرافات الكثيرة التي فُرضت على مذهبنا[2]، إلّا أنّ العقل قد أُعطي حقّه في

(١) قال آغا بزرك الطهراني في كتاب الذريعة ٦/ ١٨٦ متحدّثاً عن كتاب كفاية الأصول: وقد أدخل المسائل الفلسفية في الأصول أكثر ممّن قبله من مؤلّفي الرسائل والفصول والقوانين.

(٢) لا ندري عن أيّ خرافات يتحدّث هذا المؤلّف؟ ومن هي الجهة التي فرضت على الشيعة هذه الخرافات؟ وللأسف فإنّ دأبه في كلّ الكتاب هو إطلاق دعاوى كبيرة دون إقامة الدليل عليها كما سيأتيك.

مذهبنا أكثر ممّا أعطي في بقية المذاهب، ومعلوم أنّ أحد الأدلّة الأربعة في الفقه الشيعي هو العقل[١].

ورغم هذا الاعتراف بالدور الكبير للعقل في مباحث الإمامة وصفات الأئمّة، إلّا أنّنا نجد أنّه في مورد آخر يرفض دليلاً عقليًّا أقامه بعض الحكماء لإثبات المقامات الغيبيّة للأئمة عليهم السلام دون أيّ مستند!

قال صاحب (القراءة المنسيّة): ممّا يؤسف له أنّ التصوّف أيضاً كان له دور في إيجاد ذلك الانحراف في فهم الإمامة، فهناك لدى الصوفية نظرّية تسمّى نظريّة (الإنسان الكامل)، وقد أثّرت هذه النظريّة في الفهم التالي الحادث للإمامة الشيعية (الإمامة التفويضية المخفّفة)، حيث سار التصّوف والتشيّع في هذه المسألة جنباً إلى جنب على خطّ واحد، وخلافاً للإشكالات العديدة الواردة على الفقه، اسمحوا لي أن أدّعي أنّ إحدى آفات المذهب كانت نوعاً من التصوّف، وليس المقصود بالتصوّف هنا طبعاً ذلك العرفان الأصيل الذي بيّنا في صدر البحث أنّه يشكّل أحد معالم التشيّع الأصيل، بل المقصود من ذلك التصوّف النظري الذي يقول: «إنّ الأرض لا يمكن أن تخلو من حجّة لله»، ثمّ إنّه وإن لم يعتبر حجّة الله هو الله، إلّا أنّه يعطي له صلاحيات مماثلة لقدرات الله وأفعاله[٢].

(١) القراءة المنسيّة: ٩١.

(٢) القراءة المنسيّة: ١٣٤.

فصاحب (القراءة المنسيّة) رفض نظريّة (الإنسان الكامل) التي تقوم على مقدّمات عقليّة برهانيّة صرفة فقط؛ لكونها تدعم القراءة التي هو يرفضها مسبقاً، ولذلك يقول في معرض ردّه لها: والحاصل أنّ التصوّف وإحدى قراءتي التشيّع قد دعم أحدهما الآخر وقوّاه، وتقدّما وتطوّرا معاً، وخلقا مشكلة، وصنعا ذلك المذهب الرسمي[1].

فإذا كان العقل حجّة وله دخالة في هذه المباحث، فلا مناص من التسليم بمخرجاته وما توصّل له البرهان العقليّ، ودفعه لا يكون إلّا ببرهان مماثل، لا بمجرّد الاستحسان أو الاستهجان!

والعجيب أنّ كلّ من نقد (القراءة السائدة) للأئمّة عليهم السلام لم يناقش من قريب ولا من بعيد الأدلّة الكلاميّة والفلسفيّة التي شيّدها علماء الشيعة على مرّ العصور في هذه المسائل:

فمن يقرأ الكتب الكلاميّة للرعيل الأوّل من الشيعة الإماميّة كالشيخ المفيد والشريف المرتضى والشيخ الطوسي ومن بعدهم نصير الدين والعلّامة الحلّي قدس سره، يجد أنّهم شحنوا كتبهم بالأدلّة العقلية، بل جعلوها الأساس لإثبات هذه المطالب؛ لكونها محلّ النزاع مع المعتزلة!

فالمعتزلة لا ينكرون أفضليّة أهل البيت عليهم السلام ولا ينكرون مرجعيّتهم الدينيّة، إنّما إنكارهم كان للنصّ الخاص عليهم، والعصمة المطلقة التي أضيفت

(١) القراءة المنسيّة: ١٣٥.

إليهم، وجُعلت شرطاً في الإمامة، ومن هنا كانت الأدلّة العقليّة هي الأرضيّة المشتركة للنقاش معهم؛ لكون المعتزلة قد أعطوا العقل مساحة كبيرة في الاستدلال، ولذلك نجد أنّهم تمسّكوا في بحث إثبات وجوب الإمامة بـ «قاعدة اللطف»، وفي مقام إثبات العصمة بـ «قاعدة قبح نقض الغرض»، وفي مقام إثبات ولايتهم التكوينيّة بـ «قاعدة الممكن الأشرف»، وغيرها من الأدلّة العقليّة الكثيرة التي يصعب حصرها[1].

وصاحب (القراءة المنسيّة) أهمل كلّ ما كُتب وسُطّر في الكتب الكلامية، ولم يتعرّض له لا من قريب ولا من بعيد، بل لم نجد إلّا تشبّثاً ببعض الروايات التي لا تمثّل عشر معشار ما يستدلّ به محقّقو الإماميّة على مرّ العصور.

ولذلك فإنّ نقد (القراءة السائدة) للأئمّة عليهم السلام دون التعرّض للأدلّة العقليّة التي أقامها المتكلّمون والحكماء هو نقد ناقص، وما بُني عليه سيكون كذلك أيضاً.

آيات الكتاب:

من أهمّ المصادر التي يُستنَد عليها في تأسيس المعارف الدينيّة: القرآن الكريم، وكيف لا يكون كذلك والله عزّ وجل يقول: ﴿**إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي**

(١) إنّ كلّ مفردة من هذا المفردات تحتاج شرحا مبسوطا، وحيث أنّنا لسنا في مقام البحث الكلامي أو الفلسفي فإنّنا نحيل القارىء الذي يريد مزيد الاطّلاع على هذه الأدلّة العقليّة إلى المطوّلات ككتاب "تجريد الاعتقاد" للخواجة نصير الدين الطوسي قدس سره وشروحه الكثيرة لا سيّما كتاب "كشف المراد" للعلامة الحلّي رحمه الله.

﴿لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ ، وقال أمير المؤمنين عليه السلام: واعلموا أنّ هذا القرآن هو الناصح الذي لا يغشّ، والهادي الذي لا يضلّ، والمحدّث الذي لا يكذب، وما جالس هذا القرآن أحد إلّا قام عنه بزيادة أو نقصان: زيادة في هدى، أو نقصان في عمى، واعلموا أنّه ليس على أحد بعد القرآن من فاقة، ولا لأحد قبل القرآن من غنى، فاستشفوه من أدوائكم، واستعينوا به على لأوائكم، فإنّ فيه شفاء من أكبر الداء، وهو الكفر والنفاق والغيّ والضلال[1].

وقد قرّر صاحب نظريّة (القراءة المنسيّة) أهميّة آيات الكتاب في هذا البحث، فقال: الدليل المرشد الأوّل في هذا الصدد هو القرآن، ذلك أنّ التشيّع أيّاً كان أمره هو في النهاية ليس سوى فرع للإسلام، ومعلوم أنّ حجر الزاوية في الفكر الإسلامي هو القرآن الكريم، وبناء عليه إذا وجدنا بين عقائدنا الرائجة شيئاً لا يتّفق مع الضوابط القرآنيّة، أو وجدنا في عقائدنا أموراً قد أخذت في المذهب حجماً كبيراً ليس لها مثله في القرآن، أدركنا أنّ ثمّة خطأ أو خللاً في عقيدتنا، وأنّها تحتاج إلى تعديل أو إصلاح أو تصحيح حتى تتطابق مع تعاليم الكتاب الكريم[2].

إلّا أنّ نقده (القراءة السائدة) للأئمّة عليهم السلام لم يدعمه بأيّ نصّ قرآنيّ، إذ إن الدعوى المثارة هي مخالفة هذه القراءة لنصوص الكتاب، والحال أنّه لم يأتنا ولا بشاهد واحد على ذلك، ولم يتطرّق إلى آيات (المرشد الأول) البتّة!

(١) نهج البلاغة ٢/ ٩١.
(٢) القراءة المنسيّة: ٩٠.

أضف إلى ما تقدّم أنّ أصحاب (القراءة السائدة) قد استندوا إلى آيات الكتاب لإثبات مقامات المعصومين عليهم السلام :

فقد استدّلوا على عصمة الآل عليهم السلام بـ:

- آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1].
- آية طاعة أولي الأمر ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[2].
- وآية الصادقين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[3].

---

(١) استدلّ بها على عصمة أهل البيت عليهم السلام الشريف المرتضى رحمه الله في كتابه الشافي في الإمامة ٣/ ١٣٤، بل سلّم بدلالتها على ذلك نجم الدين الطوفي الحنبلي كما نقل عنه ذلك المقريزي في فضل آل البيت صفحة ٣٥، حيث يقول: قوله عزّ وجل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، احتجّ بها الشيعة على أنّ أهل البيت معصومون، ثم على أنّ إجماعهم حجّة، أمّا أنّهم معصومون فلأنّهم طُهّروا وأُذهب الرجس عنهم، وكلّ من كان كذلك معصوم.

(٢) قرّب الاستدلال بها العلّامة الحلّي في كتاب الألفين: ٧٦، بل اعترف الفخر الرازي في تفسيره بدلالة هذه الآية على العصمة، حيث يقول في ١٠/ ١٤٤: والدليل على ذلك أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بدّ وأن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهيّ عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وأنّه محال، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنّ كلّ من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أن أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بدّ وأن يكون معصوماً.

(٣) ذكر الاستدلال بها على العصمة أبو الصلاح الحلبي في تقريب المعارف صفحة ١٧٩، وكذلك اعترف الفخر الرازي بدلالتها على العصمة حيث يقول في تفسيره ١٦/ ٢٢١: فكانت الآية دالّة على أنّ من كان جائز الخطأ وجب كونه مقتدياً بمن كان واجب العصمة، وهم الذين حكم الله تعالى بكونهم صادقين، فهذا يدلّ على أنّه واجب على جائز الخطأ كونه مع المعصوم عن الخطأ، حتى يكون المعصوم عن الخطأ مانعاً لجائز الخطأ عن الخطأ،

وغيرها من الآيات الكثيرة التي ملأت كتب العقائد...

واستدلّوا على عموم ولاية أهل البيت عليهم السلام وشمولها التشريع والتكوين بآية الولاية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[1].

وعلى سعة علمهم عليهم السلام وإحاطتهم بكلّ عالم الإمكان بقوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾[3]...

بل استدلّوا على وجود صفات فوق البشريّة في الأئمّة عليهم السلام الذين هم خلفاء الله تعالى في أرضه، بقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي**

وهذا المعنى قائم في جميع الأزمان، فوجب حصوله في كل الأزمان، قوله: لم لا يجوز أن يكون المراد هو كون المؤمن مع المعصوم الموجود في كل زمان؟ قلنا: نحن نعترف بأنّه لا بدّ من معصوم في كل زمان.

(١) فصّلتُ الاستدلال بهذه الآية في كتاب «ميثاق الإمامة في آية الولاية»، الذي قرّرت فيه بعض أبحاث سماحة المحقّق السيد منير الخبّاز حفظه الله.

(٢) ورد الاستدلال بهذه الآية في روايات كثيرة، وقد جمعها الشيخ محمد بن الحسن الصفار ﷺ في كتابه بصائر الدرجات صفحة ٢٣٢ تحت عنوان: «باب ممّا عند الأئمّة عليهم الصلاة والسلام من اسم الله الأعظم وعلم الكتاب».

(٣) للسيد الخوئي إشارة لطيفة لمضمون هذه الآية حيث قال في كتاب الطهارة ٤/ ٤٧٤: وهذا لا لقوله عزّ من قائل: ﴿**لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾ لأنّ معنى الآية المباركة أنّ الكتاب لعظمة معاني آياته ودقّة مطالبه لا ينال فهمها ولا يدركها إلَّا من طهّره الله سبحانه، وهم الأئمة عليهم السلام لقوله سبحانه: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ**﴾ وليست لها أيّة دلالة على حصر جواز المسّ للمتطهّر، لأنّ المطهَّر غير المتطهِّر وهما من بابين، ولم ير إطلاق المطهَّر على المتطهِّر كالمغتسل والمتوضي في شيء من الكتاب والأخبار، على أنّ الضمير في ﴿**يَمَسُّهُ**﴾ إنّما يرجع إلى الكتاب المكنون وهو اللَّوح المحفوظ، ومعنى أنّ الكتاب المكنون لا يمسّه إلَّا المطهّرون هو ما قدّمناه من أنّه لا يناله ولا يصل إلى دركه إلَّا الأئمّة المعصومون عليهم السلام.

الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، وقوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**﴾[1]...

فلماذا يُغفلون الاستدلال القرآني في تكوين نظرة الشيعة للأئمّة المعصومين عليهم السلام، ويوهمون القارئ النبيه بأنّ مستند هذه (القراءة السائدة) هي الأحاديث والروايات المبثوثة في الكتب فقط؟!

النصوص الروائيّة:

لا شكّ أنّ السنّة النبوية وأحاديث المعصومين عليهم السلام لها دور كبير في هذا البحث، وذلك لأنّه منصبّ على تفاصيل صفات الإمام، ومثل هذه التفاصيل لا تكون مذكورة عادة في القرآن الكريم؛ لكون الكتاب قد تكفّل ببيان كبريات المسائل والخطوط العريضة في الدين، وأحيل للسنّة تفسير ما أجمله الكتاب الكريم، فكما أنّ آيات الأحكام قد اعتنت بالعمومات الفوقانية، فإنّ آيات المعارف كذلك، وتفصيل القول في أحاديثهم عليهم السلام.

وقد ركّز صاحب نظريّة (القراءة المنسيّة) على النصوص الروائيّة؛ لأنّها بحسب تصوّره الدليل الوحيد على القراءة السائدة، وقد قال في معرض تقريره لدليل أصحاب (القراءة السائدة): إنّ المستند الأساسي لذلك الفهم التقليدي للإمامة هو الروايات المنسوبة إلى الأئمّة أنفسهم[2].

وقال في مورد آخر: ليس للفضائل فوق البشرية للأئمّة من دليل أو

(١) فصّل السيد الطباطبائي رحمه الله في تفسير الميزان ١/ ١١٤ البحث في هذه الآية.
(٢) القراءة المنسيّة: ١٤٢.

مستند سوى الروايات[١].

إلّا أنّ صاحب هذه النظريّة طرح عدّة أمور، وأرسلها إرسال المسلّمات، واعتبرها أسساً ثابتة يُبنى عليه هذا البحث المعرفيّ، وهي:

أوّلاً: أنّ الروايات التي يستدلّ بها أصحاب (القراءة السائدة) ليست روايات متواترة، بل هي أخبار آحاد.

قال: وإمّا أن تأتوا بحديث متواتر تكون دلالته نصّاً أيضاً في هذا الأمر، ولا تملكون كلًّا من الأمرين، لأنّ كلّ ما لديكم هو أخبار آحاد فحسب[٢].

وقال في مورد آخر: ادّعاء تواتر الروايات في مجال الفضائل فوق البشريّة لأئمّة الهدى ليس مسموعاً، لأنّ تواطؤ رواتها على الكذب ليس منتفياً فحسب، بل هو محتمل في بعض الموارد[٣].

ثانياً: أنّ الروايات التي يستند عليها أصحاب (القراءة السائدة) ضعيفة سنداً.

قال: معظم هذه الروايات ضعيفة وساقطة عن الاعتبار من ناحية أسانيدها[٤].

ثالثاً: أنّ الأخبار المعتبرة سنداً هي موضوعة مدسوسة من الغلاة.

---

(١) القراءة المنسيّة: ١٧٤.

(٢) القراءة المنسيّة: ١٧٣.

(٣) القراءة المنسيّة: ١٧٥.

(٤) القراءة المنسيّة: ١٧٤.

قال: بالنسبة إلى أخبار الآحاد ذات السند المعتبر، فإنّ ما قام به الغلاة والمفوّضة من دسّ ووضع خبيث لمتون وأسانيد أحاديث عديدة في مجال الفضائل فوق البشرية لأئمّة الهدى عليهم السلام يجعل الأصل هو عدم صدور مثل هذه الروايات عنهم حتّى يثبت العكس[1].

وهذه الأمور الثلاثة هي مجرّد دعاوى لا دليل عليها:

أمّا نفيه وجود روايات متواترة تدعم (القراءة السائدة) فهي دعوى لا دليل عليها، إذ إننا نجد العلّامة المجلسي رضي الله عنه مثلاً قد صرّح في بحاره بتواتر جملة من الروايات التي تنصّ على وجود مقامات فوق بشريّة لأهل البيت عليهم السلام، كروايات علمهم بجميع اللغات[2]، وروايات أفضليّتهم على الأنبياء[3]، وعصمة الزهراء عليها السلام[4] وغيرها من الموارد الكثيرة...، فهل يعقل أن يُدفع قول غوّاص البحار خرّيت هذا الفن، ويُنفى التواتر دون تقييم وبحث وفحص في الروايات التي ساقها في بحاره؟![5]

---

(١) القراءة المنسيّة: ١٧٥.

(٢) بحار الأنوار ٢٦/ ٢٩٣.

(٣) بحار الأنوار ٢٦/ ٢٩٧.

(٤) بحار الأنوار ٢٩/ ٣٣٥.

(٥) وقد اشتبه الأمر على صاحب النظريّة في نقده لكتابي عندما اعتبرني قد استدللت بكلام العلامة المجلسي رضي الله عنه لإثبات تواتر أحاديث صفات ما فوق البشريّة، والحال أنّ كلامي صريح جدّا في أنّي قابلت دعوى الأستاذ (كديور) بنفي التواتر بدعوى العلامة المجلسي والتي يثبت فيها التواتر، وقلت أنّه لا يمكن قبول دعوى النفي دون مناقشة أدلّة المثبتين خصوصا وأنّهم قاموا بجمع كمّ هائل من الأحاديث المتعلّقة بهذا الصدد، علما أنّ القضيّة لا تتوقّف على تصريح المجلسي بالتواتر فقد سبقه ولحقه الكثير من أعلام الطائفة بذلك، فهل نردّ دعواهم لمجرّد نفي الأستاذ كديور دون دليل؟!

وأمّا حكمه على غالبيّة الأخبار بالضعف فهو أغرب من سابقه، إذ إن الرجل لم يعرّف القارئ بمبانيه الرجاليّة وآرائه الحديثيّة:

فما هو رأيه في تقييمات الرجاليين؟

وهل يفرّق بين القدماء والمتأخّرين؟

وما هي التوثيقات العامّة التي يقبلها؟

وما هي الكتب التي ثبت عنده اعتبارها؟

وما هي درجة صحّة نُسَخ الكتب المتداولة؟

وغيرها من الأمور المهمّة التي تسبق البحث عن الروايات والرواة، فهل من المعقول أن نأخذ حكمه على تراث روائيّ ضخم يحوي المئات من الأحاديث والروايات دون منهجيّة واضحة معروفة لتقييم روايتها والحكم على أسانيدها؟!

وحتّى لو سلّمنا له بضعف سندها، فإنّ هناك فرقاً بين الحديث الضعيف والحديث الموضوع، والنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه: فقد يكون الحديث ضعيفاً لكنّه ليس موضوعاً، وقد يكون الحديث موضوعاً لكنّه ليس بضعيف بل صحيح، وقد يجتمع الأمران، فيكون ضعيفاً وموضوعاً، وعلى هذا فإنّ ضعف الإسناد لا يساوق الوضع والكذب.

علماً أنّ الحديث الضعيف له احتماليّة صدور تتقوّى بتكثّر القرائن وتعدّد

الطـرق ومنهـا يرتقـي الخـبر إلى أن يصـل إلى أعـلى درجـات الاعتبـار وهـي "التواتر"، إذ لا يوجد أحد من المسلمين كافّة اشترط في الخبر المتواتر أن تكون طرقه صحيحة ورواته من الثقات، فلو قبلنا بدعوى صاحب (القراءة المنسيّة) من أنّ كلّ الأحاديث التي احتوت المقامات فوق البشريّة هي أحاديث ضعيفة، فإنّه لا تبطل دعوى التواتر المتقدّمة بمجرّد ضعف الأسانيد وجهالة بعض الرواة، بل تبقى قائمة لعدم اشتراط الصحّة السنديّة في تحقّق التواتر[1].

وأمّا دعواه أنّ الروايات الصحيحة هي روايات مدسوسة من قِبل الغلاة فهو أدلّ دليل على أنّ الرجل يكتب بنتائج مسبقة: وذلك لأنّ الإنسان إذا أراد البحث بموضوعيّة يبدأ من الدليل وينتقل منه إلى المدلول، وبناء على هذا فإنّ الروايات الصحيحة التي نقلت الصفات (فوق البشريّة) للأئمّة عليهم السلام هي حجّة، أمّا الحكم بوضعها مباشرة فهو مبنيّ على الحكم المسبق بأنّ الأئمّة عليهم السلام هم بشر عاديّون لا توجد فيهم أي صفات من هذا النوع، ولقطع المصنّف بهذا الأمر حكم مسبقا على كلّ رواية بالوضع، رغم أنّ هذا الأمر هو عين المتنازع فيه!

(١) لا أدري من أين جاء الأستاذ (كديور) بضرورة اعتبار أسانيد الخبر المتواتر، حيث كرّر هذه الدعوى في نقده على هذا الكتاب حين اعتبر أنّني أدّعي هذا الأمر، والحال أنّي ذكرت أنّ إجماع المسلمين على هذا، فالتقسيم الرباعي للحديث خاص بالخبر الواحد لا المتواتر فتأمّل.

البحث الموضوعيّ	البحث بنتائج مسبقة
-خلوّ الذهن من أي اعتقاد مسبق حول الأئمّة عليهم السلام	-الاعتقاد المسبق بعدم وجود مقامات غيبيّة للأئمّة عليهم السلام .
-وجود روايات صحيحة في المقامات الغيبيّة للأئمّة عليهم السلام	-وجود روايات صحيحة في المقامات الغيبيّة للأئمّة عليهم السلام
← النتيجة: الاعتقاد بوجود مقامات غيبيّة للأئمّة عليهم السلام	← النتيجة: الروايات الواردة موضوعة

فحكمه بالوضع ليس مبنيّا على اعتراف الواضع بوضعه أو على نصّ من المعصوم عليه السلام بذلك، بل هو مبنيّ على تصوّر مسبق في عقل صاحب (القراءة المنسية) ببطلان (القراءة السائدة) وعليه بنى بطلان كلّ ما يدلّ عليها وهذه مصادرة على المطلوب يدركها حتى الصغار!

وقد أراد المصنّف بهذه الأمور الثلاثة إسقاط كلّ دليل محتمل على (القراءة السائدة) إذ إن نتيجة ما سطّره هو التالي:

ليس عند أصحاب (القراءة السائدة) سوى الروايات

وحيث لا توجد روايات معتبرة يمكن أن يستدلّ بها

←إذن ليس عند أصحاب (القراءة السائدة) دليل

وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على عدم موضوعيّة في البحث وعلى

انتقائيّة في التعامل مع النصوص الشرعيّة، بل هو يكتب بحثه بنتائج مسبّقة، وحتّى المنهج الذي سطّره في كتابه إنّما هو لأجل تجنّب الاصطدام بنصوص معتبرة تثبت ما يحاول نفيه، لا أنّه منهج قائم على بحث أصوليّ متكامل.

والعجيب أنّه حمّل كلّ روايات الوضع للغلاة وجعل الأصل في روايات المقامات والصفات (فوق بشريّة) الكذب وعدم الصحّة، واستدلّ بخبر يونس بن عبد الرحمن الذي يرويه اليقطيني: أنّ بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر، فقال له: يا أبا محمد ما أشدّك في الحديث، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث؟ فقال: حدّثني هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تقبلوا علينا حديثا إلّا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المتقدمّة، فإنّ المغيرة بن سعيد لعنه الله دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدّث بها أبي، فاتّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا تعالى وسنّة نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم فإنّا إذا حدّثنا ، قلنا قال الله عزّ وجل وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام وقال لي: إنّ أبا الخطّاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب

يدسّون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام[١]؛ والخبر الآخر الذي يرويه يونس عن هشام بن الحكم، أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدسّ فيها الكفر والزندقة، ويسندها إلى أبي ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يبثّوها في الشيعة، فكلّما كان في كتب أصحاب أبي من الغلوّ فذاك ما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم[٢].

والحال أنّ هناك روايات أخرى صريحة تدلّ على أنّ أعداءهم عليهم السلام قد وضعوا أحاديث في الحطّ من مقاماتهم أي في التقصير كما في صحيحة ابن أبي محمود عن الإمام الرضا عليه السلام: يا ابن أبي محمود إنّ مخالفينا وضعوا أخبارا في فضائلنا وجعلوها على ثلاثة أقسام، أحدها الغلو وثانيها التقصير في أمرنا وثالثها التصريح بمثالب أعدائنا، فإذا سمع الناس الغلوّ فينا كفّروا شيعتنا ونسبوهم إلى القول بربوبيّتنا، وإذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا[٣]...؛ فكما أنّ الغلاة وضعوا أحاديثا تشتمل على الغلوّ، كذلك النواصب وضعوا أحاديث تشتمل على التقصير، فلماذا جعل الكذب أصلا في روايات الغلوّ ولم يجعله أصلا في روايات التقصير؟!

(١) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٤٨٩.
(٢) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٤٩١.
(٣) عيون أخبار الرضا ١/ ٢٧٢.

وممّا يؤكّد أنّ صاحب (القراءة المنسيّة) لا منهجيّة له، عدم التزامه بالشروط التي ذكرها في الروايات التي احتجّ بها ورتّب عليها الأثر، فنجده عند بحثه عن (قراءة مفهوم الإمامة في ضوء النهضة الحسينيّة) قد استشهد بروايات ونصوص تاريخيّة زعم أنّها دليله على قراءته للأئمّة عليهم السلام، وسيأتيك أنّها لا تحمل صفة واحدة من صفات الخبر الذي يصلح أن يحتجّ به في العقائد بحسب مبانيه، فلا هي متواترة ولا هي صحيحة بل لا سند لها أصلا!

مغالطة التواتر:

من يقرأ تعامل صاحب (القراءة المنسيّة) مع بعض الكبريات الأصوليّة يجد خلطا واضحا عنده في هذه المطالب وعدم إحاطة دقيقة بها، وهذا ما سبّب خللا كبيرا في تعامله مع الأدلّة الشرعيّة وبالتالي خللا في النتائج التي وصل إليها.

ومن أهمّ الأمور التي تعرّض لها ضمن طيّات بحثه هي قضيّة (التواتر)، فبعد أن وصل إلى حصر الاستدلال في الأحاديث المتواترة، صرّح مسبقا بعدم إمكانيّة ذلك لاحتماليّة التواطىء على الكذب، قال: أقيموا الدليل على ما تقولون، فإمّا أن تأتوا بآية تكون نصّا في هذه المسألة لا دلالة ظاهريّة فقط، وإمّا أن تأتوا بحديث متواتر تكون دلالته نصّا أيضا في هذا الأمر، ولا تملكون كلّا من الأمرين، لأنّ كلّ ما لديكم هو أخبار آحاد فحسب والجدير بالذكر أن لا

قيمة للتواتر المعنوي المدّعى بحقّ هذه الأخبار لأنّ تواطؤ رواتها على الكذب غير منتف[١].

ويمكننا تفكيك دعواه إلى أمرين:

الأوّل: هو إصراره على أنّ الاستدلال بالنصوص الروائيّة لابدّ أن يكون حكرا على المتواتر منها لا الآحاد.

ويرد عليه أنّ ما ذكره اشتباه منه، إذ إنّ مقتضى هذا الكلام وجود موضوعيّة للتواتر، والحال أنّه لا موضوعيّة له بل المدار على إفادة العلم، فغاية ما يميّز المتواتر عن الآحاد هو كونه مفيدا للعلم، بخلاف الآحاد الذي لا يفيد إلّا ظنّا، والأدلّة العامّة اشترطت أن يكون الدليل مفيدا للعلم سواء حصل من التواتر أو من غيره، كقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾.

وبناء على هذا فإنّ كلّ دليل يفيد العلم يصلح أن يكون مدركا لبحث الإمامة، وقد تقرّر في علم الأصول أنّ خبر الآحاد قد يفيد العلم إذا حفّته القرينة القطعيّة كالصادق الذي يخبرك بوجود حريق وترى في الوقت نفسه تصاعد الدخان وهلع الناس وتسمع أصوات سيّارات الإطفاء، فمثل هذا الخبر مع هذه القرائن يفيد العلم وبالتالي يكون الاستدلال به صالحا في هذا الباب على فرض اشتراط العلم فيه وعدم كفاية الظنّ[٢].

---

(١) القراءة المنسيّة ١٧٣.

(٢) إنّ اشتراط العلم في مثل هذه القضايا أمر غير مسلّم بل اختلف الأعلام فيه وقد حُرّرت المسألة في علم الأصول بالتفصيل.

فحصر المصنّف الاستدلال بالحديث المتواتر وردّه للآحاد مطلقا هي مجازفة واضحة وخلط صريح، إلّا إذا نقل الكلام إلى البحث الصغرويّ وادّعى عدم وجود أخبار آحاد تفيد العلم في هذا الباب، فعند ذلك من حقّنا أن نطالب بالدليل على ذلك لاسيما مع ادّعاء كثير من المتقدّمين استفادة العلم من بعض الأخبار المحفوفة بالقرينة[1].

الثاني: ادّعى أنّ التواتر المعنويّ لا قيمة له لاحتماليّة تواطؤ الرواة على الكذب، وبالنظر إلى بعض كلماته الأخرى يظهر أنّ صاحب (القراءة المنسيّة) يذهب إلى أنّ هذه الروايات مرجعها إلى عدد قليل من الرواة الذين عرف عنهم الغلو.

وهذا الاشتباه مردّه إلى ظنّ المصنّف أنّ إفادة التواتر للعلم تكون ناشئة حصرا من الكثرة، وهذا غير صحيح البتّة إذ إن المحقّقين في علم الأصول قد نصّوا على أنّ شرط التواتر هو أن تكون الكثرة لها مدخليّة في إفادة العلم لا أنّها العلّة التامّة لتولّده[2]، ولذلك ذكروا أنّ صفات الرواة وتنوّع بلدانهم واختلاف مذاهبهم من الأمور التي تساعد على إفادة العلم، بل قد تكون القرائن الخارجيّة ممّا يساعد في إفادة العلم كالأدلّة العقليّة العامّة، وعمومات الكتاب والوقائع

(١) ادّعى الأستاذ (كديور) أنّي حكمت بقطعيّة روايات الصفات فوق البشريّة للأئمّة لكونها محفوفة بالقرائن القطعيّة، وكلامي أمامك أيّها القارئ واضح وضوح الشمس فأنا لم أصدر هذا الحكم بل كنت بصدد بيان عدم سقوط الحكم بقطعيّة الأخبار بمجرّد عدم ثبوت تواترها، وشتّان بين الأمرين!

(٢) لقد برهن الأصوليّون على أنّ تولّد العلم لا ينشأ حصرا من "الكم" أي عدد الرواة، بل للكيف مدخليّة في ذلك (بحوث في علم الأصول ٤/ ٣٢٨)

التاريخيّة، ولذلك قالوا: أنّ التواتر قد يحصل بعشرة ولا يحصل بمائة[١].

أمّا حكمه على التواتر المدّعى بالبطلان فهذا مضحك للثكلى، إذ إنّ مجرّد الاحتمال العقلي لا يكون مانعا من إفادة الخبر العلم بل لابدّ من وجود احتمال واقعيّ معتدّ به عند العقلاء، ولذلك قيّدوا استحالة التواطؤ على الكذب في التواتر بـ(عادة) فقالوا: ما بلغت رواته في الكثرة مبلغا، أحالت العادة تواطؤهم أي اتفاقهم على الكذب[٢]؛ ولو قلنا بالاستحالة العقليّة لما بقي لنا أيّ تواتر بين كلّ البشر!

والحكم ببطلان هذا التواتر المعنوي أو ذاك لا يكفي بمجرّد أن ينفي تحقّق شرط "استحالة التواطؤ على الكذب"، بل لا بدّ من إيجاد الاحتمال العقلائيّ الذي يمنع من حصول هذا الشرط، كوجود الدافع للكذب وإمكانيّة حدوثه في الخارج وغيرها...

وبهذا لا يمكننا نفي صحّة كلّ تواتر معنويّ مدّعى، بل لابدّ من مناقشة كلّ فرد على حدة بجمع طرقه وملاحظة طبقاته، والنظر في أحوال رواته وبلدانهم، وتحقيق الحال في الظروف السياسيّة والدينيّة في كلّ واحد منهم للوصول إلى نتيجة، وهذا الذي لم يقترب منه صاحب (القراءة المنسية)!

فلو أراد نفي التواتر المعنوي فليشمّر ساعدي الجدّ وليبدأ بمناقشة الكتب

---

(١) قال الشهيد في الرعاية ٦٢: ولا ينحصر ذلك: في عدد خاص على الأصحّ، بل المعتبر: العدد المحصّل للوصف، فقد يحصل في بعض المخبرين بعشرة وأقلّ، وقد لا يحصل بمائة، بسبب قربهم إلى وصف الصدق وعدمه.

(٢) الرعاية ٦١.

التي اعتنت بجمع هذه الأخبار واستقراء طرقها وإثبات تواترها:

فمن كتب علمائنا الماضين، كتاب (إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات) للحرّ العاملي ﵀ الذي أثبت في هذا الكتاب تواتر روايات النصّ عليهم وظهور المعجز على أيديهم، ونقل في هذا الكتاب مئات الروايات[1].

قال في مقدّمة كتابه: على أنّي قد جمعت الروايات هنا من الطريقين، وأوردت الأخبار المتواترة بنقل كلا الفريقين، مع أنّي لا أدّعي الحصر والاستقصاء، فإنّ الأخبار في ذلك لا تعدّ ولا تحصى بل هي كالبحر الزاخر لا يعرف لها أوّل ولا آخر![2].

ومن كتب علمائنا المعاصرين، كتاب (النبيّ الأعظم ووجوده النوري) للشيخ مسلم الداوري حفظه الله، والذي أثبت فيه تواتر الروايات التي تتحدّث عن كونهم عليهم السلام خلقوا أنوارا، وأثبت أنّ هذا المقام هو أساس كلّ بعد غيبيّ فيهم.

قال في مقدّمة كتابه: ولذا عزمنا على دراسة ما ورد من الأخبار الكثيرة ممّا يتعلّق بمعرفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طرق السنّة ومن طرق أهل البيت عليهم السلام،...، وهذه الأخبار كثيرة ومتواترة، وتعدّ من غرر الأحاديث،

(١) التبس الأمر مرّة أخرى على الأستاذ (كديور) فظنّ أنّي ذكرت كلام الحرّ العاملي ﵀ احتجاجا به في حين أنّ كلامي صريح في كونه ناظر إلى عدم تماميّة بحثه حيث لم يناقش أدلّة من ادعوا التواتر.

(٢) إثبات الهداة ٣٠.

وفيها معان عالية غامضة[١].

فهل نترك كل هذه الأحاديث المتواترة التي تثبت البعد الغيبي للأئمّة الأطهار عليهم السلام، التي ذكرها علماء الطائفة في كتبهم ومصنّفاتهم لمجرّد دعوى لم يقم صاحبها عليها أي دليل ولا برهان؟

﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾!

تنقيح المفاهيم:

إنّ الملاحظ في طيّات كتاب (القراءة المنسيّة) تعرّض صاحبه كثيرا لمصطلح (الغلوّ) و (التفويض)، وهذين المصطلحين ينطويان على مفاهيم وقع فيها خلاف كبير وتناولها العلماء تحقيقا وتنقيحا، إلّا أنّ المصنّف لم يشر لا من قريب ولا من بعيد لهذا الأمر.

قال في معرض تعريفه للغلوّ: الزيادة وتجاوز الحدّ (يقال للشيء إذا زاد وارتفع قد غلا، والغلوّ في الشخص الإفراط وتجاوز الحدّ في مدحه)؛ بل ادّعى بعضهم بشأن عليّ بأنّ هذه الفضائل كلّها لا يمكن أن تصدر عن إنسان[٢].

وما ذكره في تعريفه هو المعنى اللغوي للغلوّ، وهو لا يحسم الأمر لأنّ غاية ما يفيده التعريف اللغويّ هو أنّ الغلوّ تجاوز الحدّ، وهذا لا ينازع فيه أحد

(١) النبي الأعظم ووجوده النوري ١٩.
(٢) القراءة المنسيّة ١٢٢.

حتى الغلاة أنفسهم، بل نزاعنا في ما هو الحدّ الذي لا يسع الإنسان تجاوزه في اعتقاده في مقامات أهل بيت النبوة عليهم السلام، وهذا الأمر لا يمكن أن يحال للعرف إذ إنه أمر غيبي بحت، فالعصمة وعلم الغيب والولاية التكوينيّة والوجود النوريّ كلّها قضايا مرتبطة بالعوالم الأخرى لا هذا العالم، وعليه فإنّ المدار في الإثبات أو النفي هو الوحي المتمثّل في آيات الكتاب وأحاديث الأئمّة الأطياب عليهم السلام.

ولذلك نجد الفقهاء العظام إذا تعرّضوا إلى بحث الغلوّ فصّلوا في خصوص هذه القضيّة، إذ إن عنوان (الغلاة) وقع موضوعا لحكم شرعي وهو الكفر والنجاسة، ولذلك نجد علماءنا الأعلام يتعرّضون لهذا البحث ضمن باب الطهارة في الفقه.

ومن باب المثال نذكر ما أورده السيد الخوئي قدس سره في بحثه، حيث قال: الغلاة على طوائف فمنهم من يعتقد الربوبيّة لأمير المؤمنين أو أحد الأئمّة الطاهرين عليهم السلام فيعتقد بأنّه الربّ الجليل وأنّه الإله المجسّم الذي نزل إلى الأرض وهذه النسبة لو صحّت وثبت اعتقادهم بذلك فلا إشكال في نجاستهم وكفرهم لأنّه إنكار لألوهيته سبحانه لبداهة أنّه لا فرق في إنكارها بين دعوى ثبوتها لزيد أو للأصنام وبين دعوى ثبوتها لأمير المؤمنين عليه السلام لاشتراكهما في إنكار ألوهيّته تعالى وهو من أحد الأسباب الموجبة للكفر؛ ومنهم من ينسب إليه الاعتراف بألوهيته سبحانه إلّا أنّه يعتقد أنّ الأمور الراجعة إلى التشريع

والتكوين كلّها بيد أمير المؤمنين أو أحدهم عليهم السلام فيرى أنّه المحيي والمميت وأنّه الخالق والرازق وأنّه الذي أيّد الأنبياء السالفين سرّا وأيّد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم جهرا، واعتقادهم هذان وإن كان باطلا واقعا وعلى خلاف الواقع حقّا حيث إن الكتاب العزيز يدلّ على أنّ الأمور الراجعة إلى التكوين والتشريع كلّها بيد الله سبحانه إلّا أنّه ليس ممّا له موضوعيّة في الحكم بكفر الملتزم به، نعم الاعتقاد بذلك عقيدة التفويض لأنّ معناه أنّ الله سبحانه كبعض السلاطين والملوك قد عزل نفسه عمّا يرجع إلى تدبير مملكته وفوّض الأمور الراجعة إليها إلى أحد وزرائه، وهذا كثيرا ما يتراءى في الأشعار المنظومة بالعربيّة أو الفارسيّة حيث ترى أن الشاعر يسند إلى أمير المؤمنين عليه السلام بعضا من هذه الأمور، وعليه فهذا الاعتقاد إنكار للضروريّ فإنّ الأمور الراجعة إلى التكوين والتشريع مختصّة بذات الواجب تعالى، فيبتني كفر هذه الطائفة على ما قدّمناه من أنّ إنكار الضروري هل يستتبع الكفر مطلقا أو أنّه إنّما يوجب الكفر فيما إذا رجع إلى تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما إذا كان عالما بأنّ ما ينكره ثبت بالضرورة من الدين؟ فنحكم بكفرهم على الأوّل وأمّا على الثاني فنفصّل بين من اعتقد بذلك لشبهة حصلت له بسبب ما ورد في بعض الأدعية وغيرها مما ظاهره أنّهم عليهم السلام مفوّضون في تلك الأمور من غير أن يعلم باختصاصها لله سبحانه، وبين من اعتقد بذلك مع العلم بأنّ ما يعتقده ممّا ثبت خلافه بالضرورة من الذين بالحكم بكفره في الصورة الثانية دون الأولى؛ ومنهم من لا يعتقد بربوبية أمير

المؤمنين عليهم السلام ولا بتفويض الأمور إليه وإنّما يعتقد أنّه عليهم السلام وغيره من الأئمّة الطاهرين ولاة الأمر وأنّهم عاملون لله سبحانه وأنّهم أكرم المخلوقين عنده، فينسب إليهم الرزق والخلق ونحوهما -لا بمعنى إسنادها إليهم عليهم السلام حقيقة لأنّه يعتقد أنّ العامل فيها حقيقة هو الله- بل كإسناد الموت إلى ملك الموت والمطر إلى ملك المطر والإحياء إلى عيسى عليه السلام كما ورد في الكتاب العزيز: ﴿وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ﴾ وغيره مما هو من إسناد فعل من أفعال الله سبحانه إلى العاملين له بضرب من الإسناد، ومثل هذا الاعتقاد غير مستتبع للكفر ولا هو إنكار للضروري، فعدّ هذا القسم من أقسام الغلوّ نظير ما نقل عن الصدوق قدس سره عن شيخه ابن الوليد: "إنّ نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوّل درجة الغلوّ"، والغلوّ -بهذا المعنى الأخير – مما لا محذور فيه بل لا مناص عن الالتزام به في الجملة[1].

هذا كلام سيّد الطائفة وأستاذ الفقهاء السيد أبو القاسم الخوئي قدس سره، فقد نقّح مفهوم الغلو وذكر أقسامه وبيّن حكم كلّ قسم مع الإشارة إلى دليله، أمّا صاحب (القراءة المنسيّة) فلم يطرق هذا الباب أصلا: فهو لم يعرض الأقوال المختلفة في المسألة، ولم يذكر أدلّة كلّ قول كما هو دأب أهل التحقيق، بل نجده اكتفى بعرض التعريف اللغويّ ثم رتّب عليه الأثر الشرعيّ دون تحديد ما هو الحدّ الذي لا يُسمح بتجاوزه، وهذا دليل على أنّه يكتب بنتائج مسبقة، إذ إنّ

(١) كتاب الطهارة ٢/ ٧٤.

ارتكازه الأوّلي هو أنّهم بشر لا توجد فيهم أيّ صفات خاصّة.

أمّا ما يتعلّق بـ(التفويض) فالأمر أسوأ من سابقه، إذ إنّ صاحب (القراءة المنسيّة) لم يعرّف التفويض ولو بتعريفه اللغوي، ولم يذكر أقسامه بل اكتفى بقوله: فالمفوّضة هم الذين يقولون بتفويض خلق العالم أو التكوين والتشريع إلى أشخاص معيّنين وعلى رأسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم الأئمّة[1].

وقال في مورد آخر: وكما قلت، كان التفويض درجات: تفويض في الخلق وتفويض في تدبير الكون، وتفويض في الرزق، وتفويض في أمر الدين والتشريع، وتفويض في الاختيار[2].

ولم يبيّن للقارىء ما المقصود من (التفويض) ولم يذكر لنا أقسامه التي أشار إليها دون تفصيل، بل مرّ عليها مرور الكرام وكأنّ القضيّة مسلّمة البطلان، والأهمّ من هذا لم يذكر ماذا قالت الروايات عن التفويض وحكمه عندهم عليهم السلام!

ولكي يعلم القارىء الفرق بين التحقيق والتلفيق، نترك المجال للعلامة المجلسي رحمه الله وكيفيّة تناوله لموضوع التفويض، إذ قال: وأمّا التفويض فيطلق على معان بعضها منفي عنهم عليهم السلام وبعضها مثبت لهم، **فالأوّل** التفويض في الخلق والرزق والتربية والإماتة والإحياء، فإنّ قوما قالوا: إنّ الله تعالى خلقهم

(١) القراءة المنسيّة ١٢٢.

(٢) القراءة المنسيّة ١٢٣.

وفوّض إليهم أمر الخلق فهم يخلقون ويرزقون ويميتون ويحيون، وهذا الكلام يحتمل وجهين: أحدهما أن يقال: إنّهم يفعلون جميع ذلك بقدرتهم وإرادتهم وهم الفاعلون حقيقة، وهذا كفر صريح دلّت على استحالته الأدلة العقليّة والنقليّة، ولا يستريب عاقل في كفر من قال به؛ وثانيهما: أنّ الله تعالى يفعل ذلك مقارنا لإرادتهم كشقّ القمر وإحياء الموتى وقلب العصا حيّة وغير ذلك من المعجزات، فإنّ جميع ذلك إنّما تحصل بقدرته تعالى مقارنا لإرادتهم لظهور صدقهم، فلا يأبى العقل عن أن يكون الله تعالى خلقهم وأكملهم وألهمهم ما يصلح في نظام العالم، ثم خلق كلّ شيء مقارنا لإرادتهم ومشيتهم، وهذا وإن كان العقل لا يعارضه كفاحا لكنّ الأخبار السالفة تمنع من القول به فيما عدا المعجزات ظاهرا بل صراحا، مع أنّ القول به قول بما لا يعلم إذ لم يرد ذلك في الأخبار المعتبرة فيما نعلم، وما ورد من الأخبار الدالّة على ذلك كخطبة البيان وأمثالها فلم يوجد إلّا في كتب الغلاة وأشباههم، مع أنّه يحتمل أن يكون المراد كونهم علّة غائيّة لإيجاد جميع المكوّنات، وأنّه تعالى جعلهم مطاعين في الأرضين والسماوات، ويطيعهم بإذن الله تعالى كل شيء حتى الجمادات، وأنّهم إذا شاؤوا أمرا لا يردّ الله مشيّتهم، ولكنّهم لا يشاؤون إلّا أن يشاء الله؛ وأمّا ما ورد من الأخبار في نزول الملائكة والروح لكلّ أمر إليهم وأنّه لا ينزل ملك من السماء لأمر إلّا بدأ بهم فليس ذلك لمدخليّتهم في ذلك، ولا الاستشارة بهم، بل له الخلق والأمر تعالى شأنه، وليس ذلك إلّا لتشريفهم وإكرامهم وإظهار رفعة

مقامهم؛ **الثاني**: التفويض في أمر الدين، وهذا أيضا يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون الله تعالى فوّض إلى النبي والأئمة عليهم السلام عموما أن يحلّوا ما شاؤوا ويحرّموا ما شاؤوا من غير وحي وإلهام أو يغيّروا ما أوحى إليهم بآرائهم وهذا باطل لا يقول به عاقل، فإنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينتظر الوحي أياما كثيرة لجواب سائل ولا يجيبه من عنده، وقد قال تعالى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾؛ وثانيهما: أنّه تعالى لما أكمل نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بحيث لم يكن يختار من الأمور شيئا إلّا ما يوافق الحق والصواب ولا يحلّ بباله ما يخالف مشيته تعالى في كل باب فوّض إليه تعيين بعض الأمور كالزيادة في الصلاة وتعيين النوافل في الصلاة والصوم وطعمة الجد وغير ذلك مما مضى. وسيأتي إظهارا لشرفه وكرامته عنده، ولم يكن أصل التعيين إلّا بالوحي، ولم يكن الاختيار إلا بإلهام ، ثم كان يؤكد ما اختاره صلى الله عليه وآله وسلم بالوحي، ولا فساد في ذلك عقلا وقد دلّت النصوص المستفيضة عليه مما تقدم في هذا الباب وفي أبواب فضائل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم من المجلد السادس، ولعلّ الصدوق رضي الله عنه أيضا إنّما نفى المعنى الأوّل وحيث قال في الفقيه: وقد فوّض الله عز وجل إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أمر دينه ولم يفوّض إليه تعدي حدوده، وأيضا هو رحمه الله قد روى كثيرا من أخبار التفويض في كتبه ولم يتعرض لتأويلها؛ **الثالث**: تفويض أمور الخلق إليهم من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم وتعليمهم وأمر الخلق بإطاعتهم فيما أحبّوا وكرهوا وفيما علموا جهة المصلحة فيه وما لم يعلموا وهذا حق لقوله تعالى:

﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾، وغير ذلك من الآيات والأخبار، وعليه يحمل قولهم عليهم السلام: "نحن المحلّلون حلاله والمحرّمون حرامه" أي بيانهما علينا ويجب على الناس الرجوع فيهما إلينا، وبهذا الوجه ورد خبر أبي إسحاق والميثمي؛ **الرابع**: تفويض بيان العلوم والأحكام بما رأوا المصلحة فيها بسبب اختلاف عقولهم، أو بسبب التقية فيفتون بعض الناس بالواقع من الأحكام، وبعضهم بالتقية ويبيّنون تفسير الآيات وتأويلها، وبيان المعارف بحسب ما يحتمل عقل كل سائل، ولهم أن يبيّنوا ولهم أن يسكتوا كما ورد في أخبار كثيرة: "عليكم المسألة وليس علينا الجواب" كل ذلك بحسب ما يريهم الله من مصالح الوقت كما ورد في خبر ابن أشيم وغيره، وهو أحد معاني خبر محمد بن سنان في تأويل قوله تعالى: ﴿**لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ**﴾، ولعلّ تخصيصه بالنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام لعدم تيسر هذه التوسعة لسائر الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، بل كانوا مكلّفين بعدم التقيّة في بعض الموارد وإن أصابهم الضرر، والتفويض بهذا المعنى أيضا ثابت حق بالأخبار المستفيضة، **الخامس**: الاختيار في أن يحكموا بظاهر الشريعة أو بعلمهم وبما يلهمهم الله من الواقع ومخ الحق في كل واقعة، وهذا أظهر محامل خبر ابن سنان وعليه أيضا دلّت الأخبار؛ **السادس**: التفويض في العطاء فإنّ الله تعالى خلق لهم الأرض وما فيها وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها فلهم أن يعطوا ما شاؤوا ويمنعوا ما شاؤوا، كما مرّ في خبر الثمالي وسيأتي في مواضعه، **وإذا أحطت خبرا**

بما ذكرنا من معاني التفويض سهل عليك فهم الأخبار الواردة فيه وعرفت ضعف قول من نفى التفويض مطلقا ولما يحط بمعانيه[1].

ويكفي هذا التفاوت في طريقة تناول الموضوع ليعلم القارىء الكريم الفرق بين المناقشة العلميّة الرصينة وبين غيرها، ومن يقرأ كتاب (القراءة المنسيّة) يجده مشحونا من أوّله لآخره بذكر (الغلوّ) و(التفويض) دون أيّ تحقيق جدّي في المسألة.

البحث التاريخي:

من الجوانب المهمّة في بحث (القراءة المنسيّة) هو الجانب التاريخي، حيث إن صاحب النظريّة عمد إلى إثبات أنّ نظريّته هي التي كانت تمثّل التشيّع في القرون الثلاثة الأولى، أمّا (القراءة السائدة) فهي وليدة تيّار الغلو، ولم تصبح هي الممثّلة للتشيّع إلّا بعد القرن الثالث.

قال في مقدّمة كتابه: أوّلا أنّ فهم الشيعة الأوائل للإمامة يختلف كثيرا عن الفهم الشيعي الإمامي الذي ساد في الألف سنة الأخيرة، وثانيا أنّ ذلك الفهم القديم السابق كان يمثّل حتّى القرن الهجري الخامس وخصوصا في القرنين الثالث والرابع القراءة الغالبة في الفكر الشيعي[2].

---

(١) بحار الأنوار ٢٥/ ٣٤٧؛ لعلّ العبارة الأخيرة في كلام العلامة المجلسي ﷺ تحسم النزاع في المسألة، فهو يصرّح أنّ منشأ إنكار البعض لـ(التفويض) هو عدم إحاطتهم بأقسامه ودركهم لمعانيه.

(٢) القراءة المنسيّة ١٨.

ورغم أنّ هذا البحث هو تاريخيّ بحت، فإنّنا لا نجد في كتاب (القراءة المنسيّة) أي تحقيق تاريخيّ للمسألة، إذ إنّ مثل هذه الدعوى تستوجب على صاحبها جمع شواهد تاريخيّة من القرون الأولى تبيّن صحّتها، وذلك باستقراء كلّ النصوص التاريخيّة التي تحكي عقيدة الشيعة في تلك الفترة الزمنيّة.

والمصنّف لم يتعرّض لهذا البحث البتّة، بل في كلّ المصادر التي اعتمد عليها في بناء (القراءة المنسيّة) لا نجد حضورا لأيّ كتاب تاريخيّ، وهذا كاشف عن فجوة كبيرة في هذا البحث لأنّ حجر الأساس فيه هو إثبات أنّ (القراءة المنسيّة) هي الممثّل الرسمي للتشيع الذي يرتضيه الأئمّة عليهم السلام.

علما أنّ البحث عن (القراءة السائدة) -التي تمثّل بحسب دعوى المصنّف قراءة الغلوّ والغلاة- لا يتوقّف عند البحث العقدي، بل لابدّ من تحليل القضية تحليلا تاريخيّا دقيقا: فظاهرة (الغلوّ والغلاة) لم ترصد إلّا في الأوساط الشيعيّة ولا وجود لها عند غيرهم من المسلمين، فما الذي دعا الشيعة إلى تبنّي نظرة (فوق بشريّة) لأئمّتهم في حين لم نجد أحدا من المسلمين تبنّاها في حقّ أئمّتهم وكبارهم؟! بل حتّى في أوساط الديانات السماوية الأخرى، لم يرصد التاريخ وجودا للغلاة إلّا في المجتمع المسيحي الذي ألّه عيسى عليه السلام وزعم أنّه الإله أو أنّه ابن للإله، والسبب في ذلك أنّهم شهدوا واقعا مخالفا للمعتاد وهو ظهور صفات (فوق بشرية) لهذا النبي الكريم عليه السلام أكّد عليها القرآن الكريم في أكثر من آية: ﴿**وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم**

﴿مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ثم نهى عن تجاوز القول فيه وأكّد على بشريّته رغم وجود هذه الصفات فيه: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللهِ وَكِيلًا﴾.

وهذا كاشف على أنّ نشوء هذه الظاهرة في أوساط الشيعة دون غيرهم مردّها إلى واقع موجود عندهم مخالف لما هو موجود عند غيرهم، وبالتحديد وجود صفات في أئمّتهم عليهم السلام لا وجود لها عند غيرهم من الطوائف الأخرى بحيث جعلت البعض يعجز عن تفسيرها في حدود النظرة البشرية للإمام عليه السلام.

فعدم تفسير نشوء ظاهرة (الغلوّ والغلاة) يعتبر ثغرة كبيرة في كل بحث يسعى فيه صاحبه إلى إسقاط (القراءة السائدة)، لأنّ القراءتين تشتركان في إضفاء صفات (فوق بشريّة) للأئمّة عليهم السلام.

الانتقائيّة في التعامل مع كلمات الأعلام:

استدلّ صاحب (القراءة المنسيّة) بجملة من كلمات بعض أعلام الطائفة،

والملاحظ هنا أمران:

أوّلا: أنّ مثل هذا البحث يستوجب تتبّعا لآراء المتقدّمين الكلاميّة والعقديّة واستقراء تامّا لكلماتهم وليس التركيز على أربعة أو خمسة وإهمال السواد الأعظم منهم.

ثانيا: حتّى في نطاق العالم الواحد، من الخطأ الاستدلال بقصاصة من كلماته دون النظر في مجموعها، فالعالم عادة تكون له أطوار وتغيّرات في مسيرته العلميّة، ولذلك كثيرا ما نجد بعض الفقهاء والعلماء يكون له رأي في أوّل حياته، إلّا أنّه يعدل عنه في آواخر عمره نتيجة تكامله ونضوجه العلمي.

وكلا الأمرين هما موضع خلل في بحث (القراءة المنسيّة) فلا يوجد تتبّع لكلمات العلماء لاسيّما المتقدّمين منهم، بل لم يتعرّض قطّ إلى أصحاب الأئمّة عليهم السلام الذين أخذوا عقيدتهم من أئمّتهم مباشرة بلا واسطة، بل اكتفى بالنقل عن خمسة أشخاص فقط في كلّ الكتاب واعتبر ما ذكروه الحقّ الذي لا مرية فيه.

وهؤلاء الذين نقل عنهم اقتطع كلامهم واجتزأه بحيث أخلّ بفهم مرادهم، والأهمّ من هذا أعرض عن بقيّة كلماتهم المتناثرة هنا وهناك والتي تمثّل قرائن على فهم حقيقة كلامهم، وسيأتيك في الفصول القادمة عرض مفصّل لكيفيّة تعامل صاحب (القراءة المنسيّة) مع كلمات الاعلام.

الخلاصة:

لم يناقش صاحب (القراءة المنسيّة) أيّ دليل جاء به أصحاب (القراءة السائدة) سواء كان آية أو رواية، بل غضّ طرفه عن كلّ أدلّتهم ولم يذكر منها إلّا الروايات ثمّ أسقطها بجرّة قلم واحدة تحت دعوى الوضع، وفي المقابل لم يأت بأيّ دليل على قراءته التي قدّمها للشيعة لا من نقل صحيح ولا عقل صريح، بل غاية ما تمسّك به في بحثه هو التقاط بعض الشواهد المقتطعة من كلمات بعض الأعلام والبناء عليها رغم عدم فهمه لها، مع إعراضه عن عشرات بل مئات الشواهد التي ترجّح كفّة القراءة التي يحاول نفيها!

ومثل هذه المنهجيّة بعيدة كلّ البعد عن الأسلوب الذي يتناول به أهل العلم والتحقيق القضايا العلميّة، بل أفضل وصف يمكن أن توصف به هذه المنهجيّة هي "الالتقاطيّة"، والتي تقوم على التقاط قصاصات من هنا وهناك وتسليط الضوء عليها والإعراض عن سواها وإن كان أصحّ سنداً وأوضح دلالة.

وهذه المنهجيّة هي نفس الطريقة التي تعامل بها المستشروق في نقدهم للإسلام وتشكيكهم في القرآن الكريم ونبوّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فمن يقرأ كتاباتهم وبحوثهم يجد أنّهم اعتمدوا عين هذا الأسلوب ولعلّ صاحب (القراءة المنسيّة) قد تأثّر بهم فطبّق منهجيّتهم على بحث الإمامة[1].

(١) الظاهر أنّ صاحب (القراءة المنسيّة) قد تصيّد هذه الفكرة من كتاب (تطوّر المباني الفكريّة للشيعة في القرون الثلاثة

الأولى) للسيد حسين مدرسي طباطبائي، و من يقرأ كتابات هذا الأخير يجد انّه متأثّر تأثرا كبيرا بالمستشرق الألماني "ويلفريد مادلونج" والذي تخصّص في البحث عن الفرق الشيعيّة وقضيّة الإمامة تحديدا، وسعى إلى إرجاع كلّ المفردات العقديّة إلى ظروفها التاريخيّة وأقصى كلّ احتمال لوجود بعد غيبيّ في هذه المسألة، وصاحب (القراءة المنسيّة) يحمل نفس هذه الفكرة ويسعى في طيّات بحثه إلى إثباتها.

تاريخ (القراءة المنسيّة)

أراد صاحب (القراءة المنسيّة) أن يثبت وجود سلف له في هذه القراءة، وأنّ هناك من كان ينظر لأهل البيت عليهم السلام بهذه النظرة وينفي وجود الصفات (فوق البشريّة) فيهم ويكتفي بكونهم (علماء أبرار).

كلام المامقاني قدس سره:

استشهد صاحب (القراءة المنسيّة) بكلام للرجاليّ الكبير الشيخ عبد الله المامقاني قدس سره يقول فيه:...وأنّ أكثر ما يعدّ اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمّة عليهم السلام، كان القول به معدودا في العهد السابق من الغلوّ[1].

وقد اشتبه المصنّف في عدّة أمور استفادها من هذه العبارة:

قوله: مثلما تدلّ العبارة "وإنّ أكثر ما يعدّ اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمّة عليهم السلام" على غلبة هذا النمط من التفكير على الفكر الشيعي في الألف سنة الأخيرة، فإنّ العبارة المقابلة لها أي "كان القول به معدودا في العهد السابق من الغلو" تدلّ كذلك على إنكار ذلك النوع الفضائل فوق البشرية للأئمّة كان يمثّل التشيّع الرسمي سابقا، أي إنّ هذه الرؤية إلى صفات الأئمّة كانت هي السائدة في القرون الأولى، حتى قرنين من الزمن بعد بدء غيبة

(١) تنقيح المقال ٢/ ٣٠٥.

الأئمّة كان الفكر الشيعي السائد والغالب هو الرؤية البشريّة العاديّة للأئمّة، إلى حدّ تعريف الفكر الشيعي بتلك الرؤية[١].

أقول: إنّ ما استفاده صاحب (القراءة المنسيّة) بعيد كلّ البعد عن عبارة المامقاني قدس سره، بل حمّل هذا الكلام ما لا يحتمل وأسقط عليه عدّة استنتاجات لا علاقة لها بهذه العبارة، فغاية ما يستفاد من كلامه هو وجود خلاف بين المتقدّمين في بعض القضايا المتعلّقة بصفات الأئمّة عليهم السلام، أمّا أن يكون هذا الرأي أو ذاك هو السائد أو هو الممثّل للتشيّع في ذلك الزمن، وتحديد الزمن بقرنين بعد الغيبة فلا ندري من أين جاء بها المصنّف، إذ إنّه لا عين ولا أثر لمثل هذه الاستنتاجات في كلام المامقاني قدس سره.

والعجيب تحديده الزمني لتمثيل نظريّة (علماء أبرار) للتشيّع إلى قرنين بعد غياب الأئمة عليهم السلام أي إلى منتصف القرن الخامس، إذ إنه في مورد آخر ناقض كلامه واعتبر أنّ القرن الخامس تغيّر فيه الوضع وسادت نظرية (الأئمّة المعصومون) الوسط الشيعي؛ قال:...ورأينا أنّ العقيدة الغالبة في القرنين الأوليين نصف القرن الثاني والقرن الثالث وحتى أواخر القرن الرابع كانت النظرة البشريّة العاديّة إلى منصب الإمامة، ثم في القرن الخامس صارت هذه النظرة نظرة مطروحة فقط في الساحة وليست الغالبة[٢].

---

(١) القراءة المنسيّة ٢٦.

(٢) القراءة المنسيّة ٧٨.

وناقض نفسه في موضع آخر عندما اعترف أنّ النزاع حسم في القرن الرابع وأصبحت نظرية (الأئمّة المعصومون) هي السائدة، قال: والحاصل أنّ منذ القرن الرابع فما بعد لم نعد نشهد أثرا لذلك النزاع الأوّلي، وذلك لأنّ جميع النقاط التي كان موضع خلاف ونقد وإنكار في البدايات، تحوّلت رويدا رويدا لتستقرّ في قلب العقيدة الشيعية الرسميّة، لذا فإنّ المتكلّم الشيعي الرسمي في القرنين الرابع والخامس فما بعد أصبح يعتقد فعلا بكلّ النقاط التي كانت موضع خلاف وجدل فيما سبق، وكانت منتقدة ومردودة من قبل القدماء[1].

فهو تارة يعتبر أنّ (القراءة المنسيّة) هي التي كانت سائدة إلى القرن الخامس، وتارة يعتبر أنّه في القرن الرابع والخامس أصبحت هذه القراءة موجودة فقط وليست غالبة، وتارة أخرى يصرّح بأنّ النزاع حسم في القرن الخامس وأصبحت نظريّة (الأئمّة المعصومون) هي السائدة.

قوله: لقد تعرّضت ضروريّات المذهب إلى تحوّلات أساسيّة وهامّة خلال الألف سنة الأخيرة، لم يكن هذا التحوّل والتبدّل في أمور فرعيّة وعمليّة في ذات أهميّة، بل وقع هذا التحوّل في حريم المباحث الأصليّة والاعتقاديّة الأساسيّة، وفي الأمور التي تشكّل ضروريات المذهب، أي لم يكن التحوّل مقتصرا على واحد أو اثنين من ضروريّات المذهب، بل على أكثر ضروريّات المذهب[2].

(١) القراءة المنسيّة ١٢٦.

(٢) القراءة المنسيّة ٢٧.

أقول: إنّ الشيخ المامقاني قدس سره كان يتحدّث عن ضروريّات المذهب في خصوص أوصاف الأئمّة عليهم السلام، إلّا أنّ صاحب (القراءة المنسيّة) وسّع الدائرة ونقل الكلام إلى مطلق (ضروريّات المذهب)، بل عمّم الكلام ليشمل "المباحث الأصليّة والاعتقادات الأساسيّة" والحال أنّه حتّى صغار طلبة العلم يعلمون أنّه ليس كلّ ضروري هو أصل من الأصول[1].

علما أنّ الشيخ المامقاني قدس سره قد ذكر في كلامه السبب في وقوع هذا الاختلاف بين الأصحاب وأرجعه إلى الأئمّة عليهم السلام :...وذلك نشأ من أئمّتنا عليهم السلام، حيث إنهم لمّا وجدوا أنّ الشيطان دخل مع شيعتهم من هذا السبيل لإضلالهم -وفاء لما حلف به من إغواء عباد الله أجمعين- حذّروهم من القول في حقّهم بجملة من مراتبهم إبعادا لهم عمّا هو غلوّ حقيقة، فهم منعوا الشيعة من القول بجملة من شؤونهم حفظا لشؤون الله جلّت عظمته، حيث كان عندهم أهمّ من حفظ شؤونهم لأنّه الأصل، وشؤونهم فرع شأنه، نشأت من قربهم لديه ومنزلتهم عنده، وهذا هو الجامع بين الأخبار المثبتة لجملة من الشؤون لهم والنافية لها[2].

فالشيخ المامقاني قدس سره بيّن ووضّح سبب وقوع الخلاف بين المتقدّمين

---

(١) لا شكّ أنّ كلّ أصل من أصول الدين هو ضروريّ بمعنى أنّه علم انتسابه للدين بالقطع واليقين ولكن ليس كلّ ضروريّ هو أصل من الأصول بل عندنا ضروريّات خارجة عن حريم أصول الدين، بل يمكن أن يكون الشيء ضروريّا وليس من العقائد أصلا، ولذلك قالوا أنّ النسبة بين الضروري والأصل هي نسبة العموم والخصوص المطلق، وعليه فإثبات وجود خلاف في الضروريّات لا يلزم منه الخلاف في الأصول لأنّ الأعمّ لا يثبت الأخصّ.

(٢) تنقيح المقال ٢/ ٣٠٥.

وخفاء هذه المقامات عن بعضهم، وهو أن الأئمة عليهم السلام ربما أنكروا في بعض أحاديثهم ما هو ثابت لهم من صفاتهم العالية أمام بعض ضعفاء الشيعة، حذراً من أن يكون علم هؤلاء الشيعة بها سبباً لوقوعهم في الغلو فيهم عليهم السلام، فإن الأمر حينئذ يدور بين حفظ أساس الشريعة في نفوسهم وبين بيان بعض مقاماتهم لهم، التي ربما يكون علمهم بها سبباً لضلالهم، فلا ندري لماذا أخذ صاحب (القراءة المنسية) بجزء من كلام المامقاني قدس سره وترك الجزء الآخر؟!

نحن لا نطلب منه التصديق والتسليم بما ذكره الشيخ المامقاني قدس سره، لكن ما نريده بالفعل هو طرح هذا التحليل الذي ذكره الشيخ ومناقشته، لا أن يأتي بفروض أخرى لم يقل بها المامقاني قدس سره كقوله: ولا يمكن تبرير هذا التحوّل في ضروريّات المذهب بالاستناد إلى قضيّة البداء لأنّا بذلك نضفي صبغة القضاء الإلهي على ذلك الوضع أو الاصطلاح البشري[1].

فتركه للتبرير الذي ذكره الشيخ المامقاني قدس سره وطرحه لتبرير آخر ضعيف لم يقل به أحد هو أشبه ما يكون بمغالطة رجل القشّ[2] التي تستخدم في المحاورات والمناظرات.

---

(١) القراءة المنسيّة ٢٨.

(٢) تعتمد مغالطة رجل القشّ على تجنّب الردّ مباشرة على فكرة الخصم الذي تناظره، بل تقوم بتقرير فكرة الخصم بصورة تجعلها ضعيفة متهالكة وجعلها كـ (رجل القش) الذي يمكن هدمه بسهولة، والإيحاء للسامع بأنّها هي الفكرة التي يطرحها الخصم ثمّ الردّ عليها وإسقاطها بسهولة فيسقط الخصم في نظر من اقتنع برجل القش الذي أنت صنعته، وهذا ما صنعه صاحب (القراءة المنسيّة) حيث اختلق تبريرا ضعيفا من بنات أفكاره ثمّ بدأ بمهاجمته إيحاء بأنّ هذا التبرير هو ما يذكره التبرير الآخر.

علما أنّ كلام الشيخ المامقاني قدس سره أخصّ من مدّعى صاحب (القراءة المنسيّة)، فلو رجعنا إلى كلام الشيخ المتقدّم وتتبّعنا تطبيقاته لهذه الفائدة في طيّات كتابه (تنقيح المقال) نجد أنّه يرسل الكلام حول المقامات العالية للأئمّة عليهم السلام كوجودهم النوري وولايتهم على عالم التكوين ونقل عجائب حالاتهم.. إرسال المسلَّمات، وهذا الكلام لا علاقة له من قريب ولا من بعيد بقضيّة النصّ الإلهي عليهم أو ثبوت عصمتهم عليهم السلام، والأخصّ لا يثبت الأعمّ فتأمل.

كلام البهبهاني قدس سره:

استشهد صاحب (القراءة المنسيّة) بعبارة للمحقّق الأصوليّ الفذّ الوحيد البهبهاني قدس سره يقول فيها: اعلم أنّ الظاهر أنّ كثيرا من القدماء سيما القمّيين منهم (والغضائري)، كانوا يعتقدون للأئمّة عليهم السلام منزلة خاصّة من الرفعة والجلالة ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها وكانوا يعدّون التعدّي ارتفاعا وغلوّا حسب معتقدهم، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوّا بل ربّما جعلوا مطلق التفويض إليهم أو التفويض الذي اختلف فيه كما سنذكر أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص وإظهار كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعا أو مورثا للتهمة به سيما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة

مخلوطين بهم مدلّسين (وبالجملة) الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصوليّة أيضا[١].

وكلام المحقّق البهبهاني قدس سره لا إشكال فيه البتّة، إنّما الإشكال يقع فيما استفاده صاحب (القراءة المنسيّة) من هذا الكلام:

فقد اعتبر أنّ "القدماء (علماء الشيعة حتّى منتصف القرن الهجري الخامس) ينظرون إلى الأئمّة على نحو مختلف[٢]" في حين أنّ البهبهاني عبّر بقوله: "كثيراً من القدماء"، ولا يخفى أنّ التعبير بالكثرة يفيد أنّ القضية جزئيّة والحال أنّ التعبير بالقدماء يوحي أنّ القضية كليّة، فغاية ما يستفاد من الكلام المزبور هو وجود فئة من الشيعة كانت لهم نظرة خاصّة للأئمّة عليهم السلام لا أنّهم كلّ الشيعة، ولا أكثرهم، والخمسون مثلا عدد كثير، ولكنّه لا يشكل نسبة كبيرة في علماء الشيعة، وهذا ممّا لا ينكره مطّلع.

وقد زاد صاحب (النظرية المنسيّة) الطين بلّة حين اعتبر أنّ هذه الفئة هي الممثّلة للتشيّع، قال: كان ممثّلو التشيع في القرون الأولى -أي القدماء- أشخاصا لا يجيزون التجاوز عن حدّ معيّن من أوصاف الأئمّة، وكثير من الشؤون فوق البشريّة للأئمّة التي هي موضع البحث تقع خارج الخطّ أو الحدود التي حدّدها القدماء، وفكر القدماء هذا كان في عهده هو الفكر الغالب أي يمثّل الأكثريّة[٣].

---

(١) الفوائد الرجالية ٣٨.

(٢) القراءة المنسيّة ٣٠.

(٣) القراءة المنسيّة ٣٠؛ قام صاحب (القراءة المنسيّة) بمغالطة أخرى وهي (مغالطة التعميم المجحف)، فغاية ما يفيده

وهذا عجيب غريب: إذ إن المحقّق البهبهاني قدس سره لم يشر من قريب ولا من بعيد إلى طبيعة هؤلاء وثقلهم العلمي في الطائفة في ذلك الزمن، فكيف تحوّلوا بقدرة قادر إلى ممثّلي التشيّع وإلى الأغلبيّة؟!

بل إنّ هذا الكلام الذي استشهد به يخالف نظريّته ولا يدعمها، فالمحقّق البهبهاني قدس سره حصر الاختلاف في بعض صفات الأئمّة عليهم السلام ومقاماتهم، أمّا إمامتهم وثبوت العصمة لهم، وإضفاء مكانة خاصّة لهم من الرفعة والجلالة، فإنّ كلّ هذه الأمور خارجة عن محلّ النزاع بين القدماء بل هي من المسلّمات عندهم بحسب مفهوم كلام البهبهاني قدس سره، ولذلك فقد استدرك صاحب (القراءة المنسيّة) بعد أن التفت إلى أنّ الكلام لا يخدم دعواه التي نفى فيها (النصّ والعصمة والعلم الخاص) فقال: لم تكن صفة العصمة في تقرير الشيخ الوحيد البهبهاني من بين صفات الأئمّة موضع الخلاف، لقد اعتبر أنّ القول بمرتبة معيّنة منخفضة من العصمة كان جزءا من عقيدة القدماء، ولكن: هل العصمة مقولة ذات مراتب؟ (في النهاية إمّا القدماء كانوا يعتبرون الأئمّة معصومين وإمّا لا يعتبرونهم كذلك)[1]، أم أنّها أمر متواطىء يدور بين النفي

الكلام هو أنّ البعض كان يتبنّى هذه العقيدة لكنّه وسّع الدائرة وعمّم القول ليشمل الأكثر، ولم يكتف بذلك بل جعل الأكثر هو وجه التشيّع!

(١) القول بأنّ مفهوم العصمة من المفاهيم المشكّكة هو ما ذهب إليه الأصحاب بلا خلاف بينهم، وكلام الوحيد البهبهاني قدس سره يندرج تحت هذا البيان، فقد ينكر البعض مرتبة عالية من العصمة كالقول بعصمتهم عليهم السلام من السهو والنسيان أو عصمتهم من الخطأ في الموضوعات الخارجيّة ولا يلزم من هذا إنكاره لأصل العصمة وبقيّة مراتبها، لكنّ صاحب (القراءة المنسيّة) حاول جعل العصمة من المفاهيم المتواطئة بحيث يجعل من أي عبارة فيها إنكار للعصمة إنكارا لأصل العصمة فيكون قد وجد شاهدا على مدّعاه.

والإثبات فقط؟ ما سنذكره في الشاهد الثالث سيبيّن عدم دقّة تقرير الشيخ الوحيد وبعده عن الصواب في هذه النقطة وأنّ الاختلاف بين الأصحاب كان يشمل أيضا هذه الصفة[1].

والأمر الآخر المهمّ الذي يجب الوقوف عنده هو تعميم البهبهاني ﷺ لدائرة الاختلاف لتشمل مباحث التوحيد حيث قال: الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصوليّة أيضا فربّما كان شيء عند بعضهم فاسدا أو كفرا غلوّا أو تفويضا أو جبرا أو تشبيها أو غير ذلك، وكان عند آخر مما يجب اعتقاده أو لا هذا ولا ذاك[2].

وهذا الأمر يصلح أن يكون جوابا نقضيّا على صاحب (القراءة المنسية) فإذا كان الاختلاف في مسائل الإمامة دليلا على عدم ضروريّة الاعتقاد بها وبتفاصيلها فقد اختُلف في التوحيد بين الأصحاب وقال بعضهم بالتشبيه والجبر وغيرها من المقولات الفاسدة، فهل نقول أنّ نظرة الشيعة للتوحيد تغيّرت وأنّ التجسيم والتشبيه والجبر هي (القراءة المنسيّة) للتشيّع؟!

كلام الشهيد الثاني ﷺ:

لعلّ أهمّ شاهد تمسّك به صاحب (القراءة المنسية) كلام الشهيد الثاني ﷺ ومنه استلهم نظرته للأئمّة بأنّهم (علماء أبرار) إذ إن هذه التسمية قد

(١) القراءة المنسيّة ٣١.
(٢) الفوائد الرجالية ٣٩.

وردت ضمن هذا الشاهد.

قال ﷺ: الأصل الرابع (التصديق بإمامة الإثنا عشر صلوات الله عليهم أجمعين) وهذا الأصل اعتبره في تحقّق الإيمان الطائفة المحقّة الإمامية، حتّى أنّه من ضروريّات مذهبهم دون غيرهم من المخالفين، فإنّه عندهم من الفروع، ثمّ إنّه لا ريب أنّه يشترط التصديق بكونهم أئمّة يهدون بالحق، وبوجوب الانقياد إليهم في أوامرهم ونواهيهم، إذ الغرض من الحكم بإمامتهم ذلك، فلو لم يتحقّق التصديق بذلك لم يتحقّق التصديق بكونهم أئمّة، أمّا التصديق بكونهم معصومين مطهّرين عن الرجس، كما دلّت عليه الأدلّة العقلية والنقلية، والتصديق بكونهم منصوصا عليهم من الله تعالى ورسوله، وأنّهم حافظون للشرع، عالمون بما فيه صلاح أهل الشريعة من أمور معاشهم ومعادهم، وأنّ علمهم ليس عن رأي واجتهاد بل عن يقين تلقّوه عن من لا ينطق عن الهوى خلفا عن سلف بأنفس قويّة قدسيّة، أو بعضه لدني من لدن حكيم خبير وغير ذلك مما يفيد اليقين، كما ورد في الحديث أنّهم عليهم السلام محدّثون أي: معهم ملك يحدّثهم بجميع ما يحتاجون أو يرجع إليهم فيه، أو أنّهم يحصل لهم نكت في القلوب بذلك على أحد التفسيرين للحديث، وأنّه لا يصحّ خلوّ العصر عن إمام منهم، وإلّا لساخت الأرض بأهلها، وأنّ الدنيا تتمّ بتمامهم، ولا تصحّ الزيادة عليهم، وأنّ خاتمهم المهدي صاحب الزمان عليه السلام وأنّه حيّ إلى أن يأذن الله تعالى له ولغيره، وأدعية الفرقة المحقة الناجية بالفرج بظهوره عليه السلام كثيرة،

فهل يعتبر في تحقّق الإيمان أم يكفي اعتقاد إمامتهم ووجوب طاعتهم في الجملة؟ فيه الوجهان السابقان في النبوة، ويمكن ترجيح الأوّل بأنّ الذي دلّ على ثبوت إمامتهم دلّ على جميع ما ذكرناه خصوصا العصمة، لثبوتها بالعقل والنقل، وليس بعيدا الاكتفاء بالأخير، على ما يظهر من حال رواتهم ومعاصريهم من شيعتهم في أحاديثهم عليهم السلام، فإنّ كثيرا منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخفائها عليهم، بل كانوا يعتقدون أنّهم علماء أبرار، يعرف ذلك من تتبّع سيرهم وأحاديثهم، وفي كتاب أبي عمرو الكشي رحمه الله جملة مطلعة على ذلك، مع أنّ المعلوم من سيرتهم عليهم السلام مع هؤلاء أنّهم كانوا حاكمين بإيمانهم بل عدالتهم[1].

قبل الدخول فيما استفاده صاحب (القراءة المنسيّة) لابدّ لنا من الوقوف على محلّ النزاع في كلام الشهيد الثاني قدس سره، إذ إنه ذكر في ضمن كلامه أمورا يجب التصديق بها لتحقّق الإيمان، وأخرى توقّف فيها ولم يفت بالوجوب.

أمّا الأمر الأوّل فهو كونهم أئمّة قد فرض الله طاعتهم والتسليم إليهم، قال: "ثمّ إنّه لا ريب أنّه يشترط التصديق بكونهم أئمّة يهدون بالحق، وبوجوب الانقياد إليهم في أوامرهم ونواهيهم، إذ الغرض من الحكم بإمامتهم ذلك، فلو لم يتحقّق التصديق بذلك لم يتحقّق التصديق بكونهم أئمّة"[2].

(١) حقائق الإيمان ١٤٩.

(٢) حقائق الإيمان ١٤٩.

وهذا يهدم ما يحاول إثباته صاحب (القراءة المنسيّة) من كونهم مجرّد رواة للإسلام لا أكثر ولا أقل، وقد مرّ علينا قوله:...لا يبقى من دليل ودافع لاختيار التشيّع لأولئك الأئمّة سوى رجحان روايتهم للإسلام على الروايات الأخرى، وليس الاستناد إلى طبيعتهم فوق البشريّة[1].

ووجوب طاعتهم والانقياد لهم يعني وجود النصّ الإلهي الخاص عليهم وليس مجرّد اختيار بشريّ لفهمهم للدين وروايتهم لأخبار جدّهم المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا ما يسعى صاحب (القراءة المنسيّة) نفيه من أوّل الكتاب، بل اعتبره من مرتكزات (القراءة السائدة) وهي قضيّة النصّ الإلهي عليهم.

والعجب من صاحب (القراءة المنسيّة) في قوله: "النقطة الثانية هي أنّ رأي الشهيد الثاني، إذا اعتقد شخص بإمامة الأئمّة ورأى من الواجب عليه طاعتهم والاقتداء بهم لكنّه لم يؤمن بالجزئيّات الأخرى بشأن صفاتهم مثل العصمة والنصّ الإلهي والعلم اللدنّي"[2]؛ مع أنّه لا يمكن التفكيك بين وجوب الطاعة ووجود النصّ الإلهي، فهم يطاعون لوجود النصّ عليهم لا لشيء آخر وهذا عين ما ينكره الرجل، بل التعبير عنهم بأنّهم رواة في كلماته كاف لإثبات عدم وجوب طاعتهم ولا الانقياد لهم!.

(١) القراءة المنسيّة ٤١.
(٢) القراءة المنسيّة ٣٧.

أمّا الأمور الثانية التي نصّ الشهيد الثاني قدس سره على وقوع الخلاف فيها بين الأصحاب لاسيما العصمة، فإنّ صاحب (القراءة المنسيّة) قد اعتبر هذا التصريح أهمّ ما في الاقتباس إذ يقول: إنّ أهمّ ما في الاقتباس الذي أوردنا أعلاه من كلام الشهيد الثاني هو الاستدلال الذي أورده لتأييد الوجه الثاني، وخلاصة ما ذكره ما يلي: كثير من الشيعة الرواة لأحاديث الأئمّة عليهم السلام وكثير من الشيعة المعاصرين للأئمّة عليهم السلام لم يكونوا يعتقدون بعصمة الأئمّة عليهم السلام بل كانوا يعتبرون الأئمّة علماء أبرار لا أكثر[1].

والعجيب في هذا الاقتباس أنّه لم يكمل كلام الشهيد الثاني قدس سره الذي نصّ على سبب عدم اعتقاد بعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام بالعصمة حيث قال: فإنّ كثيرا منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخفائها عليهم[2]؛ فكما أنّ من تتبّع سيرتهم وأحاديثهم يجد اختلافا بين الأصحاب في قضيّة العصمة، كذلك الشواهد التاريخيّة تثبت أنّ من لم يكن يعتقد بعصمتهم عليهم السلام كان بسبب قصور في اطّلاعه على أحاديثهم عليهم السلام وإدراكه لمقاماتهم.

ونصّ على سبب آخر لعدم اعتقاد بعضهم بالعصمة، فقال قدس سره: وقد كانوا في كل زمان مخفيين مشرّدين منزوين ملتزمين للتقية في أكثر أوقاتهم، لا يستطيعون إخبار خواصّهم بإمامتهم فضلا عن غيرهم، يشهد بذلك كتب

(١) القراءة المنسيّة ٣٦.

(٢) حقائق الإيمان ١٥١.

الرجال والأحاديث أيضا[١].

ويمكننا النقض على صاحب (القراءة المنسية) بما أورده الشهيد قدس سره في الأصل الثاني وهو النبوّة إذ يقول:...وأمّا تفصيل ما أخبر به من أحوال المبدأ والمعاد، كالتكليف بالعبادات، والسؤال في القبر وعذابه، والمعاد الجسماني، والحساب والصراط، والجنة، والنار، والميزان، وتطاير الكتب، ممّا ثبت مجيئه به تواترا، فهل التصديق بتفاصيله معتبرة في تحقّق الإيمان؟ صرّح باعتباره جمع من العلماء، والظاهر أنّ التصديق به إجمالا كاف، بمعنى إنّ المكلّف لو اعتقد حقيّة كلّ ما أخبر به عليه السلام، بحيث كلّما ثبت عنده جزئي منها صدّق به تفصيلا كان مؤمنا وإن لم يطّلع على تفاصيل تلك الجزئيّات بعد، ويؤيّد ذلك أنّ أكثر الناس في الصدر الأول لم يكونوا عالمين بهذه التفاصيل في الأول، بل كانوا يطّلعون عليها وقتا فوقتا، مع الحكم بإيمانهم في كل وقت من حين التصديق بالوحدانية والرسالة، بل هذا حال أكثر الناس في جميع الأعصار كما هو المشاهد فلو اعتبرناه لزم خروج أكثر أهل الإيمان عنه، وهو بعيد عن حكمة العزيز الحكيم[٢].

فأحوال المبدأ والمعاد، كالتكليف بالعبادات، والسؤال في القبر وعذابه، والمعاد الجسماني، والحساب والصراط، والجنّة، والنار، والميزان، وتطاير الكتب رغم تواترها وثبوت كونها من الدين بالضرورة، إلّا أنّ هناك من الصدر الأوّل

(١) حقائق الإيمان ١٥١.
(٢) حقائق الإيمان ١٤٧.

من لم يكن يعتقد بها ولذلك أفتى الشهيد ﵀ بكفاية الإيمان إجمالا بما جاء به النبي ﷺ لا تفصيلا، فهل يحكم صاحب (القراءة المنسيّة) بأنّ هذه الأمور زيدت في الدين من الغلاة، وأنها هي القراءة السائدة للدين الحنيف؟!

وقد أشرنا في مقدّمة الكتاب إلى انتقائيّة صاحب (القراءة المنسيّة) في التعامل مع كلمات الأعلام، ففي الوقت الذي يعتبر هذا النصّ صيدا ثمينا وأهمّ شاهد له على مدّعاه[1]، نجده يغضّ طرفه مثلا عن كلام الحسين بن سعيد الأهوازي ﵀ – معاصر لثلاثة من الأئمّة عليهم السلام – الذي ينفي فيه وقوع الخلاف بين الخاصّة: لا خلاف بين علمائنا في أنّهم عليهم السلام معصومون عن كلّ قبيح مطلقا، وأنّهم عليهم السلام يسمّون ترك المندوب ذنبا وسيّئة بالنسبة إلى كمالهم عليهم السلام[2]!

زبدة المقال:

إنّ أقصى ما تدلّ عليه هذه الشواهد التي ذكرها صاحب (القراءة المنسيّة) هو وجود اختلاف في الأزمان السابقة بين أصحاب الأئمّة عليهم السلام في بعض القضايا المرتبطة بصفاتهم ومقاماتهم عليهم السلام، ولا يوجد في هذه الشواهد كلّها ما يدلّ على أنّ هذه القراءة كانت هي القراءة السائدة في تلك العصور أو أنّها كانت الممثّل الرسمي للتشيع كما ادّعى الكاتب.

---

(١) القراءة المنسيّة ٣٩.

(٢) بحار الأنوار ٢٥/ ٢٠٧.

٦٦ ..... وهم القراءة المنسيّة

من اعتقد بـ(القراءة المنسيّة)؟

عقد صاحب (القراءة المنسيّة) بابا في كتابه تحت عنوان "التعرّف إلى علماء الشيعة المعتقدين بنظرية الأئمّة الأبرار"، ذكر فيه مجموعة من علماء الشيعة الكبار الذين نسب إليهم القول بهذه النظريّة، نذكرهم تباعا:

ابن الغضائري رحمه الله:

اعتبر صاحب (القراءة المنسيّة) ابن الغضائري رحمه الله من المعتقدين بنظرية (علماء أبرار) بل من وجوهها، إذ يقول فيه: إلّا أنّنا نستطيع أن تعتبره بكلّ طمأنينة ويقين أحد المنتقدين بقوّة لنسبة الصفات فوق البشريّة إلى الأئمّة وأحد أكثر العلماء المعتقدين بالقراءة البشريّة الاعتياديّة للأئمّة أو المؤمنين بنظريّة (الأئمّة علماء أبرار) غيرة وحماسة في هذا الأمر[1].

وهذا الكلام فيه عدّة نقاط ضعف:

أوّلا: لم يصل لنا أيّ كتاب من تصنيف ابن الغضائري رحمه الله يبيّن لنا عقيدته ويفصّل فيها، بل لم يصلنا أيّ تصريح عقائدي ولو بالواسطة يذكر فيه الرجل معتقده في أهل البيت عليهم السلام، فكيف عدَّه صاحب (القراءة المنسيّة)

(١) القراءة المنسيّة ٤٩.

ضمن هذه المدرسة دون تلك؟

ثانيا: الأثر الوحيد الواصل لنا عن ابن الغضائري ﵀ هو كتاب (الرجال)، وقد اعتمد عليه صاحب (القراءة المنسيّة) لتصنيفه من النافين للصفات فوق البشريّة، وقد غفل أنّ ثبوت هذا الكتاب لابن الغضائري ﵀ محل خلاف بين الأعلام.

فقد وقع كلام كثير حول نسبة هذا الكتاب لابن الغضائري، والأكثر من المعاصرين على نفيها عنه؛ لعدّة قرائن، من أهمّها: أنّه لا يوجد طريق صحيح لهذا الكتاب، حيث صرّح السيّد ابن طاووس ﵁ بذلك في مقدّمة كتابه التحرير الطاووسي، ممّا يقوّي احتمال حصوله عليه وجادة، قال: ولي بالجميع روايات متّصلة عدا كتاب ابن الغضائري[1].

علماً أنّ الشيخ الطوسي ﵁ الذي يعتبر من المقرّبين من ابن الغضائري ﵀ لم يظفر بالكتاب، بل نصّ على أنّ ورثته قد أتلفوه، قال: أمّا بعد، فإنّي لما رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا، وما صنّفوه من التصانيف، ورووه من الأصول، ولم أجد أحداً استوفى ذلك، ولا ذكر أكثره، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختصَّ بروايته، وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرّض أحد منهم باستيفاء جميعه، إلّا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله ﵀، فإنّه عمل كتابين،

(١) التحرير الطاووسي: ٥.

أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه، غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واختُرم هو ﵀، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنه[1].

بل وصل الأمر بخرّيت هذا الفنّ، وهو آغا بزرگ الطهراني ﵀ أن ينسب وضع هذا الكتاب المتداول الآن إلى النواصب أعداء الشيعة، كيداً منهم للإسلام وأهله، قال: فتبيّن أنّ ابن الغضائري هذا وإن كان من الأجلّاء المعتمدين ومن نظراء شيخ الطائفة والنجاشي، وكانا مصاحبين معه ومطلعين على آرائه وأقواله، وينقلان عنه أقواله في كتابيهما، إلا أن نسبة كتاب "الضعفاء" هذا إليه مما لم نجد له أصلاً، حتى إن ناشره قد تبرَّأ من عهدته بصحته، فيحق لنا أن ننزه ساحة ابن الغضائري عن الإقدام في تأليف هذا الكتاب والاقتحام في هتك هؤلاء المشاهير بالعفاف والتقوى والصلاح المذكورين في الكتاب والمطعونين بأنواع الجراح.

إلى أن قال: كلّ ذلك قرائن تدلّنا على أنّ هذا الكتاب ليس من تأليفه، وإنّما ألّفه بعض المعاندين للاثني عشريّة، المحبّين لإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا، وأدرج فيه بعض أقوال نسبه الشيخ والنجاشي في كتابيهما إلى ابن الغضائري ليتمكّن من النسبة إليه، وليروّج منه ما أدرجه فيه من الأكاذيب

(١) الفهرست: ٢٣.

والمفتريات[١].

ومن هنا فإنّ احتماليّة كون هذا الكتاب موضوعاً مدلّساً أمر غير بعيد، فعلى قاعدة صاحب (القراءة المنسيّة) بإسقاط روايات الصفات فوق البشرية للأئمّة وإن كانت صحيحة سندا لقوّة احتمال دسّها من الغلاة[٢]، كذلك الحال هنا فإنّ وجود هذا الاحتمال يجعلنا نبني على أنّ الأصل هو عدم الاعتبار، أم أنّ مشكلة الوضع والدسّ هي من الشيعة والنواصب مبرَّؤون من كل عيب؟!

ثالثا: إنّ نسبة هذا الأمر لابن الغضائري رحمه الله من قبل المصنّف مأخوذة ممّا ذكره الوحيد البهبهاني قدس سره كما تقدّم، لكن مع فارق شاسع: فالوحيد قدس سره عبّر عن الأمر بقوله: "اعلم أنّ الظاهر أنّ كثيرا من القدماء سيما القمّيين منهم (والغضائري)"[٣]، فلم يعدُ الأمر كونه مجرّد استظهار أمّا عند صاحب (القراءة المنسيّة) فقد تحوّل إلى علم ويقين فقال: إلّا أنّنا نستطيع أن نعتبره بكلّ طمأنينة ويقين...[٤].

ولا ندري كيف يمكن لشخص أن يحصل له هذا اليقين مع وجود هذه الهوّة الزمانية الكبيرة وفقدان الكتب، وعدم وجود ما يفصّل لنا عقيدة

(١) الذريعة ٤/ ٢٩٠ (في الحاشية).

(٢) القراءة المنسيّة ١٤٨: إنّ وقوع الدسّ من قبل جماعات الغلاة والمفوّضة وقيامهم بوضع كثير من الأحاديث العقائدية بأسانيد ملفّقة باسم رواة موثوقين يؤدّي بالضرورة إلى اعتماد قاعدة (الأصل عدم اعتماد الأحاديث العقائدية إلّا ما خرج بالدليل).

(٣) الفوائد الرجاليّة ٣٨.

(٤) القراءة المنسيّة ٤٩.

الرجل؟!

رابعا: لم يصل لنا إلّا بعض التضعيفات المنسوبة لابن الغضائري ﵀ لبعض رواة الأخبار ووصفه إياهم بالكذب والغلوّ، والسؤال المهمّ هنا: ما هو الغلوّ عند ابن الغضائري ﵀؟ وبتعبير أكثر تفصيلا: ما هو الحدّ الذي إذا تجاوزه الراوي عُدّ من أهل الغلوّ والارتفاع؟

كلّ ما نقل لنا لا يوضّح هذا الأمر، ولا يعطينا أي تصوّر عن حقيقة عقيدة ابن الغضائري ﵀ سوى أنّ هناك بعض الأمور التي نجهلها اعتقد بها بعض الشيعة ورأى هو أنّها من الغلوّ الذي يكذّب صاحبه، أمّا ما هي هذه الأمور؟ فلا يوجد أيّ شاهد عليها.

بل إنّ ابن الغضائري ﵀ قد نفى الغلوّ عن بعض الرواة الذين طعن فيهم القميّون بذلك، مثل أحمد بن الحسين بن سعيد[1] ومحمد بن أورمة[2] والحسين بن شاذويه[3]، فلو كان ﵀ يعتقد بأنّ أهل البيت مجرّد علماء أبرار ولا وجود لأيّ بعد غيبيّ فيهم لما كان لدفاعه عن هؤلاء وجه إذ إنه لا يعقل أنّ القمّيين ينظرون إلى أهل البيت ﵈ دون مرتبة (علماء أبرار)!

بل كلامه ﵀ في ترجمة محمد بن أورمة صريح في أنّه متابع لروايات العترة الطاهرة ﵈ في معرفة الغلوّ والغلاة، إذ إنه يقول: محمد بن أورمة أبو

(١) الرجال ٤١.
(٢) الرجال ٩٣.
(٣) الرجال ٥٣.

جعفر القمّي، اتّهمه القمّيون بالغلوّ، وحديثه نقيّ لا فساد فيه، ولم أر شيئا ينسب إليه تضطرب في النفس، إلّا أوراقا في تفسير الباطن، وما يليق بحديثه، وأظنّها موضوعة عليه، ورأيت كتابا خرج من أبي الحسن علي بن محمد عليهما السلام إلى القمّيين في براءته ممّا قذف به، ومنزلته، وقد حدّثني الحسن بن محمد بن بندار القمي رحمه الله، قال: سمعت مشايخنا يقولون: إنّ محمد بن أورمة لما طعن عليه بالغلو اتفقت الأشاعرة ليقتلوه، فوجدوه يصلّي الليل من أوّله إلى آخره ليالي عدّة، فتوقّفوا عن اعتقادهم[1].

ومن هذا الكلام نفهم أنّ ميزانه في الغلوّ هو المسلك الباطني والعدول عن ظاهر الشريعة قولا وفعلا، وهذا الأمر قد صدحت به روايات أهل البيت عليهم السلام:

منها ما رواه الشيخ الطوسي رضي الله عنه عن الغضائري الأب بسنده إلى الإمام الصادق عليه السلام: عن فضيل بن يسار، قال: قال الصادق عليه السلام احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدونهم، فإنّ الغلاة شرّ خلق الله، يصغّرون عظمة الله، ويدّعون الربوبية لعباد الله، والله إنّ الغلاة شرّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا، ثم قال عليه السلام: إلينا يرجع الغالي فلا نقبله، وبنا يلحق المقصر فنقبله، فقيل له: كيف ذلك يا ابن رسول الله؟ قال: لأنّ الغالي قد اعتاد ترك الصلاة والزكاة والصيام والحجّ، فلا يقدر على ترك عادته، وعلى الرجوع إلى

(١) الرجال ٩٣.

طاعة الله عزّ وجل أبدا، وإنّ المقصّر إذا عرف عمل وأطاع[١].

ومنها: ما رواه الصفار ﵀ بسنده عن حفص المؤذن قال: كتب أبو عبد الله عليه السلام إلى أبي الخطاب: بلغني أنّك تزعم أنّ الخمس رجل وأنّ الزنا رجل وأنّ الصلاة رجل وأنّ الصوم رجل، وليس كما تقول: نحن أصل الخير وفروعه طاعة الله، وعدوّنا أصل الشر وفروعه معصية الله، ثمّ كتب يطاع من لا يعرف وكيف يعرف من لا يطاع[٢].

والأصرح منها مكاتبة الإمام الصادق عليه السلام للمفضل بن عمر والتي فيها:...وبلغك أنّهم يزعمون أنّ الدين إنّما هو معرفة الرجال ثم بعد ذلك إذا عرفتهم فاعمل ما شئت، وذكرت أنّك قد عرفت أنّ أصل الدين معرفة الرجال فوفّقك الله، وذكرت أنّه بلغك أنّهم يزعمون أنّ الصلاة والزكاة وصوم شهر رمضان والحج والعمرة والمسجد الحرام والبيت الحرام والمشعر الحرام والشهر الحرام هو رجل، وأنّ الطهر والاغتسال من الجنابة هو رجل، وكل فريضة افترضها الله على عباده هو رجل، وأنّهم ذكروا ذلك بزعمهم أنّ من عرف ذلك الرجل فقد اكتفى بعلمه به من غير عمل، وقد صلّى وأتى الزكاة وصام وحجّ واعتمر واغتسل من الجنابة وتطهّر وعظّم حرمات الله والشهر الحرام والمسجد الحرام، وأنّهم ذكروا من عرف هذا بعينه وتجده وثبت في قلبه جاز له أن يتهاون فليس له أن يجتهد في العمل، وزعموا أنّهم إذا عرفوا ذلك الرجل فقد قبلت منه

(١) الأمالي ٦٥٠.

(٢) بصائر الدرجات ٥٥٦.

هذه الحدود لوقتها وإن هم لم يعملوا بها وأنّه بلغك أنّهم يزعمون أنّ الفواحش التي نهى الله عنها الخمر والميسر والربا والدم والميتة ولحم الخنزير هو رجل، وذكروا أنّ ما حرّم الله من نكاح الأمّهات والبنات والعمّات والخالات وبنات الأخ وبنات الأخت وما حرّم على المؤمنين من النساء فما حرّم الله، إنّما عنى بذلك نكاح نساء النبي وما سوى ذلك مباح كلّه، وذكرت أنّه بلغك أنّهم يترادفون المرأة الواحدة ويشهدون بعضهم لبعض بالزور، ويزعمون أنّ لهذا ظهرا وبطنا يعرفونه فالظاهر يتناسمون عنه يأخذون به مدافعة عنهم، والباطن هو الذي يطلبون وبه أمروا[1].

وبناء على هذا، فإنّه لا يمكن معرفة عقيدة ابن الغضائري رحمه الله على التفصيل لمجرّد وجود تضعيفات نسبت إليه في حقّ رواة المعارف، وعليه فلا يمكن الحكم بنسبته إلى من يعتقد بنظريّة (علماء أبرار) مع عدم وجود مستند واضح يثبت ذلك.

ابن الجنيد رحمه الله:

الشخصية الثانية التي أشار إليها صاحب (القراءة المنسيّة) هو: محمد بن أحمد الكاتب الإسكافيّ المعروف بـ(ابن الجنيد) واعتبره من المعتقدين بالنظرة البشريّة المحضة للأئمّة عليهم السلام، مستفيدا ذلك من نصّين أحدهما للشيخ المفيد رضي الله عنه والآخر للشريف المرتضى رضي الله عنه.

(١) بصائر الدرجات ٥٤٦.

أمّا كلام الشيخ المفيد ﵀ فهو قوله: وأجبت عن المسائل التي كان ابن الجنيد جمعها وكتبها إلى أهل مصر، ولقّبها بـ(المسائل المصريّة) وجعل الأخبار فيها أبوابا، وظنّ أنّها مختلفة في معانيها، ونسب ذلك إلى قول الأئمّة عليهم السلام فيها بالرأي، وأبطلت ما ظنّه في ذلك وتخيّله، وجمعت بين جميع معانيها، حتّى لم يحصل فيها اختلاف[1].

وهذا الكلام لا يمكن التمسّك به لأمور:

أوّلا: إنّ نسبة هذا الكتاب للشيخ المفيد ﵀ غير محقّقة، وقد شكّك بعض الأعلام في صحّة انتساب الكتاب إليه، قال السيد الخوئي قدس سره: إنّ نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفيد قدس سره لم تثبت، ولم يذكر النجاشي والشيخ له كتابا يسمّى بالمسائل السرويّة[2].

والعجيب أنّ هذه النسبة لا وجود لها إلّا في هذا الكتاب، ولهذا نفى السيد بحر العلوم ﵀ شهرة هذا القول عنه وعزاه للشيخ المفيد ﵀ ، حيث قال: وأعظم من ذلك ما حكاه المفيد رحمه الله عنه من نسبة الأئمّة عليهم السلام إلى القول بالرأي، فإنّه رأي سيّئ وقول شنيع، وكيف يجتمع ذلك مع القول بعصمة الأئمّة عليهم السلام وعدم تجويز الخطأ عليهم على ما هو المعلوم من المذهب، وهذا القول – وإن لم يشتهر عنه– إلّا أنّ قوله بالقياس معروف مشهور[3].

---

(١) المسائل السروية ٧٥.

(٢) معجم رجال الحديث ١٥/ ٣٣٧.

(٣) الفوائد الرجالية ٣/ ٢١٣.

فما ورد من نقل في هذا الكتاب عن ابن الجنيد رحمه الله لا يمكن نسبته إليه واعتباره عقيدة له، خصوصا مع ضياع كتب ابن الجنيد وعدم وصول شيء من آثاره لنا، والأهمّ من هذا عدم نسبة أحد من علماء الطائفة هذا الرأي لابن الجنيد رحمه الله، ولهذا يقول السيد الخوئي قدس سره: وممّا يؤكّد عدم صحّة هذه النسبة أنّها لو صحّت لذكرها النجاشي والشيخ، فإنّ ما نسب إليه أعظم من قوله بالقياس، فكيف لم يطّلع على ذلك النجاشي والشيخ وهما تلميذان للمفيد قدس سره[1].

ولذلك فإنّ مدار نسبة هذا الرأي لابن الجنيد رحمه الله على ما نقل في كتاب المسائل السرويّة، ومع عدم وجود ما يثبت صحّة الكتاب للمفيد رضي الله عنه فإنّ الاستدلال بهذا الشاهد ساقط من أساسه.

ثانيا: إنّ قوله أنّ الأئمّة عليهم السلام يقولون بالرأي هو قول مجمل لا نعلم ما حقيقته، فهل مراده من الرأي مطلق الاجتهاد الظنّي الذي يقابل العلم اليقيني بحيث تكون رواياتهم ضربا منه؟

أو مراده من "الرأي" معنى آخر، إذ يمكن إطلاق "الرأي" على وجوه لا تنافي عقيد الإمامية أعلى الله برهانهم:

الوجه الأول: يمكن حمل تعبيره بـ"الرأي" على القياس بتقريب أنّ الأئمّة عليهم السلام يستعملون ضربا من ضروب القياس -بمعنى الاستدلال- في مقام تبيين الأحكام الشرعيّة، فلعلّه يرى أنّ الأئمّة عليهم السلام قد عُلّموا الأحكام

(١) معجم رجال الحديث ١٥/ ٣٣٧.

على نحو الإجمال كما في بعض الأخبار التي تتحدّث عن مصادر علمهم، وأمّا الأحكام التفصيليّة والتفريعات فهم يجتهدون فيها ويقيسون على الأصول التي تعلّموها كما ورد عنهم عليهم السلام: "فقسه على كتاب الله عزّ وجل"[١].

ولعلّ ما نسب لابن الجنيد رحمه الله من جواز العمل بالقياس هو هذا المعنى من التفريع على الأصول العامّة المنصوصة، ويقرّب هذا الوجه عنوان كتابه: "إظهار ما ستره أهل العناد من الرواية عن أئمّة العترة في أمر الاجتهاد"[٢]، فالظاهر أنّه فهم من بعض أخبارهم عليهم السلام هذا الوجه.

وقد نسب هذا القول لبعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام كما في كتاب في (المقالات والفرق) للأشعري رضي الله عنه، قال: وبعض هذه الفرقة يجوّز له القياس في الأحكام، ويزعم أنّ القياس جائز للرسل والأنبياء والأئمّة، وكان يونس بن عبد الرحمن يقول أنّ رسول الله كان يستخرج ويستنبط بوقوع ما أنزل عليه وأمر به مجملا غير مفتر بالقياس، فزعموا أنّ ذلك جائز للإمام أن يقيس على الأصول التي في يده لأنّه معصوم من الخطأ والزلل والعمد فلا يجوز أن يخطىء في القياس[٣].

وقد ذكر مثل هذا التقريب صاحب المنتقى، حيث قال: وأمّا إذا قلنا بأنّهم يبيّنون الحكم بعنوان الاستنباط من الكتاب والسنة والاطلاع على حكم الله

(١) الاحتجاج ٢/ ١٠٨.
(٢) معجم رجال الحديث ١٥/ ٣٣٧.
(٣) المقالات والفرق٩٨.

تعالى، لكنهم ليسوا كسائر المجتهدين باعتبار أنّ استنباطهم يطابق الواقع ولا يشوبه الخطأ[١].

الوجه الثاني: يمكن حمل نسبته العمل بالرأي للأئمّة عليهم السلام على التصويب، بمعنى أنّه يرى خصوصيّة للأئمّة عليهم السلام في اجتهادهم، فهو مخطّىء للعلماء المجتهدين ومصوّب لخصوص اجتهاد العترة عليهم السلام لقيام الدليل على ذلك، فما يصلون إليه باجتهادهم يكون هو الواقع، نظير التصويب الأشعري المعروف في كتب الأصول، وهذا الوجه لا ينافي الاعتقاد بعصمتهم عليهم السلام.

الوجه الثالث: يمكن حمل الرأي على ما بات يعرف الآن بالأحكام الولائيّة أو الولايتيّة، إذ إن الإمام المتقدّم قد يحكم بشيء لوجود مصلحة فيه، فيأتي الإمام اللاحق وينفيها لارتفاع هذه المصلحة، كما ورد في المنع من أكل لحوم الحمر الأهلية[٢]، وجعل الزكاة في الخيل العتاق والبراذين[٣]، وغيرها من الأمور التي نصّ عليها ضمن هذا المبحث.

والتعبير عن مثل هذه الأحكام بالرأي هو لتمييزها عن الأحكام الشرعيّة الدائميّة، لكون الأحكام الولائيّة مؤقّتة تتبع المصالح والمفاسد، وتمييزها عن الأحكام الشرعيّة أمر مهمّ جدّا في الاستنباط، فلأنّهم أرادوا التفريق بين القسمين من الأحكام والمنع من الخلط بينهما جعلوا الأحكام الشرعيّة وحيانيّة

(١) منتقى الأصول ٣/ ٤٦٤.
(٢) الكافي ٦/ ٢٤٦.
(٣) الكافي ٣/ ٥٣٠.

مستندة إلى الكتاب والسنّة، والأحكام الولائيّة اصطلحوا عليها بهذا الاصطلاح لبيان أنّها ليست مستقاة من الكتاب أو السنّة.

ولعلّ هذا الأمر يمكن أن يستفاد من صحيحة محمد بن مسلم، وزرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: أنّهما سألاه عن أكل لحوم الحمر الأهليّة؟ قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنها وعن أكلها يوم خيبر، وإنّما نهى عن أكلها في ذلك الوقت لأنّها كانت حمولة الناس، وإنّما الحرام ما حرم الله عزّ وجل في القرآن[1].

محلّ الشاهد هو قوله عليه السلام: "وإنّما الحرام ما حرّم الله عزّ وجل في القرآن"، إذ إن مراده ليس انحصار الحرمة فيما ورد في الكتاب العزيز إذ إن في السنّة محرّمات بإجماع المسلمين، بل مراده أنّ المحرّمات الدائميّة لا تكون إلّا من جهة التشريع أمّا هذا النهي الوارد في قضيّة الحمر الأهليّة فليس من هذا القبيل بل هو نهي لمصلحة خارجيّة وحرمته مؤقّتة.

الوجه الرابع: أيضا يمكن حمل الرأي على غير الأحكام الشرعيّة:

كالاجتهاد في باب القضاء بملاحظة البيّنات ومعرفة المتّهم من البريء، فتحديد أنّ فلان متّهم قد لا يكون مطابقا للواقع لكونه خاضع للبيّنات والأمارات الظنيّة، فحكمه في هذا الحال ليس عن وحي أو علم لدنيّ بل عن رأي، وقد نصّ الشيخ المفيد رحمه الله على هذا الوجه، إذ يقول: إنّ للإمام أن يحكم بعلمه كما يحكم بظاهر الشهادات ومتى عرف من المشهود عليه ضدّ ما تضمّنته

(١) الكافي ٦/ ٢٤٦.

الشهادة أبطل بذلك شهادة من شهد عليه وحكم فيه بما أعلمه الله تعالى، وقد يجوز عندي أن تغيب عنه بواطن الأمور فيحكم فيها بالظواهر وإن كانت على خلاف الحقيقة عند الله تعالى[1].

أو الاجتهاد في الموضوعات الخارجيّة الصرفة، كما هو ظاهر عبارة صاحب الجواهر قدس سره عند حديثه عن سبب اختلاف روايات تحديد الكرّ حيث قال: لكن قد يشكل بأنّه لا داعي إلى هذا التقدير المختلف بعد علمه بنقص الوزن عن المساحة دائما مع القدرة على ضابط بغير ذلك منطبق عليه، ويدفع أوّلا بأنّ دعوى علم النبي والأئمّة عليهم السلام بذلك ممنوعة، ولا غضاضة لأن علمهم عليهم السلام ليس كعلم الخالق عز وجل فقد يكون قدّروه بأذهانهم الشريفة وأجرى الله الحكم عليه[2].

ورغم ظهور عبارته في كونهم لا يعلمون بكلّ الموضوعات الخارجيّة، نجده يعتقد اعتقادا جازما بالصفات فوق البشريّة للأئمّة عليهم السلام التي يحاول صاحب (القراءة المنسيّة) نفيها، قال قدس سره: لكن ومع ذلك كلّه فالإنصاف أنّه لا يجترئ على نسبته إليهم عليهم السلام، لما دلّ من الآيات والأخبار كما نقل على طهارة النبي وعترته عليهم السلام من جميع الأرجاس والذنوب، وتنزّههم عن القبائح والعيوب، وعصمتهم من العثار والخطل في القول والعمل، وبلوغهم إلى أقصى مراتب الكمال، وأفضليّتهم ممن عداهم في جميع الأحوال والأعمال، وأنّهم تنام

(١) أوائل المقالات ٦٦.

(٢) جواهر الكلام ١/ ١٨٢ .

أعينهم ولا تنام قلوبهم، وأنّ حالهم في المنام كحالهم في اليقظة، وأنّ النوم لا يغيّر منهم شيئا من جهة الإدراك والمعرفة، وأنّهم لا يحتلمون، ولا يصيبهم لمّة الشيطان، ولا يتثاءبون ولا يتمطّون في شيء من الأحيان وأنّهم يرون من خلفهم كما يرون من بين أيديهم، ولا يكون لهم ظلّ، ولا يُرى لهم بول ولا غائط، وأنّ رائحة نجوهم كرائحة المسك، وأمرت الأرض بستره وابتلاعه، وأنّهم علموا ما كان وما يكون من أول الدهر إلى انقراضه، وأنّهم جعلوا شهداء على الناس في أعمالهم، وأنّ ملائكة الليل والنهار كانوا يشهدون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر، وأنّ الملائكة كانوا يأتون الأئمّة عليهم السلام عند وقت كلّ صلاة، وأنّهم ما من يوم ولا ساعة ولا وقت صلاة إلّا وهم ينبّهونهم لها ليصلّوا معهم، وأنّهم كانوا مؤيّدين بروح القدس يخبرهم ويسدّدهم، ولا يصيبهم الحدثان، ولا يلهو ولا ينام ولا يغفل، وبه علموا ما دون العرش إلى ما تحت الثرى ورأوا ما في شرق الأرض وغربها إلى غير ذلك مما لا يعلمه إلا الله، كما ورد أنّهم لا يعرفهم إلّا الله ولا يعرف الله حقّ المعرفة إلّا هم[1].

الوجه الخامس: أنّا لو سلّمنا بأنّ "الرأي" المقصود بمعنى الاجتهاد الظنّي الذي ينافي العصمة بحسب تصوّر صاحب (القراءة المنسيّة)، فإنّ السؤال المهمّ في المقام: ما هو الدليل على أنّ ابن الجنيد رحمه الله نسب هذا الأمر للأئمّة عليهم السلام اعتقادا بذلك؟

(١) جواهر الكلام ١٣/ ٧٦ .

إذ إن الظاهر من كلمات بعض من ترجم له أنّ كتب الرجل كانت من باب الفقه المقارن، وكان يستدلّ لفقه أهل البيت عليهم السلام بمباني العامّة، فلعلّه نسب "الرأي" للأئمّة عليهم السلام مجاراة للعامّة في اعتقادهم في أئمّة الفقه عندهم ليثبت لهم أنّ ما يذهب له الشيعة في الفقه قابل للاستدلال عليه بما قرّروه في أصولهم.

فقد نقل العلامة الحلي رضي الله عنه هذه الشهادة في حقّ كتب ابن الجنيد: فلم أر لأحد من هذه الطائفة كتابا أجود منه ولا أبلغ، ولا أحسن عبارة ولا أدقّ معنى، وقد استوفى فيه الفروع والأصول، وذكر الخلاف في المسائل، وتحدث على ذلك واستدلّ بطرق الإمامية وطرق مخالفيهم[1].

وأشار الشيخ الطوسي رضي الله عنه لهذه النكتة بقوله: والَّذي يكشف عن ذلك أنه لما كان العمل بالقياس محظورا في الشريعة عنده ، لم يعملوا به أصلا، وإذا شذ منهم واحد عمل به في بعض المسائل، أو استعمله على وجه المحاجّة لخصمه وإن لم يعلم اعتقاده، تركوا قوله وأنكروا عليه وتبرّؤا من قوله، حتّى إنّهم يتركون تصانيف من وصفناه ورواياته لمّا كان عاملا بالقياس[2].

فلا ندري بأيّ قرينة وبأيّ شاهد علم صاحب (القراءة المنسيّة) أنّ المراد من نسبة ابن الجنيد رحمه الله -على فرض صحّة النسبة- العمل بالرأي للأئمة عليهم السلام

(١) إيضاح الاشتباه ٢٩١ .
(٢) العدّة في أصول الفقه ١/ ١٢٧ .

هو ما قرّره من أنّهم مجرّد (علماء أبرار)، فلا عصمة ولا علما لدنيّا عندهم؟!

ثالثا: لو قلنا أنّ المراد من قول الأئمّة بالرأي هو أنّ علمهم وأحكامهم عن اجتهاد، فإنّ غاية ما يدفعه هذا القول هو نفي علمهم اللدنّي، فلا يوجد فيه نفي للنصّ الإلهي ولا نفي لأصل عصمتهم في مقام العمل، بل حتّى نفيه المطلق لعلمهم اللدنّي غير مسلّم لأنّه قد يكون قولهم بالرأي في موارد لا في كلّ آن، وممّا يشهد بذلك ما ذكره الشيخ المفيد قدس سره في تصحيح اعتقادات الإماميّة، إذ قال: وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصرون تقصيرا ظاهرا في الدين، وينزلون الأئمة عليهم السلام عن مراتبهم، ويزعمون أنّهم كانوا لا يعرفون كثيرا من الأحكام الدينيّة حتى ينكت في قلوبهم[1].

حيث نصّ على اعتقاد بعضهم جهل الأئمّة عليهم السلام ببعض الأحكام الشرعيّة قبل أن ينكت في قلوبهم أي قبل قذف العلم اللدنّي في قلوبهم، وهذه مرتبة أقلّ ممّا نعتقده الآن إلّا أنّها لا تنفي وجود العصمة والعلم اللدنّي كما يحاول صاحب (القراءة المنسيّة) نفيه.

بل نجد أنّ مثل المحقّق الحلّي رضي الله عنه لم يمنع القول باجتهادهم عليهم السلام في الأحكام الشرعيّة ورغم هذا نجده من المدافعين على عصمتهم ومقاماتهم الغيبيّة، قال في المعارج: لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم متعبّدا بالقياس في الأحكام الشرعية، لأنّا نستدل على أنّ العبادة لم ترد بالعمل به، وهل يجوز أن

(١) تصحيح الاعتقادات ١٣٥ .

يكـون متعبّـدا باسـتخراج الأحكـام الشرـعية بـالطرق النظريّـة الشـرعيّة عـدا القياس؟ لا نمنع من جوازه، وإن كنّا لا نعلم وقوعـه، وعـلى هـذا التقـدير فهـل يجوز أن يخطئ في اجتهاده؟ الحقّ أنّه لا يجـوز، لوجـوه: **الأول**: أنّـه معصـوم مـن الخطأ، عمدا ونسيانا بما ثبت في الكلام، ومع ذلك يستحيل عليه الغلط، **الثـاني**: إنّا مأمورون باتّباعه ، فلو وقع منه الخطأ في الأحكام لـزم الأمـر بالعمـل بالخطأ وهو باطل، **الثالث**: لو جاز ذلك لم يبق وثوق بأوامره ونواهيه، فيؤدّي ذلـك إلى التنفير عن قبول قوله[1].

وبـيّن عقيدتـه في الأئمّـة عليهم السلام في رسـالته الماتعيـة فقـال: الإمـام يجـب ان يكون معصوما من المعاصي كبيرها وصغيرها لأنّ ذلك لو جـاز عليـه لافتقـر إلى إمـام، لوجـود العلّـة المحوجـة إليـه فيـه، ويجـب أن يكـون منصوصـا عليـه، لأنّ العصمة أمر باطن لا يطّلع عليـه إلّا عـلّام الغيـوب، والـنصّ قـد يكـون بـالقول وقد يكون بإظهار المعجز على يـده عنـد دعـوى الإمامـة، ويجـب ان يكـون عالمـا بجميع أمور الشريعة لأنّه متّبع فيها[2].

أمّا كلام الشـريف المرتضـى رضي الله عنه الـذي نقلـه صـاحب (القـراءة المنسيّة): ووجدت لابن الجنيد كلاما في هذه المسألة غـير محصّـل لأنّـه لم يكـن في هـذا ولا إليه، ورأيته يفرّق بين علـم النبـي صلى الله عليه وآله وسلم بالشـيء وبـين علـم خلفائـه وحكامـه وهذا غلط منه، لأنّ علم العالمين بالمعلومات لا يختلف، فعلم كل واحد بمعلوم

(١) معارج الأصول ١٨٠.
(٢) الرسالة الماتعيّة ٣٠٧.

بعينه كعلم كل عالم به، وكما أنّ الإمام أو النبي إذا شاهدا رجلا يزني أو يسرق فهما عالمان بذلك علما صحيحا، فكذلك من علم مثل ما علماه من خلفائهما والتساوي في ذلك موجود[1].

فهو أجنبيّ عن المقام، ولا علاقة له البتّة بقضيّة الإمامة والأئمّة عليهم السلام، فالحديث فيه حول جواز عمل الحاكم بعلمه، أي أنّه إذا شهد واقعة بنفسه هل يجوز له أن يعمل بعلمه أم يجب عليه الرجوع للبيّنة في ذلك، وهذا البحث ليس خاصّا بالمعصومين عليهم السلام بل يشمل كلّ من تصدّى لمنصب القضاء، فالكلام فيه ليس حول العلم اللدنّي كما حاول صاحب (القراءة المنسيّة) إيهام القارىء به، بل هو حول مطلق العلم.

ويشهد بهذا نقض الشريف المرتضى رضي الله عنه عليه، حيث إنه لم يكن بصدد تقرير علمهم عليهم السلام بالغيب أو وجود طرق أخرى للعلم غير الطرق المعتادة، بل كان كلامه في أصل العمل بالعلم بغضّ النظر عن مصدره، ولذلك مثّل رضي الله عنه بالعلم الكسبيّ ليشمل الجميع، فقال: وكما أنّ الإمام أو النبي إذا شاهدا رجلا يزني أو يسرق فهما عالمان بذلك علما صحيحا، فكذلك من علم مثل ما علماه من خلفائهما والتساوي في ذلك موجود[2].

وبهذه الوجوه يتبيّن أنّه لا يمكن نسبة عقيدة (علماء أبرار) لابن الجنيد

(١) الانتصار ٤٩٤.
(٢) الانتصار ٤٩٤.

الإسكافيّ ﵀ والجزم بذلك لعدم وجود الدليل عليه، لا كما ذكره المصنّف وجزم به بتسرّع واضح ومجازفة لا يقدم عليها من ذاق طعم العلم، حيث قال: وبالتالي فإنّ ابن الجنيد لم يكن يعتقد بعصمة الأئمّة ولا علمهم اللدنيّ بل يعتبرهم علماء أبرار!![1].

مشايخ قم:

أهمّ مرتكز عوّل عليه صاحب (القراءة المنسيّة) هو نسبة هذه العقيدة لأهل قم المقدّسة، والسبب في ذلك أنّ من تقدّم ذكرهم - على فرض صحّة النسبة - هم أفراد، ولا يمثّلون ثقلا في التشيّع لا سيما أنّ المصنّف يريد إثبات أنّ القراءة السائدة في القرون الأولى هي نظريّة (علماء أبرار)، ووجود شخص أو أكثر يعتقدون بذلك لا يثبت هذا الشيء، أمّا إثبات أنّ أهل قم كانوا على هذه العقيدة فهو أمر مهمّ جدّا بالنسبة إليه.

ولذلك نجده يقول تمهيدا لهذا البحث:...وبعبارة أخرى كان مشايخ قم ينكرون نسبة الصفات فوق البشريّة إلى الأئمّة ويؤمنون بالنظرة البشريّة الطبيعيّة إلى الإمامة وكانوا يُعتبرون الممثّلين الرسميين للمجتمع الشيعي لمدّة تقارب القرنين[2].

وقد استدلّ على دعواه بعدّة أمور نناقشها تباعا:

---

(١) القراءة المنسيّة ٥٢.

(٢) القراءة المنسيّة ٧٠.

الشاهد الأول: هي النقولات السابقة التي اقتبسها من كلام الشيخ المامقاني والوحيد البهبهاني والشهيد الثاني قدس سرهم، وقد تبيّن لك بطلان ما بناه على هذه الاقتباسات، إذ إن غاية ما تثبته هذه النقولات هو وقوع خلاف بين علماء الطائفة في بعض مقامات الأئمّة عليهم السلام.

الشاهد الثاني: ما ذكره الشيخ الصدوق رضي الله عنه - الذي هو واحد من علماء قم - عن الغلاة والمفوضة في بعض كتبه، حيث قال: إنّ الغلاة والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقولون: لو جاز أن يسهو عليه السلام في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ لأنّ الصلاة عليه فريضة كما أن التبليغ عليه فريضة،... وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله يقول: أوّل درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولو جاز أن تردّ الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز أن تردّ جميع الأخبار وفي ردّها إبطال الدين والشريعة[1].

وهذا الشاهد لا ينفع صاحب (القراءة المنسيّة) في شيء، إذ إن غاية ما يفيده كلام الصدوق رضي الله عنه هو إنكار بعض القميين لبعض مقامات الأئمّة عليهم السلام وهي العصمة المطلقة التي تشمل السهو والنسيان والتفويض، وهذا أخصّ من المدّعى إذ إن صاحب (القراءة المنسيّة) ينفي مطلق العصمة ومطلق العلم اللدني بل ينفي أصل وجود جانب غيبيّ فيهم عليهم السلام ويدّعي أنّ ما ذكره هو عقيدة القدماء لا سيما القميين!

(١) من لا يحضره الفقيه ١/ ٣٥٩.

والحال أنّ الشيخ الصدوق ﵀ قد قرّر في موضع آخر عقيدته بالأئمّة عليهم السلام التي هي بذاتها عقيدة القميين في ذلك الزمن فقال: اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة صلوات الله عليهم أنّهم معصومون مطّهرون من كل دنس، وأنّهم لا يذنبون ذنبا، لا صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم؛ واعتقادنا فيهم أنّهم موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم إلى أواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل[1].

وقال في مورد آخر:... وأنّ جميع الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام أفضل من الملائكة، وأنّهم معصومون مطهّرون من كل دنس ورجس، لا يهمون بذنب صغير ولا كبير ولا يرتكبونه، وأنّهم أمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء؛ وأن الدعائم التي بني الإسلام عليها خمس: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وولاية النبي والأئمة عليهم السلام بعده، وهم اثنا عشر إماما، أوّلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم الباقر محمد بن علي، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم الكاظم موسى بن جعفر، ثم الرضا علي بن موسى، ثم الجواد محمد بن علي، ثم الهادي علي بن محمد، ثم العسكري الحسن بن علي، ثم الحجة بن الحسن بن علي عليهم السلام، والإقرار بأنّهم

(١) الإعتقادات في دين الإماميّة ٩٦.

أولوا الأمر الذين أمر الله عز وجل بطاعتهم، فقال: ﴿**أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ**﴾، وأنّ طاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله، ووليّهم وليّ الله، وعدوّهم عدوّ الله عز وجل[1].

فما ذكره الشيخ الصدوق ﵀ هو عقيدة الإماميّة في ذلك الزمن وعلى رأسهم أهل قم، لأنّه كان قميّا ومشايخه قميّون، وهذه الوثائق التاريخيّة التي نقلناها هي أصدق شاهد على بطلان نسبة (القراءة المنسيّة) لأهل قم، إذ إن النصوص صريحة في أنّهم كانوا يعتقدون بأنّ الأئمّة منصوبون وقد افترض الله طاعتهم وأنّهم معصومون مطهّرون، وأنّ لهم علمهم اللدنّي الخاص الذي يميّزهم عن غيرهم.

والعجيب من صاحب (القراءة المنسيّة) كيف نقض مدّعاه عندما قال: والجدير بالذكر أنّ الشيخ الصدوق نفسه يعتقد ببعض الأوصاف فوق الأوصاف البشرية العاديّة للأئمّة كالعصمة والعلم اللدنّي والنصّ الإلهي والمعجزات و...[2].

فإذا كانت نظرية (علماء أبرار) تقوم بحسب تقريره في مقدّمة كتابه على انكار هذه الأركان الثلاثة: النصّ والعصمة والعلم اللدنّي، فكيف يكون مشايخ قم من روّادها والحال أنّ الشيخ الصدوق ﵀ يقرّر اعتقاد قومه

(١) الأمالي ٧٣٩.

(٢) القراءة المنسيّة ٧٠.

بذلك؟!

علما أنّ كتاب (القراءة المنسيّة) قد حوى فصلا كاملا بعنوان (دراسة نقدية في الزيارة الجامعة الكبيرة)[١]، وقد اعترف المصنّف في هذا الفصل أنّ هذه الزيارة قد اشتملت على أعظم الغلو وهو التفويض حتّى قال: ما نستنتجه في نظرنا من دراسة وتحليل الزيارة الجامعة الكبيرة أنّها تمثّل البرنامج السياسي أو المنشور العقائدي للتشيّع التفويضي[٢]!.

مع اعترافه مسبقا بأنّ المصدر الوحيد لهذا "المنشور التفويضي" هو الشيخ الصدوق رضي الله عنه[٣] -الذي من المفترض أنّه مثال على من يعتقد بـ(القراءة المنسيّة)- فكيف يجمع بين الأمرين؟!.

الشاهد الثالث: هو ما نقله عن الشيخ المفيد رضي الله عنه في تصحيح الاعتقاد حيث قال: وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصّرون تقصيرا ظاهرا في الدين، وينزّلون الأئمة عليهم السلام عن مراتبهم، ويزعمون أنّهم كانوا لا يعرفون كثيرا من الأحكام الدينية حتى ينكت في قلوبهم، ورأينا من يقول إنّهم كانوا يلتجؤون في حكم الشريعة إلى الرأي والظنون، ويدّعون مع ذلك أنّهم من العلماء، وهذا هو التقصير الذي لا شبهة فيه[٤].

---

(١) القراءة المنسيّة ١٨١.

(٢) القراءة المنسيّة ٢١٠.

(٣) القراءة المنسيّة ١٨٥.

(٤) تصحيح الاعتقادات ١٣٥ .

والجواب على هذا الاستدلال:

أوّلا: إنّ هذا النصّ المنقول عن الشيخ المفيد ﵀ لا ينفع صاحب (القراءة المنسيّة) في شيء بل هو عليه لا له، إذ إن القميّين بحسب هذا النقل وإن كانوا يخالفون في بعض القضايا المتعلّقة بمقامات الأئمّة عليهم السلام إلّا أنّه لم يصرّح بإنكارهم النصّ الإلهي أو العصمة، بل صريح النصّ إثبات العلم اللدنّي "حتّى ينكت في قلوبهم"، فكيف يدّعي أنّهم يعتقدون بنظريّة (علماء أبرار) والحال أنّ النصّ يثبت لهم صفات فوق بشريّة؟!

ثانيا: لو سلّمنا بدلالة النص على اعتقاد جماعة من القمّيين بنظريّة (علماء أبرار)، يأتي السؤال المهم: من هم هؤلاء؟ وكم عددهم؟ إذ إن غاية ما يثبته هذا النصّ هو وجود جماعة من القمّيين يتبنّون هذه العقيدة، لكن كم نسبة هؤلاء من مجموع أهل قم؟!.

علما أنّ المؤلف ذكر في مورد آخر أنّ مشايخ قم الذين يقصدهم يتجاوز عددهم الخمسمائة شخص، قال: كان رواة حديث الأئمّة يشكّلون أهمّ علماء قم، وكان يطلق على مجموعهم لقب مشايخ قم، ولذلك نجد أنّ لقب القمّي يتكرّر أكثر من خمسمئة مرّة في كتاب الرجال للشيخ النجاشي[1].

فهل وجود عشرة بل حتّى مئة من أهل قم يتبنّون هذه العقيدة التي وصفها الشيخ المفيد ﵀ يصحّح تعميم صاحب (القراءة المنسية) لها على كلّ

(١) القراءة المنسيّة ٦٩.

أهل قم المقدّسة؟! خصوصاً أن الشيخ المفيد ﷺ لا يعتقد بأنهم علماء، فإنه وصفهم بأنهم «جماعة وردوا من قم»، وذكر أنّهم مدّعون للعلم، فقال: «ويدّعون مع ذلك أنّهم من العلماء».

ثالثا: ولو تنزّلنا وقبلنا بكلّ ما تقدّم يبقى السؤال الأهمّ: هل كانت هذه العقيدة هي السائدة في ذلك الزمن والتي تمثّل التشيّع بحسب دعوى صاحب (القراءة المنسيّة)؟

فالشيخ المفيد ﷺ الذي نقل عن القميّين النص المتقدّم، نجده في مورد آخر يقرّر عقائد الإمامية فيقول: إنّ الأئمّة القائمين مقام الأنبياء عليهم السلام في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وإنّهم لا يجوز منهم صغيرة إلّا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وإنّه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين ولا ينسون شيئا من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلّا من شّذ منهم وتعلّق بظاهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنّه الفاسد من هذا الباب[1].

وهذا النصّ صريح في كون الرأي السائد عند الإماميّة أعلى الله برهانهم الاعتقاد بالعصمة المطلقة للأئمّة عليهم السلام وأنّ من يخالفهم في ذلك شواذ وليسوا عامّة الشيعة كما يدّعي صاحب (القراءة المنسية)!.

والعجيب من هذا الرجل كيف حاول دفع كلام الشيخ المفيد ﷺ بقوله:

---

(١) أوائل المقالات ٦٥.

خلافا لسائر المسائل في كتابه أوائل المقالات، لم يدّع الشيخ المفيد إجماع الشيعة على هذه المسألة، ولا شكّ أنّ آراء ابن الجنيد كانت نصب عينيه في هذا المجال، وإذا أخذنا في الاعتبار تقرير الشهيد الثاني الذي ذكر فيه أنّ أكثر الشيعة في القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث ما كانوا يعتقدون بعصمة الأئمّة، عرفنا أنّ منكري عصمة الأئمّة لم يكونوا كما ادّعى الشيخ المفيد أفرادا شاذّين ونادرين[1].

فهل من التحقيق العلمي أن نترك شهادة الشيخ المفيد ﵀ الذي عاش في القرن الرابع والخامس والذي عاصر الحقبة التي يتحدّث عنها صاحب (القراءة المنسيّة) ونأخذ باستظهار الشهيد الثاني ﵀ الذي جاء بعد ستة قرون كاملة؟

والأهمّ من هذا تحريف كلام الشهيد الثاني ﵀: فقد نسب إليه أنّه يقول: «أنّ أكثر الشيعة في القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث ما كانوا يعتقدون بعصمة الأئمّة»[2]، في حين أنّ النصّ الأصلي يقول فيه الشهيد الثاني ﵀: «...فإنّ كثيرا منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخفائها عليهم»[3]؛ وشتّان بين «كثيرا» و«أكثر»!!.

أحمد بن محمد بن عيسى ﵀:

جزم صاحب (القراءة المنسيّة) بأنّ أحمد بن محمد بن عيسى ﵀ كان من

(١) القراءة المنسيّة ٧٧.
(٢) القراءة المنسيّة ٧٧.
(٣) حقائق الإيمان ١٤٩.

المعتقدين بالنظريّة البشريّة لأئمّة أهل البيت عليهم السلام، إذ يقول: في المجموع يمكننا إذن اعتبار مشايخ قم الذين يمثّل أحمد بن محمد بن عيسى أبرزهم الممثّلين للفكر الشيعي الغالب في القرنين الثالث والرابع الذي كان يرفض الأوصاف فوق البشريّة العاديّة للأئمّة، بل كان يرى في الأئمّة (علماء أبرار) ويرى أنّ علومهم كسبية وينكر علمهم اللدنّي، ولا يعتقد بأمور مثل علم الأئمّة بالغيب أو قدرتهم على المعجزات[1].

والجواب عليه:

أوّلا: إنّ هذا الكلام المزبور لا دليل عليه البتّة، إذ لم يصلنا أي كتاب من الكتب التي صنّفها الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى رضي الله عنه لكي نعرف عقيدته، فكيف عرف صاحب (القراءة المنسيّة) عقيدته ليتسنّى له الحكم عليه بهذا الحكم؟!

ثانيا: لم ينسب أحد من كبار المؤرخين وكتّاب التراجم هذه العقيدة للشيخ أحمد بن محمد بن عيسى رضي الله عنه، ولم يتطرّق أحد لعقيدته من قريب ولا من بعيد، بل حتّى من ترجم له من علماء العامّة لم يتعرّض لذلك البتّة، فمن أين علم صاحب (القراءة المنسيّة) بهذا الأمر وقد سكت عنه كلّ المتقدّمين؟!

ثالثا: إنّنا ندّعي قيام الدليل على خلاف ما يدّعيه صاحب (القراءة المنسيّة)، إذ إن هناك شواهد مبثوثة في الكتب يمكننا من خلالها أخذ صورة

(١) القراءة المنسيّة ٧٧.

إجمالية عن عقيدة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى ﵁:

فمثلا نجد أنّ صاحب (القراءة المنسية) قد مثّل لروايات الغلوّ بقوله: واللافت للنظر أنّ الروايات الدالّة على مثل هذه القضايا المجمع عليها سليمة أو نادرا ما توجد فيها مشكلات من ناحية السند، هذا خلافا للروايات المتعلّقة بالفضائل فوق حدود البشريّة العاديّة للأئمّة، وكمثال على ما نقول إنّنا نسمع من خطباء المنابر كلاما كثيرا حول العلاقة بين ليلة القدر والإمام، ومستند هذا الموضوع هو الروايات التي وردت في «باب في شأن إنّا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها» في كتاب «أصول الكافي» مع أنّ الروايات التسع الواردة في ذلك الباب كلّها ضعيفة سندا ولا يعتمد عليها[1].

وقد خفي على صاحب (القراءة المنسيّة) أنّ هذه الروايات التسع -التي يتحدّث عنها والموجودة في كتاب الكافي- هي من رواية أحمد بن محمد بن عيسى ﵁ الذي يحاول المصنّف أن ينسبه إلى القائلين بنظرية (علماء أبرار)!

بل إنّ مصدر هذه الروايات هو كتاب «إنّا أنزلناه في ليلة القدر» الذي ألّفه الحسن بن العباس بن الحريش، ورواه أحمد بن محمد بن عيسى ﵁ كما نصّ عليه النجاشي ﵀ في فهرسته[2].

---

(١) القراءة المنسيّة ١٧٠.

(٢) الفهرست ٦٠: الحسن بن العباس بن الحريش الرازي أبو علي روى عن أبي جعفر الثاني ﵇، ضعيف جدا؛ له كتاب: إنا أنزلناه في ليلة القدر، وهو كتاب ردي الحديث، مضطرب الألفاظ، أخبرنا إجازة محمد بن علي القزويني قال: حدّثني أحمد بن محمد بن يحيى، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.

ولو تتبّعنا كتاب أصول الكافي لوجدنا أحمد بن محمد بن عيسى ﵁ قد روى عشرات الروايات التي تضيف للأئمّة ﵈ صفات فوق بشريّة، ولا توجد رواية واحدة عنه ينكر فيها هذه الصفات، ومن باب الشاهد ننقل هذه الرواية الصحيحة التي جمعت صفات الإمام ﵇ :

فقد روى الكليني ﵁ : محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله ﵇ في خطبة له يذكر فيها حال الأئمّة ﵈ وصفاتهم: إنّ الله عز وجل أوضح بأئمّة الهدى من أهل بيت نبيّنا عن دينه، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه، وفتح بهم عن باطن ينابيع علمه، فمن عرف من أمّة محمد ﷺ واجب حقّ إمامه، وجد طعم حلاوة إيمانه، وعلم فضل طلاوة إسلامه، لأنّ الله تبارك وتعالى نصب الإمام علما لخلقه، وجعله حجّة على أهل موادّه وعالمه، وألبسه الله تاج الوقار، وغشاه من نور الجبار، يمدّ بسبب إلى السماء، ولا ينقطع عنه موادّه، ولا ينال ما عند الله إلّا بجهة أسبابه، ولا يقبل الله أعمال العباد إلّا بمعرفته، فهو عالم بما يرد عليه من ملتبسات الدجى، ومعمّيات السنن، ومشبّهات الفتن، فلم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقه من ولد الحسين ﵇ من عقب كل إمام، يصطفيهم لذلك ويجتبيهم، ويرضي بهم لخلقه ويرتضيهم، كل ما مضى- منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إماما، علما بيّنا، وهاديا نيّرا، وإماما قيّما، وحجّة عالما، أئمّة من الله، يهدون بالحقّ وبه يعدلون، حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه، يدين

بهديهم العباد، وتستهلّ بنورهم البلاد، وينمو ببركتهم التلاد، جعلهم الله حياة للأنام، ومصابيح للظلام، ومفاتيح للكلام، ودعائم للاسلام، جرت بذلك فيهم مقادير الله على محتومها؛ فالامام هو المنتجب المرتضى، والهادي المنتجى، والقائم المترجّى، اصطفاه الله بذلك واصطنعه على عينه في الذرّ حين ذرأه، وفي البريّة حين برأه، ظلّا قبل خلقه، نسمة عن يمين عرشه، محبوا بالحكمة في علم الغيب عنده، اختاره بعلمه، وانتجبه لطهره، بقيّة من آدم عليه السلام وخيرة من ذريّة نوح، ومصطفى من آل إبراهيم، وسلالة من إسماعيل، وصفوة من عترة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، لم يزل مرعيّا بعين الله، يحفظه ويكلؤه بستره، مطرودا عنه حبائل إبليس وجنوده، مدفوعا عنه وقوب الغواسق ونفوث كلّ فاسق، مصروفا عنه قوارف السوء، مبرءا من العاهات، محجوبا عن الآفات، معصوما من الزلّات، مصونا عن الفواحش كلّها، معروفا بالحلم والبر في يفاعه، منسوبا إلى العفاف والعلم والفضل عند انتهائه، مسندا إليه أمر والده، صامتا عن المنطق في حياته، فإذا انقضت مدّة والده، إلى أن انتهت به مقادير الله إلى مشيئته، وجاءت الإرادة من الله فيه إلى محبّته، وبلغ منتهى مدّة والده عليه السلام فمضى وصار أمر الله إليه من بعده، وقلّده دينه، وجعله الحجّة على عباده، وقيّمه في بلاده، وأيّده بروحه، وآتاه علمه، وأنبأه فصل بيانه، واستودعه سرّه، وانتدبه لعظيم أمره، وأنبأه فضل بيان علمه، ونصبه علما لخلقه، وجعله حجّة على أهل عالمه، وضياء لأهل دينه، والقيّم على عباده، رضي الله به إماما لهم، استودعه سرّه، واستحفظه

علمه، واستخبأه حكمته واسترعاه لدينه وانتدبه لعظيم أمره، وأحيا به مناهج سبيله وفرائضه وحدوده، فقام بالعدل عند تحيّر أهل الجهل، وتحيير أهل الجدل، بالنور الساطع، والشفاء النافع، بالحقّ الأبلج، والبيان اللائح من كل مخرج، على طريق المنهج، الذي مضى عليه الصادقون من آبائه عليهم السلام، فليس يجهل حقّ هذا العالم إلّا شقيّ، ولا يجحده إلّا غويّ، ولا يصدّ عنه إلّا جري على الله جلّ وعلا[1].

وهذه الرواية هي قاصمة ظهر لصاحب هذه الدعوى، لأنّها اشتملت على كلّ الأمور التي ينكرها كالنّص الإلهيّ، والعصمة، والعلم اللدنّي، بل حتّى الوجود النوريّ والولاية التكوينية...، فهو نصّ جامع لكلّ ما نعتقده في الأئمّة عليهم السلام.

وقد يقول قائل: إنّ رواية أحمد بن محمد بن عيسى رضي الله عنه للخبر أعمّ من كونه معتقدا بصحّته ومسلّما بمضامينه، فربّما يكون الخبر من وضع الغلاة مثلا؟

والجواب على ذلك: أنّ هذه الدعوى مرفوضة، إذ كيف يروي الرجل ما يعتقد أنّه كفر صريح ويثبته في كتبه؟! والأهمّ من هذا أنّ صاحب (القراءة المنسية) قد نصّ على أنّ أحمد بن محمد بن عيسى رضي الله عنه كان متحرّزا في الرواية، ومحاربا لأفكار الغلاة والمفوّضة ورواتهم، وأنّ هذه الحالة ولّدت حصانة في المدرسة القميّة وحماية لها من روايات الغلاة، قال: وكان من لوازم رواج علم

(١) الكافي ١/ ٢٠٥.

الحديث في قم، ممارسة الحيطة والدقّة العلميّة في نقل الحديث، فكان لمشايخ قم في هذا المجال حساسيّة خاصّة في محورين: الأوّل توقّيهم الشديد من نقل الروايات عن أشخاص مجهولين وحرصهم على فحص حال الرواة للتأكّد من مصداقية سند الأحاديث التي تنسب إلى الأئمّة، والمحور الثاني محاربتهم بلا هوادة للأفكار المنحرفة ولاسيما الغلو...، إلى أن يقول...، أبرز مشايخ قم في القرن الهجري الثالث أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري[1].

فهل من المعقول أنّ من يكون متزعّما للقميّين ومتصدّيا لمحاربة الغلوّ، يحدّث بأحاديث وروايات بل يروي كتبا مشحونة بالغلوّ من أوّلها إلى آخرها؟!

حقيقة عقيدة القمّيين:

إنّ عقيدة القمّيين في الأئمّة عليهم السلام هي نفس عقيدة الشيعة الإماميّة بلا خلاف، والطريق لإثبات هذا الأمر هو ملاحظة ما كتبه كبارهم ووجوههم في كتب الرجال والتراجم، وما وصل لنا من مصنّفاتهم ورواياتهم بحيث نعرف الجوّ العام هناك:

فمن القميّين الشيخ الصدوق رضي الله عنه وجه الطائفة والذي عبّر عنه الذهبي بقوله: «صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة»[2]، فقد نقلنا في ما تقدّم عقيدته في الأئمّة عليهم السلام، وسبق أن بيّنا أنّه معتقد بالنصّ الإلهي والعصمة والعلم

(١) القراءة المنسيّة ٦٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٢١.

اللدنّي، بل هو مصدر الزيارة الجامعة -منشور "التشيّع التفويضي"- بحسب تعبير صاحب (القراءة المنسيّة).

ونضيف هنا شاهدا آخر يبيّن عقيدة الصدوق ﵀ في الإمامة، وهو ما رواه في كتابه "من لا يحضره الفقيه" -الذي اعتبره حجّة بينه وبين ربّه- في زيارة الإمام الحسين عليه السلام: ...أنا عبد الله ومولاك وفي طاعتك، والوافد إليك، ألتمس بذلك كمال المنزلة عند الله عزّ وجل، وثبات القدم في الهجرة إليك، والسبيل الذي لا يختلج دونك من الدخول في كفالتك التي أمرت بها، من أراد الله بدأ بكم، من أراد الله بدأ بكم، من أراد الله بدأ بكم، بكم يبيّن الله الكذب، وبكم يباعد الله الزمان الكلب، وبكم يفتح الله وبكم يختم الله، وبكم يمحو الله ما يشاء، وبكم يثبت، وبكم يفكّ الذلّ من رقابنا، وبكم يدرك الله ترة كل مؤمن ومؤمنة تطلب، وبكم تنبت الأرض أشجارها، وبكم تخرج الأشجار أثمارها، وبكم تنزّل السماء قطرها، وبكم يكشف الله الكرب، وبكم ينزّل الله الغيث، وبكم تسبّح الأرض التي تحمل أبدانكم[1].

علما أنّ الشيخ الصدوق ﵀ لم يكتف بما ذكره في المقدّمة من تصحيح لروايات الكتاب وبيان أنّها حجّة بينه وبين ربّه، بل نجده قد علّق على خصوص هذه الرواية فقال: وقد أخرجت في كتاب الزيارات، وفي كتاب مقتل الحسين عليه السلام أنواعا من الزيارات واخترت هذه لهذا الكتاب لأنّها أصحّ

(١) من لا يحضره الفقيه ٢/ ٥٩٦.

الزيارات عندي من طريق الرواية وفيها بلاغ وكفاية[١].

ومن القميّين المتقدّمين: محمد بن الحسن الصفّار ﵀ المتوفّى ٢٩٠هـ والذي قال فيه النجاشي ﵀: كان وجها في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحا، قليل السقط في الرواية[٢]؛ وهو صاحب كتاب بصائر الدرجات الذي يعتبر المرآة الحقيقيّة التي تعكس عقيدة القميّين.

فهذا الكتاب من أوّله إلى آخره يتحدّث عن مقامات أهل البيت عليهم السلام وفضائلهم، ويكفينا ملاحظة أبوابه لمعرفة عقيدة القوم في ذلك الزمن:

فمن أبوابه:

- باب في الأئمّة عليهم السلام ورثوا علم آدم وجميع العلماء[٣].
- باب في الأئمّة أنّهم عليهم السلام ورثوا علم أولي العزم من الرسل وجميع الأنبياء وأنّهم صلوات الله عليهم أمناء الله في أرضه وعندهم علم البلايا والمنايا وأنساب العرب[٤].
- باب ما لا يحجب عن الأئمّة عليهم السلام شيء من أمر الأمّة وأنّ عندهم جميع ما تحتاج إليه الأمّة[٥].
- باب ما لا يحجب عن الأئمّة عليهم السلام من علم السماء وأخباره وعلم

(١) من لا يحضره الفقيه ٢/ ٥٩٨.
(٢) الفهرست ٣٥٤.
(٣) بصائر الدرجات ١٤٧.
(٤) بصائر الدرجات ١٥٢.
(٥) بصائر الدرجات ١٥٥.

الأرض وغير ذلك[١].

- باب في علم الأئمّة عليهم السلام بما في السماوات والأرض والجنّة والنار وما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة[٢].
- باب في أنّ الأئمّة عليهم السلام يخبرون شيعتهم بأفعالهم وسرّهم وأفعال غيبهم وهم غيّب عنهم[٣].
- باب في أنّ الأئمّة عليهم السلام يحيون الموتى ويُبرئون الأكمه والأبرص بإذن الله[٤].
- باب في الأئمّة أنّهم عليهم السلام محدّثون مفهّمون[٥].
- باب في الأئمّة عليهم السلام أنّهم يتكلّمون الألسن كلّها[٦].
- باب في الأئمّة يعرفون منطق الطير[٧].
- باب في الأئمّة أنّهم يعرفون منطق البهائم ويعرفونهم ويجيبونهم إذا دعوهم[٨].
- باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
- باب في أنّ ما فوّض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد فوّض إلى

(١) بصائر الدرجات ١٥٧.
(٢) بصائر الدرجات ١٦٠.
(٣) بصائر الدرجات ٢٧٩.
(٤) بصائر الدرجات ٣٠٨.
(٥) بصائر الدرجات ٣٥٩.
(٦) بصائر الدرجات ٣٧٣.
(٧) بصائر الدرجات ٣٨١.
(٨) بصائر الدرجات ٣٨٧.

الأئمّة عليهم السلام[1].

فهذه بعض أبواب الكتاب التي تحكي عقيدة الشيخ الصفّار رضي الله عنه كبير القميّين في زمنه وبالتالي فهي تمثّل القراءة الرسمية للإمامة عندهم لا كما يدّعي صاحب (القراءة المنسيّة).

ومن القميّين سعد بن عبد الله الأشعري رضي الله عنه المتوفّى ٣٠١هـ، والذي قال فيه النجاشي: شيخ الطائفة وفقيهها ووجهها[2]؛ وله كتاب بعنوان بصائر الدرجات، وصل لنا منه ما اختصره الحسن بن سليمان الحلّي رضي الله عنه والذي يثبت فيه بعض مقامات الأئمّة، ومضامينه قريبة جدّا من مضامين كتاب الصفار رضي الله عنه المتقدّم.

فقد حوى كتابه أحاديث في النصّ على الأئمّة الإثني عشر عليهم السلام، وفي ولاية أهل البيت عليهم السلام وفي سعة علمهم وفي التفويض إليهم، وجزءا كبيرا من معجزاتهم وغرائب أحوالهم، وهي نفس العقائد التي يسعى صاحب (القراءة المنسيّة) لإنكارها.

وله كلام يلخّص عقيدة الشيعة بما فيهم القمّيين في كتابه "المقالات والفرق" يفيد في المقام، قال: إنّ عليّ بن أبي طالب إمام ومفروض الطاعة من الله ورسوله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يجب على الناس القبول منه والأخذ منه

(١) بصائر الدرجات ١٤٧.
(٢) الفهرست ١٧٧.

ولا يجوز لهم غيره، من أطاعه أطاع الله ومن عصاه عصى الله لما أقامه رسول الله علما لهم وأوجب إمامته وموالاته وجعله أولى بهم منهم بأنفسهم، والذي وضع عنده من العلم ما يحتاج إليه الناس من الدين والحلال والحرام وجميع منافع دينهم ودنياهم ومضارّها وجميع العلوم كلّها جليلها ودقيقها واستودعه ذلك كلّه واستحفظه إيّاه، وأنّه استحق الإمامة ومقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعصمته وطهارة مولده وسبقه وعلمه وشجاعته وجهاده وسخائه وزهده وعدالته في رعيّته، وأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم نصّ عليه وأشار إليه باسمه ونسبه وعينه، وقلّد الأمّة إمامته وأقامه ونصبه لهم علما، وعقد له عليهم إمرة المؤمنين، وجعله وصيّه وخليفته ووزيره في مواطن كثيرة، أعلمهم أنّ منزلته منه منزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعده، وإذ جعله نظير نفسه في حياته، وأنّه أولى بهم بعده، كما كان هو صلى الله عليه وآله وسلم أولى بهم منهم بأنفسهم،...، وقالوا أنّه لا بدّ مع ذلك من أن تكون تلك الإمامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيامة، تكون في ولده من ولد فاطمة بنت رسول الله، ثمّ في ولد ولده منها يقوم مقامه أبدا، رجل منهم معصوم من الذنوب طاهر من العيوب، تقيّ نقيّ، مبرّأ من الآفات والعاهات في الدين والنسب والمولد، يؤمن منه العمد والخطأ والزلل، منصوص عليه من الإمام الذي قبله، مشار إليه بعينه واسمه، الموالي له مؤمن ناج، والمعادي له كافر هالك، والمتخذ دونه وليجة ضالّ مشرك، وأنّ الإمامة جارية في عقبه على هذا

السبيل ما اتصل أمر الله ونهيه ولزم العباد التكليف[١].

وقال في مورد آخر يتحدّث عن جهات علوم الأئمّة عليهم السلام: ولكنّ الله علّمه ذلك عند البلوغ بضروب ممّا تدلّ جهات علم الإمام مثل: الإلهام، والنكت في القلب، والنقر في الأذن، والرؤيا في النوم، والملك المحدّث له، ووجوه رفع المنار له، والعمود والمصباح وعرض الأعمال عليه، لأنّ ذلك كلّه قد صحّ بالأخبار الصحيحة القويّة الأسانيد أنّها من علامات علوم الإمام وجهاتها، فلا يجوز دفعها وردّها ولا تكذيب مثلها لصحّة مخارجها[٢].

ومن كبار مشايخ القميّين: جعفر بن محمد بن قولويه رضي الله عنه المتوفّى ٣٦٨هـ، والذي قال فيه النجاشي رحمه الله: وكلّ ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه[٣]؛ وقد وصلنا من تراثه كتابه المعروف بـ"كامل الزيارات"، والذي شهد في مقدّمته بصحّة رواياته، حيث يقول: وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته، ولا أخرجت فيه حديثا روي عن الشذّاذ من الرجال، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم[٤].

وننقل شاهدا واحدا من روايات هذا الكتاب ليعلم القارىء حقيقة

(١) المقالات والفرق ١٦.
(٢) المقالات والفرق ٩٨.
(٣) الفهرست ١٢٣.
(٤) كامل الزيارات ٣٧.

عقيدة ابن قولويه ﷺ في الأئمّة عليهم السلام، فقد روى بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام مخاطبا ابن بكير:...يا ابن بكير إنّ قلوبنا غير قلوب الناس، إنّا مطيعون مصفّون مصطفون، نرى ما لا يرى الناس ونسمع ما لا يسمعون، وإنّ الملائكة تنزل علينا في رحالنا وتتقلب في فرشنا، وتشهد طعامنا، وتحضر موتانا، وتأتينا بأخبار ما يحدث قبل أن يكون، وتصلّي معنا وتدعو لنا، وتلقي علينا أجنحتها، وتتقلّب على أجنحتها صبياننا، وتمنع الدواب أن تصل إلينا، وتأتينا ممّا في الأرضين من كلّ نبات في زمانه، وتسقينا من ماء كل أرض نجد ذلك في آنيتنا، وما من يوم ولا ساعة ولا وقت صلاة إلّا وهي تنبّهنا لها، وما من ليلة تأتي علينا إلّا وأخبار كلّ أرض عندنا وما يحدث فيها، وأخبار الجنّ وأخبار أهل الهوى من الملائكة، وما من ملك يموت في الأرض ويقوم غيره إلّا أتانا خبره، وكيف سيرته في الذين قبله، وما من أرض من ستة أرضين إلى السابعة إلّا ونحن نؤتى بخبرهم، فقلت: جعلت فداك فأين منتهى هذا الجبل؟ قال: إلى الأرض السادسة، وفيها جهنّم، على واد من أوديته، عليه حفظة أكثر من نجوم السماء وقطر المطر وعدد ما في البحار وعدد الثرى، قد وكّل كل ملك منهم بشيء وهو مقيم عليه لا يفارقه، قلت: جعلت فداك إليكم جميعا يلقون الأخبار؟ قال: لا، إنّما يلقى ذلك إلى صاحب الأمر، وإنّا لنحمل ما لا يقدر العباد على الحكومة فيه فنحكم فيه، فمن لم يقبل حكومتنا جبرته الملائكة على قولنا، وأمرت الذين يحفظون ناحيته أن يقسروه على قولنا، وإن كان من الجن

من أهل الخلاف والكفر أوثقته وعذّبته حتى يصير إلى ما حكمنا به، قلت: جعلت فداك فهل يرى الإمام ما بين المشرق والمغرب؟ فقال: يا ابن بكير فكيف يكون حجّة الله على ما بين قطريها وهو لا يراهم ولا يحكم فيهم؟ وكيف يكون حجّة على قوم غيّب لا يقدر عليهم ولا يقدرون عليه؟ وكيف يكون مؤدّيا عن الله وشاهدا على الخلق وهو لا يراهم؟ وكيف يكون حجّة عليهم وهو محجوب عنهم؟ وقد حيل بينهم وبينه أن يقوم بأمر ربه فيهم، والله يقول: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ**﴾، يعني به من على الأرض والحجّة من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم[1].

وهذه الرواية جامعة لكلّ ما يسعى صاحب (القراءة المنسية) إلى إنكاره ونفيه عن القميّين، فما ورد في هذه الرواية بحسب نظره هو الغلوّ الذي لا شبهة فيه!

ولو استقرأنا روايات المعارف الواردة في مقاماتهم عليهم السلام، وجردنا رجال أسانيدها لوجدناها مشحونة بأسماء القميّين الذين ينسب صاحب (القراءة المنسيّة) لهم التقصير في شأن الأئمّة عليهم السلام.

نعم، نحن لا ننكر وجود مقصّرة فيهم، ولا ننكر وجود بعض الاختلافات بينهم وبين غيرهم كما في مسألة عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من السهو والنسيان، لكنّ تعميم هذا الأمر على كلّ القمّيين بل وتعميمه على كلّ الصفات

(١) كامل الزيارات ٥٤٣.

(فوق البشرية) يعتبر إجحافا واضحا ومغالطة مكشوفة.

ولو تنزّلنا وسلّمنا بأنّ القميّين كانوا يعتقدون بنظرية (علماء أبرار) كما يدّعي صاحب (القراءة المنسيّة)، فإنّ قم هي مجرّد مدرسة من مدارس التشيّع في ذلك الزمن في مقابل مدرسة العراق التي فيها كبار المحدّثين وفطاحل المتكلّمين، ومدرسة الريّ والتي خرج منها ثقة الإسلام الكليني ﵁، ومدرسة نيشابور والتي كان رأسها الفضل بن شاذان ﵁، ومدرسة الحجاز والتي كانت مجمعا لأبناء وأحفاد الأئمّة عليهم السلام، بل حتّى مصر والمغرب والشام كانت فيها تجمّعات للشيعة يشهد بذلك تتبّع أحوال رواة الحديث، فحصر التشيّع في قم واعتبارها الممثّل الحصريّ للتشيّع أمر لا دليل عليه بل الدليل قد دلّ على خلافه.

ويمكن النقض على صاحب (القراءة المنسيّة) بأنّ أهل قم كما قد اتّهموا بالتقصير في معرفة الأئمّة عليهم السلام كذلك اتهموا بالتشبيه والجبر، بل ما قيل في اعتقادهم التشبيه أبلغ وأشدّ دلالة من كلمات من اتهمهم بالتقصير، ويكفينا في المقام نقل كلام الشريف المرتضى ﵁ حيث قال:...وأنّ القميين كلهم من غير استثناء لأحد منهم إلّا أبا جعفر بن بابويه رحمة الله عليه بالأمس كانوا مشبّهة مجبّرة، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به[1].

فهل يمكن أن يدّعي مدّع أنّ عقيدة الشيعة كانت التشبيه والجبر؟ وأنّه

(١) رسائل المرتضى ٣/ ٣١٠.

المذهب الصحيح الذي تدلّ عليه الروايات؟!

زبدة المقال:

أنّ صاحب (القراءة المنسيّة) عقد بحثه لإثبات أنّ القراءة السائدة في القرون الأولى هي نظرية (علماء أبرار)، إلّا أنّه لم يقم أيّ دليل صحيح على مدّعاه، بل قامت الأدلّة التامّة على خلافه، وقد ذكرنا لك جملة من النصوص والشواهد على أنّ الطائفة مجمعة على أنّهم عليهم السلام (أئمّة معصومون).

١١٠ ..... وهم القراءة المنسيّة

(القراءة المنسيّة) في مصادرها الأولى

من الأمور التي دعا إليها صاحب (القراءة المنسيّة) هي: إعادة قراءة الإمامة من خلال مصادرها الأولى، ويقصد بهذه المصادر النصوص الدينية المنسوبة للأئمّة الأوائل كأمير المؤمنين عليه السلام والحسنين والسّجاد عليهم السلام في الكتب المجمع على صحّتها مثل: نهج البلاغة والصحيفة السجادية.

قال صاحب (القراءة المنسيّة): لقد أكّد الإمام عليّ عليه السلام دائما كما أكّدت النصوص الموثوقة الباقية عن الأئمّة على البشريّة التامّة للأئمّة، وما أكّدت عليه النصوص الواردة هو نوع من الأفضلية العلمية والبصيرة الثاقبة وتهذيب النفس ونقاء السريرة وطهارة القلب والعقل الدرائي في مقابل العقل الروائي، ولكنّنا لا نملك ولا نذكر أيّ نصّ عن سيد الشهداء أو عن الإمام علي أو سائر الأئمّة عرّفوا فيه أنفسهم بصفات متجاوزة للصفات البشرية العادية، أي الصفات التي تعدّ اليوم المعيار الأصلي للإمامة، ويكفي للتأكّد من ذلك مراجعة "نهج البلاغة" وخطب الإمام الحسين وأدعية "الصحيفة السجاديّة" وسائر النصوص الدينية الموثوقة المعتمدة[1].

وكلامه يحتوي على أمرين:

الأوّل: أنّ المصادر الأولى صوّرت الأئمّة على أنّهم (علماء أبرار).

---

(١) القراءة المنسيّة ١١٥.

الثاني: أنّ المصادر الأولى خالية من ذكر الإمامة بـ(القراءة السائدة) الآن.

وقد ذكر صاحب (القراءة المنسيّة) عدّة شواهد من كلمات الأئمّة عليهم السلام زاعما أنّها تصرّح بأنّ الأئمّة عليهم السلام ليسوا إلّا (علماء أبرار)، نناقش كلّا منها على حدة:

الشاهد الأوّل:

كان من كلام الإمام الحسين عليه السلام في خطابه لأهل الكوفة وفي جوابه لأهل مكّة أيضا قوله: فلعمري ما الإمام إلّا الحاكم بالكتاب القائم بالقسط الدائن بدين الله الحابس نفسه على ذلك لله[1].

والجواب:

إنّ هذه الرواية تخالف الضوابط التي جعلها المؤلف كشروط للاستدلال بالنصّ الروائي والتي قدّمنا الحديث فيها عند تعرّضنا لمنهجية صاحب (القراءة المنسيّة) بشكل مفصّل.

فالرجل قد اختطّ لنفسه هذا المنهج بقوله: إنّ المسائل الاعتقادية ومن جملتها الفضائل فوق البشرية لأئمّة الهدى عليهم السلام، لا يمكن إثباتها بمجرّد أخبار آحاد ظنيّة، بل يحتاج إثباتها إلى أدلّة قطعيّة كآية قرآنية دلالتها نصّ في الموضوع أو روايات متواترة تكون نصّا أيضا في دلالتها أو دليل عقليّ صريح[2].

---

(١) القراءة المنسيّة ١١٧.

(٢) القراءة المنسيّة ١٧٤.

ومن حقّنا هنا أن نوجّه له هذه الأسئلة:

هل هذه الرواية متواترة؟ إذ إنه بحسب البحث لم نجد لها مصدرا سوى كتاب الإرشاد للمفيد رضي الله عنه[1]، وكلّ من اشترك معه في هذا النقل جاء بعده ممّا يجعلنا نحتمل بقوّة أنّه ناقل عنه!

وإذا لم تكن هذه الرواية متواترة، فهل هي صحيحة سندا؟ إذ إن صاحب (القراءة المنسية) لم يشر لا من قريب ولا بعيد إلى تقييمه لسندها، والسبب في ذلك أنه يعلم أنّ هذه الرواية لا سند لها البتّة ولا يعرف رواتها!

ومع الإغماض عن سند الرواية فهل هي نصّ في المدّعى؟ إذ إن الإمام الحسين عليه السلام في مقام الجواب على الكوفيين الذين دعوه للقدوم إلى الكوفة وإقامة الحجّة عليهم، ومثل هذا المقام يقتضي أن يخاطبهم بما يلتزمون به ويخضعون إليه، كما كان يحتجّ أمير المؤمنين على أهل زمانه بالشورى والأفضلية والقرابة، إذ لا شكّ أنّه منصوص عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن لما كان القوم قد جعلوا الشورى طريقا للحكم احتجّ بها عليهم.

وقد يقال: أنّ الحصر في هذا النص هو حصر إضافي لا حقيقي، والغرض منه أخذ الإقرار من القوم على عدم استحقاق يزيد للإمامة لكونه غير متّصف بهذه الصفات، ونحن لا ننازع في كون الإمام حاكما بالكتاب قائما بالقسط، بل نزاعنا في اتصافه بصفات أخرى ينكرها المؤلّف، وإثبات شيء لشيء لا يعني

(١) الإرشاد ٢/ ٣٩.

نفي ما عداه.

فهذه الرواية لا تصلح أبدا لتكون دليلا على مدّعاه لا من جهة الصدور والثبوت لعدم تواترها وقطعية صدورها، ولا من جهة الدلالة لكونها ليست نصّا فيما يدَّعيه صاحب (القراءة المنسية).

الشاهد الثاني:

أشار له المؤلف إشارة عابرة، فقال: ولهذا السبب نجد سيد الشهداء يقول في خطبته المهمّة في كربلاء قبل الشهادة: «ولكم فيّ أسوة» والأسوة إنّما تصحّ وتكون ممكنة عندما يكون هناك اتحاد في الطبيعة أو تشابه بين الإمام والمأموم، أمّا عندما تكون صفات الإمام على ذلك النحو الذي تفضّل به المتكلّمون فإنّ أولئك الأئمّة الكرام يخرجون عن كونهم أسوة[1].

والظاهر أنّه يقصد خطبة الإمام الحسين عليه السلام المروية في بعض كتب التاريخ: خطب أصحابه وأصحاب الحر بالبيضة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيّها الناس إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من رأى سلطانا جائرا مستحلّا لحرم الله، ناكثا لعهد الله، مخالفا لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان فلم يغيّر عليه بفعل ولا قول كان حقا على الله أن يدخله مدخله، ألا وإنّ هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطّلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله وحرّموا حلاله، وأنا أحقّ

(١) القراءة المنسيّة ١١٧.

من غيري، وقد أتتني كتبكم وقدمت عليَّ رسلكم ببيعتكم أنّكم لا تسلموني ولا تخذلوني، فإن تممتم على بيعتكم تصيبوا رشدكم فأنا الحسين بن علي وابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسي مع أنفسكم وأهلي مع أهليكم فلكم فيَّ أسوة، وإن لم تفعلوا ونقضتم عهدكم وخلعتم بيعتي من أعناقكم فلعمري ما هي لكم بنكر، لقد فعلتموها بأبي وأخي وابن عمّي مسلم، والمغرور من اغترّ بكم، فحظّكم أخطأتم ونصيبكم ضيّعتم، ومن نكث فإنما ينكث على نفسه، وسيغني الله عنك، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته[1].

والجواب:

أوّلا: يرد على هذا الشاهد ما تقدّم، إذ إن المصدر الأصلي لهذه الخطبة هو كتاب مقتل أبي مخنف[2]، وقد روى هذه الخطبة بواسطة رجل اسمه "عقبة بن أبي العيزار" وهو مجهول الحال والعين، فلا خبر متواتر ولا هو صحيح، بل لم يرو أصلا من طرق الشيعة، فكيف يبني المصنّف عليه عقيدة؟!

ثانيا: إنّ موضع الشاهد في الخبر هو قوله: "ولكم فيّ أسوة"، بتقريب أنّ الإمام الحسين عليه السلام طلب من القوم أن يتأسّوا به والحال أنّه لو فرضنا عصمته فإنّ التأسّي به حينئذ غير ممكن.

وهذا الاستدلال أجنبيّ تماما عن النصّ التاريخي، إذ إنّ الكلام في الخبر

(١) تاريخ الطبري ٤/ ٣٠٤.
(٢) تاريخ الطبري ٤/ ٣٠٤.

ليس عن مطلق التأسّي الذي يكون في كافّة شؤون الحياة، بل الحديث عن كون الحسين عليه السلام أسوة فيما سيحصل له في حال ثبت القوم على بيعتهم ولم ينكصوا على أعقابهم.

وبعبارة أخرى: إنّ مراد الإمام عليه السلام هو أنّه إذا واجهنا بني أميّة فما سيجري عليكم جار علي رغم أفضليّتي عليكم: فإن تممتم على بيعتكم تصيبوا رشدكم فأنا الحسين بن علي وابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسي مع أنفسكم وأهلي مع أهليكم فلكم فيَّ أسوة، وإن لم تفعلوا ونقضتم عهدكم وخلعتم بيعتي من أعناقكم فلعمري ما هي لكم بنكر[1].

ثالثا: لو سلّمنا أنّ المراد من الخبر مطلق التأسّي، فإنّ اعتقاد العصمة بالإمام عليه السلام لا يكون مانعا من ذلك، لأنّ العصمة بحسب التصوير الكلامي الذي قرّره علماء الإمامية لا تسلب الاختيار من المكلّف ولا تقتل فيه نوازعه البشرية، فلا يخرج المعصوم عن كونه بشراً.

ولو سلّمنا بتسمية المؤلف وقلنا أنّ الإمام عليه السلام يحوي صفات فوق البشرية، فإنّ مدار التأسي على الجانب المماثل أي ما به الاشتراك لا ما به الافتراق، فالتأسّي لا يكون في علم الإمام بالغيب أو في ولايته التكوينية، بل يكون في عبادته وأخلاقه وتعامله مع النّاس وهذه الأمور لا ينكر احد إمكانية التاسي به فيها.

---

(١) تاريخ الطبري ٤/ ٣٠٤.

وهذا ما قرّره صاحب (القراءة المنسيّة) في حقّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ يقول: وبالمناسبة فإنّ كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسوة حسنة للمؤمنين إنّما هو في جانبه الذي وصفه الله تعالى بقوله: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ**﴾، أمّا في جانبه الذي قال عنه الحقّ تعالى: ﴿**يُوحَىٰ إِلَيَّ**﴾ فلا يمكن لأحد أن يكون مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم[1].

رابعا: العجيب أنّ الرجل رغم إنكاره الصفات فوق البشرية للأئمّة عليهم السلام، إلّا أنّه في الوقت ذاته لا يجد مانعا من نسبتها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: واستنادا إلى هذه النظرية لا يمكن أبدا مقايسة الأئمّة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، أوّلا: لأنّ النبي منصوب من جانب الله، وثانيا: لأنّه كان يتلقّى الوحي الإلهي فكان علمه لدنّيا موحى به وليس كسبيّا، وثالثا: لأنّ الوحي الإلهي والسنّة النبوية كانا محفوظين بملكة العصمة التي توافرت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من جانب الله تعالى[2].

وبناء على هذا فإنّ المصنّف بين خيارين: إمّا أن يعتقد أن الصفات فوق البشريّة مانعة عن التأسّي فيشمل ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي يعتقد الجميع بأنّه يمتلك هذه المواصفات وبالتالي يكون القول بعدم إمكان التأسي به تكذيباً لكتاب الله عزّ وجل في قوله: ﴿**لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾، وإمّا أن يعتقد أن هذه الصفات غير مانعة من التأسي فيرتفع الإشكال عن إمكان التأسي بالأئمّة عليهم السلام.

---

(١) القراءة المنسيّة ١١٧.

(٢) القراءة المنسيّة ٤٠.

الشاهد الثالث:

ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة، إذ قال: أما والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر وقيام الحجّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقارّوا على كظّة ظالم ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها[1].

وعقّب صاحب (القراءة المنسيّة) بقوله: حجّة الله في المفهوم العلوي هم "الناس"، أي أنتم أيّها الشعب أقمتم الحجّة عليّ وأجبرتموني على كسر صمت الـ٢٥ عاما، وأنتم الذين أخرجتموني من داخل بيتي وأجلستموني على كرسيّ الإمامة والخلافة، أنتم الحجّة لو كنتم تعلمون قدركم وقيمتكم، والأهمّ من ذلك قول الإمام: وما أخذ الله على العلماء أن لا يقارّوا على كظّة ظالم ولا سغب مظلوم[2].

والجواب:

إنّ صاحب (القراءة المنسية) لم يفهم هذا المقطع من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، ولهذا حمّله من المعاني ما لا يحتمل مع أنه لا علاقة له بما نبحث فيه، فإن مراد أمير المؤمنين عليه السلام أنه لولا وجود أنصار ينصرونه على الناكثين والمارقين والقاسطين، لجلس في داره كما صنع في زمان الخلفاء الأوائل، وأين

(١) نهج البلاغة ١/ ٣٧.
(٢) القراءة المنسيّة ١١٨.

هذا من الدلالة على إقرار أمير المؤمنين عليه السلام بأنه لا يتصف بالعصمة أو العلم اللدني أو الولاية التكوينية وأمثال ذلك؟!

وأما زعم صاحب القراءة المنسية بأن الناس هم الذين أجلسوا أمير المؤمنين عليه السلام على كرسي الإمامة والخلافة، فبسبب أنه لم يميّز بين الإمامة كمنصب إلهي وبين وظائف الإمام ومسؤولياته: إذ إن معنى الإمامة القرآنية هي وجوب طاعة الإمام المنصّب وإنفاذ أمره على النّاس، فنبي الله إبراهيم عليه السلام إمام وإن لم يحكم شبرا من الأرض: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا**﴾.

أمّا قيامه بالأمر وتولّيه أمور الناس فهو أمر راجع للنّاس، فمتى ما أطاعوه وخضعوا إليه قام بالأمر وأسّس دولة العدل، وإذا عصوا الله ولم يلتزموا بأمره، فليس على الإمام طلب ذلك الأمر وإجبار النّاس على ذلك، وهذا هو المائز الأساس بين الإمامة الإلهية والسُّلْطة البشرية!

وقد وضّح السيد الخميني قدس سره [1] هذا المعنى، وحمل هذا الخبر عليه، قال: فالخلافة لها معنيان واصطلاحان: أحدهما: الخلافة الإلهيّة التكوينيّة، وهي

(١) كثيرا ما يشيد صاحب (القراءة المنسيّة) بالسيد الخميني قدس سره ويعتبره وجها للتشيّع النقيّ، والحال أنّ للسيدّ الخميني قدس سره كلمات في مقامات الأئمّة عليهم السلام هي عين الغلوّ في نظر صاحب (القراءة المنسيّة) حيث يقول في كتابه الحكومة الإسلاميّة ٧٥: فإنّ للإمام مقاما محمودا ودرجة سامية وخلافة تكوينيّة تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وإنّ من ضروريّات مذهبنا أنّ لأئمّتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام كانوا قبل هذا العالم أنوارا فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلّا الله.

مختصّة بالخلّص من أوليائه، كالأنبياء المرسلين، والأئمّة الطاهرين سلام الله عليهم؛ وثانيهما: المعنى الاعتباريّ الجعلي، كجعل رسول صلى الله عليه وآله وسلم أمير المؤمنين عليه السلام خليفة للمسلمين، أو انتخاب فلان وفلان للخلافة، فالرئاسة الظاهريّة الصوريّة أمر لم يعتن بها الأئمّة عليهم السلام إلاّ لإجراء الحقّ، وهي التي أرادها عليّ بن أبي طالب عليه السلام بقوله -على ما حكي عنه-: «والله لهي أحبّ إليّ من إمرتكم» مشيراً إلى نعل لا قيمة لها، وفي «نهج البلاغة» في الخطبة المعروفة بـ«الشقشقيّة»: أما والذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقارّوا على كظّة ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أوّلها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز؛ وأمّا مقام الخلافة الكبرى الإلهيّة، فليس هيّناً عنده، ولا قابلاً للرفض والإهمال وإلقاء الحبل على غاربه[1].

فالمراد من الخبر إذا تأمّلناه من أوّله ووضعناه في سياقه التاريخي هو أنّ أمير المؤمنين عليه السلام احتجّ على القوم بالتالي: إنّكم رفضتموني في بدء الأمر واخترتم فلانا وفلانا فلم أحرّك ساكنا، ولمّا قدمتم إليّ وبايعتموني تلك البيعة الجماهيرية المعروفة قمت بالأمر فانقلبتم عليّ وأدخلتموني في حروب وفتن، فلولا أنّ الله أوجب عليّ أن أقوم بالأمر إذا كان هناك أنصار لما فكّرت فيه أبداً!

(١) البيع ٢/ ٦٢٦.

وبهذا يجاب أيضا على الشاهد الآخر الذي ذكره صاحب (القراءة المنسية) وهو قوله عليه السلام: اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منّا منافسة في سلطان ولا التماس شيء من فضول الحطام، ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك[1].

زبدة المقال:

إنّ كلّ الشواهد التي ذكرها صاحب (القراءة المنسيّة) واستدلّ بها لا تصلح لأن تكون دليلا على مدّعاه، لعدم اجتماع شرائط الحجيّة فيها وعدم مطابقتها للمنهج الذي اختطّه في الاستدلال بالأحاديث الواردة عنهم عليهم السلام، فضلا عن عدم تماميّة دلالتها على نظريّة (علماء أبرار).

(١) نهج البلاغة ٢/ ١٣.

الإمامة في مصادرها الأولى

بعد أن فرغنا من الشواهد التي أوردها صاحب (القراءة المنسية)، وبان أنّه لا يمكن الارتكاز عليها لإثبات ما يرمي إليه من أنّ النصوص الأولى تعرّضت للأئمّة عليهم السلام على أنّهم مجرّد (علماء أبرار)، نبدأ الآن في استعراض النصوص التي جهلها أو تجاهلها صاحب النظرية في نفس المصادر التي اعتبرها عمدة هذا البحث.

نهج البلاغة:

اعتبر صاحب (القراءة المنسيّة) كتاب "نهج البلاغة" مصدرا مرشدا في بحث الإمامة مستقلّا عن كلّ الكتب الروائية الأخرى، قال: المصدر الموجّه الرابع الذي يمكن أن يذكر أيضا في هذا المجال هو ما ورد عن الإمام عليّ وعن آل عليّ مثل كتاب"نهج البلاغة"[1].

وبالرجوع إلى كتاب نهج البلاغة، نجد أنّ عقيدة الإمامية أعلى الله برهانهم في أئمّتهم عليهم السلام مسطّرة في صفحات هذا الكتاب ومثبتة في ثناياه، غير أنّها ﴿**لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾!

فمنها: قوله عليه السلام: لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة إمّا ظاهرا مشهورا

(١) القراءة المنسيّة ٩١.

أو خائفا مغمورا لئلا تبطل حجج الله وبيّناته، وكم ذا؟ وأين أولئك؟ أولئك والله الأقلون عددا والأعظمون قدرا، يحفظ الله بهم حججه وبيّناته حتّى يودعوها نظراءهم ويزرعوها في قلوب أشباههم، هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة، وباشروا روح اليقين، واستلانوا ما استوعره المترفون، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقة بالمحلّ الأعلى، أولئك خلفاء الله في أرضه والدعاة إلى دينه[1].

وهذا النصّ صريح في إثبات الإمامة الإلهية وأنّها دائمة مستمرّة في الأرض، وأنّ هذا الإمام هو حجّة لله على خلقه والهادي لهم إلى الصراط المستقيم وهو الحافظ لدين الله، بل إنّ هذا النصّ يحوي إشارة إلى الإمام الثاني عشر الغائب عليه السلام.

ومنها: قوله عليه السلام: ... وإنّما الأئمّة قوّام الله على خلقه، وعرفاؤه على عباده، لا يدخل الجنّة إلّا من عرفهم وعرفوه، ولا يدخل النّار إلّا من أنكرهم وأنكروه[2].

وهذا النصّ صريح في أنّ الإمامة شرط من شروط النجاة الأخروية والدخول في الجنّة، وهل يستقيم مثل هذا مع قوله: أنّ الأئمّة مجرّد رواة للإسلام؟!

---

(١) نهج البلاغة ٤/ ٣٨.

(٢) نهج البلاغة ٢/ ٤٠.

ومنها: قوله عليه السلام: أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دوننا، كذبا وبغيا علينا أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمهم، وأدخلنا وأخرجهم، بنا يستعطى الهدى ويستجلى العمى، إنّ الأئمّة من قريش غُرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم آثروا عاجلا وأخروا آجلا، وتركوا صافياً وشربوا آجنا[1].

وهذا النصّ أوضح من سابقيه في الدلالة على النصّ الإلهي وحصر الإمامة فيهم، بل فيه دلالة أيضا على العلم الإلهي الخاص وذلك لنفيه عنوان "الراسخون في العلم" عن غيرهم عليهم السلام.

ومنها: قوله عليه السلام: بل كيف تعمهون وبينكم عترة نبيّكم وهم أزمّة الحق، وأعلام الدين، وألسنة الصدق، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم ورود الهيم العطاش[2].

ويكفينا تعليق ابن أبي الحديد المعتزلي على هذه الفقرة حيث يقول: وقوله: (فأنزلوهم منازل القرآن) تحته سرّ عظيم، وذلك أنّه أمر المكلفين بأن يجروا العترة في إجلالها وإعظامها والانقياد لها، والطاعة لأوامرها مجرى القرآن؛ فإن قلت: فهذا القول منه يشعر بأنّ العترة معصومة، فما قول أصحابكم في ذلك؟ قلت: نص أبو محمد بن متويه رحمه الله تعالى في كتاب الكفاية على أنّ عليّا عليه السلام

(١) نهج البلاغة ٢/ ٢٧.
(٢) نهج البلاغة ١/ ١٥٤.

معصوم، وإن لم يكن واجب العصمة، ولا العصمة شرط في الإمامة، لكنّ أدلّة النصوص قد دلّت على عصمته، والقطع على باطنه ومغيّبه، وأنّ ذلك أمر اختصّ هو به دون غيره من الصحابة، والفرق ظاهر بين قولنا: (زيد معصوم)، وبين قولنا: (زيد واجب العصمة)، لأنّه إمام، ومن شرط الإمام أن يكون معصوما، فالاعتبار الأوّل مذهبنا، والاعتبار الثاني مذهب الإماميّة[1].

ومنها: قوله عليه السلام: ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الاسلام غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة، وأشمّ ريح النبوّة، ولقد سمعت رنّة الشيطان حين نزل الوحي عليه صلى الله عليه وآله وسلم، فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنّة؟ فقال: هذا الشيطان أيس من عبادته، إنّك تسمع ما أسمع وترى ما أرى إلّا أنّك لست بنبيّ[2].

وهذا النصّ هو أهمّ تصريح يثبت العلم الإلهي لأمير المؤمنين عليه السلام، إذ إن الرواية تصرّح بأنّ الله اختصّه بأنّ عليه السلام له نفس علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو العلم الغيبي اللدنّي وليس الكسبيّ بالطرق الاعتيادية.

ومنها: ما نصّ صراحة على علمه عليه السلام بالغيب هذا النصّ: فقال له بعض أصحابه: لقد أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب، فضحك عليه السلام، وقال للرجل وكان كلبيّا: يا أخا كلب ليس هو بعلم غيب، وإنّما هو تعلّم من ذي علم، وإنّما

(١) شرح نهج البلاغة ٦/ ٣٧٧.
(٢) نهج البلاغة ٢/ ١٥٨.

علم الغيب علم الساعة وما عدّد الله سبحانه بقوله: ﴿**إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ**﴾، فيعلم سبحانه ما في الأرحام من ذكر أو أنثى، وقبيح أو جميل، وسخيّ أو بخيل، وشقيّ أو سعيد، ومن يكون في النار حطبا، أو في الجنان للنبّيين مرافقا، فهذا علم الغيب الذي لا يعلمه أحد إلا الله ، وما سوى ذلك فعلم علّمه الله نبيّه فعلّمنيه، ودعا لي بأن يعيه صدري، وتضطم عليه جوانحي[1].

علما أنّ هذا الكلام مقتطع من خطبة طويلة يخبر فيها أمير المؤمنين عليه السلام عن الملاحم التي ستحصل في المستقبل وفيها: كأنّي أراهم قوما كأنّ وجوههم المجان المطرقة، يلبسون السرق والديباج، ويعتقبون الخيل العتاق، ويكون هناك استحرار قتل حتّى يمشي المجروح على المقتول، ويكون المفلت أقلّ من المأسور[2].

وقد علّق ابن أبي الحديد على هذه الخطبة تعليقا يفيد في المقام لكونه يعتبر عنصرا محايدا في نزاعنا مع صاحب (القراءة المنسيّة)، إذ يقول: واعلم أنّ هذا الغيب الذي أخبر عليه السلام عنه قد رأيناه نحن عيانا، ووقع في زماننا، وكان الناس ينتظرونه من أوّل الإسلام، حتّى ساقه القضاء والقدر إلى عصرنا، وهم التتار الذين خرجوا من أقاصي المشرق حتى وردت خيلهم العراق والشام، وفعلوا بملوك الخطا وقفجاق، وببلاد ما وراء النهر، وبخراسان وما والاها من بلاد

(١) نهج البلاغة ٢/ ١٠.
(٢) نهج البلاغة ٢/ ١٠.

العجم، ما لم تحتو التواريخ منذ خلق الله تعالى آدم إلى عصرنا هذا على مثله[١].

بل إنّ كلّ من قرأ نهج البلاغة لاحظ أنّ هذه الخطب قد احتوت على إخبارات غيبيّة كثيرة، ولهذا يقول العقّاد في عبقريّاته: ومن المحقّق الذي لا خلجة فيه من الشكّ أنّ النبوءات التي جاءت في نهج البلاغة عن الحجّاج بن يوسف، وفتنة الزنج، وغارات التتار، وما إليها، هي من مدخول الكلام عليه، وممّا أضافه النسّاخ إلى الكتاب بعد وقوع الحوادث بزمن قصير أو طويل[٢].

وبغضّ النظر عن توجيهه للنصوص الموجودة، فإنّ ما ذكره هو اعتراف منه بوجود مجموعة كبيرة من الإخبارات الغيبية في هذا الكتاب، وهو ما نريده من إيراد كلامه.

ومن الخطب الجامعة قوله في حقّ آل محمد عليهم السلام: ... موضع سرّه، ولجأ أمره، وعيبة علمه، وموئل حكمه، وكهوف كتبه، وجبال دينه، بهم أقام انحناء ظهره وأذهب ارتعاد فرائصه...، لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الأمّة أحد، ولا يسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبدا، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة[٣].

---

(١) شرح نهج البلاغة ٨/ ٢١٨.

(٢) عبقريّة الإمام ١٩٢؛ ولقد ناقشت كلام العقّاد تفصيلا في كتابي "نهج البلاغة فوق الشبهات والتشكيكات"، وبيّنت استحالة ذلك لعدّة وجوه أهمّها: أنّ العقّاد نصّ على ذكر النهج لقضيّة التتار والحال أنّ الشريف الرضي رحمه الله قد مات قبل دخول التتار بأكثر من ١٥٠ سنة فكيف يكون هذا الكلام من المدخول عليه؟!

(٣) نهج البلاغة ١/ ٢٩.

ولا يشكّ عاقل في وجود كلام أصرح من هذا للدلالة على أنّ أهل البيت عليهم السلام أئمّة منصّبون من الله اجتباهم واصطفاهم ومنّ عليهم بعلمه، وجعلهم أركانا لدينه، وقد استعملت فيها كلّ المصطلحات الدالّة على المطلوب (الولاية، الوصيّة، الوراثة، أساس الدين..).

قد تبيّن لك وجود نصوص تدلّ صراحة على (النصّ الإلهي، العلم اللدني، علم الغيب) وهي عين ما ينكره صاحب (القراءة المنسيّة)، بل وينكر وجوده في مثل "نهج البلاغة"، ولا ندري: هل هو قصور في اطلاعه على هذا السفر العظيم، أو تجاهل متعمّد لمثل هذه الخطب والكلمات؟!

علما أنّ أهل السنّة قبل الشيعة قد التفتوا لهذه النصوص ورفضوا كتاب "نهج البلاغة" لاحتوائه على هذه المطالب؛ قال الشيخ السلفي صالح بن فوزان الفوزان: ونحن بتتبّعنا للكتاب وجدنا عشرات المواضع التي تتضمّن ذكر الوصاية[1].

خطب الإمام الحسين عليه السلام:

المصدر الثاني الذي اعتبره صاحب (القراءة المنسية) مصدراً مهمّا لفهم حقيقة الإمامة خُطَب الإمام الحسين عليه السلام التي ألقاها ضمن نهضته المباركة بدءا من المدينة المنوّرة وانتهاء بكربلاء المقدّسة.

(١) البيان لأخطاء بعض الكتّاب ٩٧.

فمن خطبه عليه السلام: قوله: نحن حزب الله الغالبون، وعترة رسول الله الأقربون، وأهل بيته الطيّبون، وأحد الثقلين، الذين جعلنا رسول الله ثاني كتاب الله تعالى فيه تفصيل كل شيء، ﴿**لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ**﴾، والمعوّل علينا في تفسيره، لا يبطينا تأويله بل نتّبع حقايقه، فأطيعونا فإنّ طاعتنا مفروضة، إذ كانت بطاعة الله مقرونة، قال الله تعالى ﴿**أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ**﴾، وقال: ﴿**وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ**﴾[1].

وهذا النصّ فيه عدّة نكات جليلة:

أوّلها: أنّ التشيّع لهم ليس لمجرّد أنّ روايتهم للإسلام أوثق من غيرهم – كما قرّر ذلك صاحب (القراءة المنسية)- بل هي فرض عين من الله عزّ وجلّ نصّ عليها في محكم كتابه.

ثانيا: إنّ لازم هذه الطاعة المفروضة بحكم العقل هو عصمتهم، وقد قرّر الفخر الرازي -السنّي- هذه الملازمة العقلية بقوله: والدليل على ذلك أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بدّ وأن يكون معصوما عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوما عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمرا بفعل ذلك الخطأ والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى

(١) مناقب آل أبي طالب ٣/ ٢٢٣.

اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وإنّه محال، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنّ كلّ من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوما عن الخطأ، فثبت قطعاً أنّ أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بد وأن يكون معصوما[1].

ثالثا: إنّ هذه الخطبة تثبت سعة علم أهل البيت عليهم السلام وأنّه مختلف عن الذي بيد الناس، إذ إنه مستوعب لتفسير القرآن وتأويله واتّباع حقائقه، وحيث إن القرآن فيه تفصيل كلّ شيء، فإنّهم بهذا يكونون عالمين بكلّ شيء وهو المطلوب.

ومن خطبه عليه السلام قوله: إنّا أهل بيت النبوّة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، ومحلّ الرحمة، وبنا فتح الله، وبنا ختم، ويزيد رجل فاسق شارب خمر قاتل النفس المحرمة معلن بالفسق، ومثلي لا يبايع لمثله، ولكن نصبح وتصبحون وننتظر وتنتظرون أينا أحق بالخلافة والبيعة[2].

وفي هذا النصّ أيضا عدّة إشارات:

أوّلا: التعبير بـ"مختلف الملائكة"، إذ إن اختلاف الملائكة عليهم لا يخلو إمّا أن يكون لتعليمهم لهم أو لإبلاغهم أو للتعلّم منهم، وأيّ شيء ستختاره من هذه الأمور الثلاثة يكفينا لإثبات أن علمهم عليهم السلام خارج عن المألوف

(١) تفسير الرازي ١٠/ ١٤٤.
(٢) الفتوح ٥/ ١٤.

المتعارف.

ثانيا: التعبير بأنّهم "محلّ الرحمة" فيه دلالة على بركات وجودهم وأنّ الرحمة الإلهيّة تنزل ببركة وجودهم عليهم السلام، أو كما يعبّر الحكماء: إنّهم وسائط أو مجاري للفيض، فهل مثل هذا يتلاءم مع كونهم مجرّد علماء؟!

ثالثا: التعبير بقوله: «بنا فتح الله»، فإنّ فيه دلالة عظيمة على وجودهم النوري الذي سبقوا به كلّ عالم الممكنات، وهي عين المقامات التي يعتبرها صاحب (القراءة المنسية) غلوّا.

ومن خطبه عليه السلام: الحمد لله ما شاء الله ولا قوة إلّا بالله وصلّى الله على رسوله وسلّم، خُطّ الموت على ولد آدم، مخطّ القلادة على جيد الفتاة، وما أولهني إلى أسلافي اشتياق يعقوب إلى يوسف، وخيّر لي مصرع أنا لاقيه، كأنّي بأوصالي تقطّعها عسلان الفلوات بين النواويس وكربلاء فيملأن منّي أكراشا جوفا وأجربة سغبا، لا محيص عن يوم خطّ بالقلم رضى الله رضانا أهل البيت[1].

وهذا النصّ فيه إخبار غيبيّ من الإمام الحسين عليه السلام لما سيجري عليه في كربلاء، أي أنّه عليه السلام قد علّم الغيب وهذا ما ينكر وجوده صاحب (القراءة المنسيّة) في بيانات النهضة الحسينيّة.

فهذه النصوص التي نقلناها أفضل ردّ على هذا الزعم، وعليه فإنّ (إعادة قراءة مفهوم الإمامة في ضوء النهضة الحسينية) مشروع ناقص لكونه لم

(١) اللهوف ٣٨.

يستوعب كلّ كلمات الإمام الحسين عليه السلام، بل انتقى بعض النصوص التاريخية وحملها على غير وجهها الصحيح، وإلّا فإنّ المتتبّع سيجد عشرات النصوص التي تصوّر الحسين عليه السلام على أنّه (إمام معصوم).

الصحيفة السجّادية:

من المصادر التي اعتمدها صاحب (القراءة المنسية) لإعادة قراءة الإمامة على ضوئها الصحيفة "السجّادية"، إذ إنها تمثّل مصدرا من المصادر الأولى للطائفة، إلّا أنّه لم يأت بشيء من نصوص هذا الكتاب للدلالة على أنّ الأئمّة ليسوا إلّا مجرّد (علماء أبرار)، ولعلّه لم يظفر بما يصبو إليه.

ونحن في هذا الفصل سنأتي بمجموعة من الشواهد من الصحيفة التي نثبت فيها أنّها تصوّر أهل البيت عليهم السلام على أنّهم أئمّة معصومون مطهّرون لهم علم خاص:

فمن دعائه عليه السلام في يوم عرفة قوله عليه السلام: اللهم إنّك أيّدت دينك في كل أوان بإمام أقمته علما لعبادك، ومنارا في بلادك، بعد أن وصلت حبله بحبلك، وجعلته الذريعة إلى رضوانك، وافترضت طاعته، وحذّرت معصيته، وأمرت بامتثال أمره، والانتهاء عند نهيه، وألّا يتقدّمه متقدّم، ولا يتأخّر عنه متأخر فهو عصمة اللائذين، وكهف المؤمنين، وعروة المتمسكين، وبهاء العالمين[1].

(١) الصحيفة السجّادية ٢٥٥.

وهذا النصّ يفيد أمورا:

أوّلا: أنّ الإمامة جعل إلهي وليست موكولة لعامّة الناس كالشورى أو الاختيار، لقوله عليه السلام: «أقمته علما لعبادك».

ثانيا: أنّ الإمامة مستمرّة إلى يوم القيامة، ولا يخل آن من آنات الأرض من وجود إمام حافظ للدين، لقوله عليه السلام: «إنّك أيّدت دينك في كل أوان بإمام».

ثالثا: أنّ الإمام مفترض الطاعة؛ لقوله عليه السلام: "وافترضت طاعته، وحذّرت معصيته، وأمرت بامتثال أمره، والانتهاء عند نهيه"، ومن هذا المنطلق نستفيد عصمته للملازمة التي ذكرناها سابقا.

ومن دعائه قوله عليه السلام: ربّ صلّ على أطائب أهل بيته الذين اخترتهم لأمرك، وجعلتهم خزنة علمك، وحفظة دينك، وخلفاءك في أرضك، وحججك على عبادك، وطهّرتهم من الرجس والدنس تطهيرا بإرادتك، وجعلتهم الوسيلة إليك، والمسلك إلى جنّتك[1].

وهذا النصّ -زيادة على إشارته للجعل الإلهي- يثبت أمرين آخرين:

الأوّل: العلم اللدنيّ الخاص، إذ إنهم خزنة علم الله، ولا يتصفون بذلك إلا إذا كان علمهم لدنيا.

الثاني: إثبات عصمتهم عليهم السلام وذلك في قوله: "وطهّرهم من الرجس

(١) الصحيفة السجّادية ٢٥٣.

والدنس تطهيرا"، والمراد بالرجس والدنس: المعاصي والذنوب، لا القذارات الحسية، والتطهير من الذنوب عبارة أخرى لما اصطلح عليه بالعصمة.

والأصرح دلالة من الأدعية المتضمّنة في الصحيفة المباركة، المقدّمة الموجودة في أوّلها والتي تحكي كيفيّة وصول هذه الأدعية للراوي وانتشارها على يده، إذ إن هذه الوثيقة التاريخيّة فيها فوائد جمّة:

عن عمير بن متوكل الثقفي البلخي، عن أبيه المتوكل بن هارون قال: لقيت يحيى بن زيد بن علي عليه السلام وهو متوجّه إلى خراسان بعد قتل أبيه، فسلّمت عليه فقال لي: من أين أقبلت؟ قلت من الحج، فسألني عن أهله وبني عمّه بالمدينة وأحفى السؤال عن جعفر بن محمد عليه السلام فأخبرته بخبره وخبرهم وحزنهم على أبيه زيد بن علي عليه السلام فقال لي: قد كان عمّي محمد بن علي عليه السلام أشار على أبي بترك الخروج، وعرّفه إن هو خرج وفارق المدينة ما يكون إليه مصير أمره، فهل لقيت ابن عمّي جعفر بن محمد عليه السلام؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعته يذكر شيئا من أمري؟ قلت: نعم، قال: بم ذكرني؟ خبّرني، قلت: جعلت فداك، ما أحبّ أن أستقبلك بما سمعته منه، فقال: أبالموت تخوّفني هات ما سمعته، فقلت: سمعته يقول: إنّك تقتل وتصلب كما قتل أبوك وصلب، فتغيّر وجهه وقال: ﴿**يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾، يا متوكّل إنّ الله عزّ وجل أيّد هذا الأمر بنا وجعل لنا العلم والسيف فجمعا لنا، وخصّ بنو عمّنا بالعلم وحده، فقلت: جعلت فداك إنّي رأيت النّاس إلى ابن عمّك

جعفر عليه السلام أميل منهم إليك وإلى أبيك، فقال: إنّ عمّي محمد بن علي وابنه جعفرا عليهما السلام دعوا الناس إلى الحياة ونحن دعوناهم إلى الموت، فقلت: يا ابن رسول الله أهم أعلم أم أنتم؟ فأطرق إلى الأرض مليّا ثم رفع رأسه وقال: كلّنا له علم غير أنّهم يعلمون كلّ ما نعلم ولا نعلم كلّ ما يعلمون[١].

وهذا النصّ يدلّ صراحة على أنّ أهل البيت عليهم السلام كانوا يعلمون الغيب، بل ويطلعون خواصّهم على مجريات الأحداث قبل وقوعها، والأهمّ من هذا هو أنّ هذه القضيّة كانت مرتكزا مسلّما عند الجميع، وسؤال يحيى بن زيد عليه السلام خير دليل على هذا، فهو كاشف على أنّه كان معتقدا بعلم ابن عمّه بالغيب بل نجده يرتّب عليه الأثر فيقول: والله يا متوكل لولا ما ذكرت من قول ابن عمي أنّني أقتل وأصلب لما دفعتها إليك ولكنت بها ضنينا ولكنّي أعلم أن قوله حق أخذه عن آبائه وأنّه سيصح[٢].

وأيضا نجد في هذه الوثيقة التاريخية تصريحا بأنّ لأهل البيت عليهم السلام علما مختلفا عن العلم الموجود عند عامّة الناس بل حتّى عند بقيّة بني هاشم ودونك قول يحيى بن زيد عليه السلام: كلّنا له علم غير أنّهم يعلمون كلّ ما نعلم ولا نعلم كلّ ما يعلمون[٣].

فهل بعد هذه النصوص وهذه الوثائق يبقى شكّ في أنّ الإمامة بـ(القراءة

(١) الصحيفة السجّادية ٤.
(٢) الصحيفة السجّادية ٩.
(٣) الصحيفة السجّادية ٤.

السائدة) الآن كانت موجودة منذ القرون الثلاث الأولى في أوثق المصادر وأصحّها باعتراف صاحب (القراءة المنسيّة)؟!

ملاحظات:

قبل أن نطوي صفحة هذا الفصل لا بدّ من الإشارة إلى أمرين:

الأوّل: إنّ اختيار صاحب (القراءة المنسيّة) لهذه المصادر دون غيرها هو اختيار بلا دليل وترجيح بلا مرجّح، إذ إن هذه الكتب لا مائز لها عن بقية تراثنا الروائي، فلم تثبت صحّة كلّ ما احتوته من أحاديث وأخبار.

أمّا بالنسبة لتقدّمها الزماني فهذا غير مقبول أيضا، لكون "نهج البلاغة" من الكتب المتأخرة زمانا، فما الذي يجعل صاحب (القراءة المنسيّة) يقبل ما في النهج الذي جمعه السيّد الرضي رضي الله عنه (المتوفى ٤٠٦هـ) ويرفض ما في الكافي لثقة الإسلام الكليني رضي الله عنه (المتوفى ٣٢٩هـ) المتقدّم عليه زمانا والذي لا يختلف عنه في حرصه على تنقيح الروايات وضبط الأخبار حتّى قيل فيه: "كان أوثق النّاس في الحديث"[1].

وكذلك الكتب التي اعتمد عليها، ونقل عنها خطب الإمام الحسين عليه السلام، فإنّها متأخرة زمانا عن جملة وافرة من كتب الإمامية أعلى الله برهانهم، ومعاصرة للبعض الآخر، والحال أنّ المؤلّف يقبل بنقل مثل ابن جرير

(١) الفهرست ٣٧٧.

الطبري ويرفض نقل مثل الشيخ الصدوق رضي الله عنه.

والعجيب أنّ هذا المؤلف قد أهمل الكتب التي فعلا لها تقدّم زماني مشهود له مثل "كتاب سليم بن قيس" الذي يقول فيه ابن النديم: وأوّل كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس الهلالي، رواه أبان بن أبي عياش، لم يروه غيره[1].

فمؤلّف هذا الكتاب "سليم بن قيس الهلالي" توفّي تقريبا سنة ٧٦هـ، وراوية هذا الكتاب "أبان بن أبي عيّاش" توفي تقريبا سنة ١٤٠هـ، وبهذا يكون هذا الكتاب مؤلّفا ومشتهرا بين الأصحاب في أواخر القرن الأوّل من الهجرة[2]!

وبالرجوع إلى هذا الكتاب نجد سليم بن قيس يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: وأمّا الفرقة الناجية المهديّة المؤمّلة المؤمنة المسلمة الموافقة المرشدة، فهي المؤتمنة بي المسلّمة لأمري، المطيعة لي، المتبرّئة من عدوّي، المحبّة لي والمبغضة لعدوّي، التي قد عرفت حقّي وإمامتي وفرض طاعتي من كتاب الله وسنّة نبيّه، فلم ترتد ولم تشك لما قد نوّر الله في قلبها من معرفة حقّنا وعرفها من فضلها، وألهمها وأخذها بنواصيها فأدخلها في شيعتنا حتّى اطمأنّت قلوبها واستيقنت يقينا لا يخالطه شكّ؛ أنّي أنا وأوصيائي بعدي إلى يوم القيامة هداة

(١) الفهرست ٢٧٥.

(٢) لو سلّمنا بكلّ ما قيل في الكتاب، فإنّ أسوأ ما في الأمر أنّ أبان ضعيف، وهذا لا يمنع من كون الكتاب كان مشتهرا ومقبولا في ذلك الزمن، ومقبوليّة الكتاب في ذلك الزمن خير دليل على أنّ مضامينه كانت موجودة ومقبولة بين الأصحاب؛ وقدّ استوفيت الحديث عن هذا الكتاب في كتابي (فاطمة الزهراء عليها السلام أحداث ما بعد رحيل الخاتم).

مهتدون، الذين قرنهم الله بنفسه ونبيه في آي من الكتاب كثيرة، وطهّرنا وعصمنا، وجعلنا شهداء على خلقه، وحجّته في أرضه وخزّانه على علمه، ومعادن حكمه، وتراجمة وحيه، وجعلنا مع القرآن والقرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا حتى نَرِدَ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حوضه كما قال[1].

وهذا النص اجتمعت فيه كلّ الأمور التي ينكرها صاحب (القراءة المنسيّة) من: أنّ الإمامة منصب إلهي "قد عرفت حقّي وإمامتي وفرض طاعتي من كتاب الله وسنّة نبيّه"، والعلم اللدنّي "وخزّانه على علمه، ومعادن حكمه، وتراجمة وحيه "، بل والنصّ على العصمة بلفظها "وطهّرنا وعصمنا"!

الثاني: لو افترضنا أنّ كل هذه المصادر قد خلت من ذكر كلّ ما يدلّ على (القراءة السائدة)، فإنّ ذلك لا يسقط القراءة ولا يكون عدمه دليل العدم، وذلك لأنّ هذه الكتب لم تستوعب كلّ أحاديث العترة الطاهرة عليهم السلام بحيث يكون كلّ مضمون غير موجود فيها لا مصداقية له.

فمثلا من يقرأ مقدّمة "نهج البلاغة" يجد أنّ الشريف الرضي رحمه الله قد صرّح ابتداء أنّه ليس بصدد جمع كلّ ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام، بل كان بصدد انتقاء أبلغ العبارات الواردة عنه عليه السلام، قال: ولا أدّعي مع ذلك أنّي أحيط بأقطار جميع كلامه عليه السلام حتّى لا يشذّ عنّي منه شاذّ ولا يندّ ناد، بل لا أبعد أن يكون القاصر عنّي فوق الواقع إلي، والحاصل في ربقتي دون الخارج من

(١) كتاب سليم ١٦٩.

يدي، وما عليّ إلّا بذل الجهد وبلاغ الوسع، وعلى الله سبحانه نهج السبيل، ورشاد الدليل إن شاء الله[1].

أمّا بالنسبة للصحيفة السجّادية فالأمر فيها واضح وجليّ، إذ إنها كتاب أدعية وليست كتاب عقائد أو كتاب روايات، وحتّى الأدعية فليست الصحيفة مستوعبة لكلّ أدعيته عليه السلام ولذلك استدرك على هذه الصحيفة وأضيفت لها عشرات الأدعية.

زبدة المقال:

لقد جعل صاحب (القراءة المنسية) مدار البحث في تصحيح مفهوم الإمامة وإعادة قراءتها على مجموعة قليلة من المصادر المتقدّمة، إلّا أنّه فاته أنّ هذه المصادر قد أسّست لنظرية (الأئمّة المعصومون)، وما جاء في المصادر المتأخّرة ليس إلّا تفصيلا لما ورد في المصادر الأولى.

(١) نهج البلاغة ١/ ١٣.

عقيدة الشيعة عبر التاريخ

من الأمور المهمّة في هذا البحث، تتبّع كلمات المؤرّخين وأصحاب كتب المقالات والفرق التي فيها بيان لعقيدة الشيعة في القرون الأولى، وتكمن أهميّة هذه الوثائق في أنّها تنقل لنا الحالة العقدية العامّة في المجتمع الشيعي بحيث يمكننا معرفة ما هي (القراءة السائدة) في ذلك الزمن؟

ومن هنا فإنّنا سننقل بعض الاقتباسات لعلماء ومؤرّخين عاشوا في القرون الأولى وقرّروا بدقّة عقيدة الشيعة الإمامية أعلى الله برهانهم، بحيث تكون هذه النقول شواهد جليّة على حقيقة عقيدة الشيعة في الإمامة في تلك العصور.

ضرار بن عمرو (توفّي قبل ١٩٣هـ):

الشاهد الأوّل الذي سنقف عنده هو ما ذكره ضرار بن عمرو الغطفاني في كتاب "التحريش"، وهو من كبار رؤوس المعتزلة في القرن الثاني للهجرة، وقد بلغت مقالته أوجها في زمن الخليفة العبّاسي هارون الرشيد.

وبحسب ما نقل في التاريخ فإنّ القدر المتيقّن أنّ الرجل قد عاصر الإمام الصادق عليه السلام والإمام الكاظم عليه السلام، ولا يبعد إدراكه لزمن الإمام الباقر عليه السلام،

وبالتالي فإنّ تقريره لعقيدة الشيعة سيكون شهادة حسيّة تحكي عقيدة الشيعة المتقدّمين.

قال في كتابه: فإنّ عليّا أوّل الناس إسلاما، وإنّ النبي عليه السلام آخاه وقال: "أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، وأنت وصيّي من بعدي وخليفتي على أمّتي"، وأسرّ إليه شيئاً من الوحي والدين كتم ذلك عن أمّته، وجعل أمر نسائه في يده يمسك من يشاء ويطلّق من يشاء في حياته وبعد موته، وأنّ النبي عليه السلام لقيه فقال: "السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، فقال علي: أمنك أو من الله، فقال النبي: لا بل من الله، قال: قد قبلت"، وقال: "اللهمّ من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله"، و"عليّ ولي وله أمر الذي أمر الله بطاعته فليس لأحد أن يردّ على عليّ شيئا ممّا جاء به ودعا إليه"، وكذلك ولده من بعده إلى يوم القيامة فيما عرفوا وأنكروا، و"إنّه قسيم الجنّة والنار يقول: هذا لي وهذا لك فيدخل شيعته الجنّة"، وهو دابّة الأرض، ومعه خاتم سليمان وعصا موسى يختم الكافر بالعصا فيسودّ وجهه ويختم جبهة المؤمن فيبيضّ وجهه، وإنّ جبرائيل عليه السلام دلّه يوم النهروان على ذي الثدية حيث قال: أطلبوه فما كذبت ولا كذّبت[1].

أقول: إنّ ضرار بن عمرو بصدد تقرير عقيدة الشيعة الذين عاصرهم في القرن الثاني للهجرة، وقد نقل أمورا مهمّة تفيدنا في المقام:

---

(١) التحريش ٥٠.

الأوّل: أنّ الإمامة بالنصّ الإلهي وليست بالشورى أو بالإختيار البشري كما تذهب إليه الفرق الأخرى.

الثاني: أنّ أهل البيت عليهم السلام قد اختصّوا بعلم خاص عبّر عنه ضرار بقوله "شيئا من الوحي"، وهذا هو العلم اللدنّي الذي ينفيه صاحب (القراءة المنسيّة).

الثالث: علم أمير المؤمنين عليه السلام بالغيب، وتأكيده على ذلك كما في خبر ذي الثدية، حيث نصّ ضرار على أنّ علمه بموته كان بواسطة جبريل ملك الوحي!

فإذا كان ضرار المعتزلي يعلم هذه الأمور عن الشيعة وهو أجنبيّ عنهم، فإنّ هذا كاشف على شهرة هذه المعتقدات بين الشيعة في زمن الأئمّة المتقدّمين عليهم السلام.

القاسم الرسّي (توفّي ٢٤٦هـ):

الشاهد الثاني الذي سنقف عنده هو ما ذكره القاسم الرسّي في رسالته المعروفة بـ"الردّ على الرافضة"، وهذه الشهادة تعتبر من أهمّ الوثائق التاريخية التي يمكن الاعتماد عليها وذلك لأمرين:

الأوّل: أنّ صاحب الشهادة هو إمام الزيدية: القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن المثنّى بن الحسن السبط بن علي بن أبي

طالب عليه السلام، فهو علويّ حسنيّ عالم بما يدور في الأوساط الشيعية غير بعيد عنها، ولذلك فشهادته عن حسّ لا عن حدس.

الثاني: أنّ هذا الرجل ولد في سنة ١٦٩هـ وتوفي سنة ٢٤٦هـ فيكون هذا الكتاب قد دوّن في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث أي زمن الحضور، وعليه فالحالة العامّة للشيعة في هذه الشهادة هي التي كانت في زمن الإمام الكاظم والرضا والجواد والهادي عليهم السلام.

وقد ذكر في رسالته نصوصا مهمّة نذكر منها:

قال في مفتتح كلامه: زعمت الرافضة أنّه لم يكن قرن من القرون خلا، ولا أمّة من الأمم الأولى، إلّا وفيها وصيّ نبيّ، أو وصيّ وصيّ، حجّة لله قائمة عليهم، وعالم بأحكامه فيهم، مفروضة عليهم طاعته ومعرفته، ليس لأحد ممّن معه في دهره حاله ولا صفته، لا يهتدي إلى الله أبدا من ضلّه ولا يعرف الله سبحانه أبدا من جهله[1].

أقول: هذا تقرير للإمامة بالمفهوم الشيعي الإمامي وهي أنّه لا تخلو الأرض من حجّة، وأنّ الإمام مفترض الطاعة من الله عزّ وجلّ، وأنّ معرفته واجبة.

وفي مورد آخر يقول: وكلّ من قال بجعفر من الروافض يزعم أنّ الإمام يُخلق عالما، وطبعه العلم، والعلم مطبوع فيه، ويزعمون أنّ الإمام يعلم الغيب،

(١) مجموع رسائل الرسّي ١/ ٥١٥.

ويعلم ما في تخوم الأرضين السابعة السفلى، وما في السماوات السابعة العليا، وما في البرّ والبحر، والليل والنهار عنده مجرى واحد، فسبحان الله! وما هذه إلّا صفات ربّ العالمين[1].

أقول: هذا الكلام يصرّح فيه بعقيدة الشيعة بل وينقل إجماعهم على سعة علم الإمام عليه السلام، وأنّه يعلم ما كان وما يكون وما هو كائن، وهي نفس الصفات التي يعتبرها صاحب (القراءة المنسية) غلوّا.

وقال: أوليس قد شبّهتموه بالله بقولكم إذ زعمتم أنّه يعلم الغيب، ويعلم أعمال العباد، ومواضعهم، وكلّ رجل باسمه ونسبه، ويعلم ما تلفظونه، ويعلم ما في قلوب العباد، فسبحان الله عمّا يقولون[2].

أقول: وهذا نصّ آخر منه على عقيدة الشيعة في إمامهم في ذلك الزمن، فأين من يدّعي أنّهم كانوا ينظرون للأئمّة أنّهم (علماء أبرار)؟!

فمن خلال هذه الشهادة نعلم أنّ الشيعة في القرن الثاني وأوائل الثالث كانوا يعتقدون بنفس العقيدة التي يعتقد بها الشيعة اليوم، وكانت (القراءة السائدة) عندهم هي أنّ أئمّتهم عليهم السلام منصوبون من الله وأنّهم أحاطوا بكلّ شيء علما.

---

(١) مجموع رسائل الرسّي ١/ ٥٣٩.

(٢) مجموع رسائل الرسّي ١/ ٥٤٠.

الناشئ الأكبر (توفّي ٢٩٣هـ):

الشاهد الثالث هو ما ذكره أبو العباس عبد الله بن محمد المعروف بـ"ابن شرشير" والملقّب بـ"الناشئ الأكبر"، وتكمن قيمة هذه الشهادة في أنّ هذا الرجل من الذي عاشوا في القرن الثالث للهجرة، وكتابه "مسائل الإمامة" يعتبر من أوائل الكتب التي اعتنت ببيان الفَرْق بين الفِرَق.

بل الظاهر أنّ تأليفه لكتابه كان قبل اختلاف الشيعة بعد شهادة الإمام العسكري عليه السلام في قصّة جعفر الكذّاب المعروفة وقبل غيبة الإمام المهدي عليه السلام أي قبل سنة ٢٦٠هـ، ويشهد على ذلك قوله في آخر بحثه حول اختلاف الشيعة: وإلى هذا الموضع انتهى اختلاف أصحاب الإمامة القائلين بالنسق في الوقت الذي كتبنا فيه كتابنا هذا[1].

وفي هذا الكتاب عرّف عقيدة الشيعة بقوله: فرقة قطعوا على موته ووزعموا أنّ الإمام بعده الحسن بن علي، وزعموا أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نصّ على إمامته كما نصّ على إمامة أبيه، وهؤلاء الذين يدينون بنسق الإمامة وتواتر الوصيّة، يقولون: لا بدّ بعد كلّ إمام من إمام، وبعد كلّ وصيّ من وصيّ إلّا أن تفنى الدنيا، وزعموا أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نصّ لعليّ على كلّ إمام يكون بعده من ولده إلى يوم القيامة بأسمائهم وصفاتهم، فالإمامة تجري اليوم عندهم على ما نصّ عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد حكى هذا القول جماعة من أصحاب عليّ عليه السلام

(١) مسائل الإمامة ٤٨.

منهم الحارث الأعور والأصبغ بن نباتة وعبد خير[١].

وفي هذا النصّ عدّة فوائد:

الأوّل: أثبت أنّ عقيدة الشيعة هي لزوم نصب الإمام في كلّ زمان.

الثاني: أنّ الأئمّة منصوص عليهم مسبقا بأسمائهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

الثالث: أنّ هذه العقيدة هي عقيدة الطبقة الأولى من الشيعة أي أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

النص الثاني المهمّ في هذا الكتاب هو قوله: وليس دخول الأئمّة في بيعة من غلب عليهم بمخرج لهم من أن يكونوا أئمّة قد نصّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم وأودعهم علم الأحكام ومعرفة الحلال والحرام وجميع ما يصلح به العباد والبلاد إلى يوم القيامة[٢].

وفيه إثبات لعقيدة الشيعة في سعة علم الإمام عليه السلام وأنّه محيط بكلّ ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة، ومن الطبيعي أنّ هذا العلم هو علم لدنّي لا كسبيّ.

الخيّاط المعتزلي (توفّي ٣١١هـ):

الشاهد الرابع هو ما قرّره أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد المعروف

(١) مسائل الإمامة ٢٢.

(٢) مسائل الإمامة ٢٤.

بـ"الخيّاط" الذي كان من رؤوس المعتزلة في عصره والمنافح والمدافع عن عقائدهم، والشواهد التي سننقلها هي من كتابه "الانتصار" الذي كتبه للدفاع عنهم.

قال: وذلك أنّ من عظيم أدلّتهم عند أنفسهم على أنّه لا بدّ للناس من إمام معصوم نقيّ الباطن والظاهر جامع لعلوم الدين كلّها[١].

أقول: هذا تصريح منه على أنّ عقيدة الإمامة عند الشيعة تقوم على: العصمة، العلم الخاص.

قال: والمقتصد منهم في وصفه من زعم أنّه عالم بجميع ما بالناس إليه حاجة لا يخفى عليه منه شيء وأنّه نقيّ السريرة والعلانيّة لا يجوز عليه التغيير والتبديل، وأنّه أعلم الناس بالتدبير وأزهدهم في الدنيا وأشدّهم بأسا، وأنّ الله هو المتولّي لنصبه وإقامته وإن الأمّة أزالته ودفعته عن موضعه وأقامت غيره وأنّ من أنكره وخالفه وجحد إمامته فكافر مشرك ولد لغير رشده، هذا قول الرافضة في إمامها[٢].

أقول: هذا النص جمع كلّ أركان الإمامة عند الشيعة فقد صرّح فيه بوجوب النصب الإلهي للإمام "وأنّ الله هو المتولّي لنصبه وإقامته"، وأنّه معصوم "وأنّه نقيّ السريرة والعلانيّة"، والعلم اللدنّي الخاص "أنّه عالم بجميع

(١) الانتصار ٢٢٧.
(٢) الانتصار ٢٣١.

ما بالناس إليه حاجة لا يخفى عليه منه شيء"؛ وهذه الأمور هي عين ما ينكره صاحب (القراءة المنسيّة)، والأهمّ من هذا أنّه نسب الاعتقاد بهذه الأمور إلى "المقتصد"، أي إلى غير الغلاة ممّا يكشف أنّ هذه الأمور لم تكن غلوّا حتّى في ذلك الزمن.

مطهّر المقدسي (كان حياً ٣٥٥هـ):

الشاهد الخامس هو ما أورده "مطهّر بن طاهر المقدسي" الذي كان حيّا إلى سنة ٣٥٥هـ، وقد قرّر عقيدة الشيعة في كتابه "البدء والتاريخ" الذي يعتبر من أدقّ الكتب في تقرير عقائد المقالات والفرق المختلفة.

قال في كتابه المزبور: فهؤلاء جلّ الإمامية يقولون بالأئمّة الاثني عشر، وأنّ الأمّة كفرت كلّهم بردّ عليّ عليه السلام إلّا ستّة نفر سلمان والمقداد وجابر وأبو ذر الغفاري وعمّار وعبد الله بن عمر، وأنّ عليّا يعلم كلّ ما يحتاج الناس إليه، وكذلك هؤلاء الأئمّة، وكلّهم معصومون لا يجوز عليهم السهو والخطأ والغلط[1].

أقول: اللطيف في هذا النصّ، تعبيره بـ"جلّ الإمامية" أي أنّ هذه العقيدة هي التي كانت تمثّل (القراءة السائدة) وهي أنّهم أئمّة معصومون مطهّرون عالمون، لا مجرّد (علماء أبرار) كما يزعم صاحب القراءة المنسيّة.

---

(١) البدء والتاريخ ٥/ ١٢٦.

زبدة المقال:

نقلنا عدّة نصوص مهمّة جدّا ترجع بتاريخها إلى القرن الثاني والثالث والرابع، وأصحابها مشاربهم مختلفة: ففيهم الزيدية، وفيهم المعتزلة، وفيهم السنّة، وقد أطبقوا جميعا بلا استثناء على أنّ عقيدة متقدّمي الشيعة أي في القرون الثلاثة الأولى، كانت النظر لأهل البيت عليهم السلام على أنّهم (أئمّة معصومون) قد نصّبهم الله عزّ وجل وأفاض عليهم من علمه، لا أنّهم مجرّد (علماء أبرار)، ولا يخفى على العاقل أنّ شهادة هؤلاء الذين سقنا أسماءهم هي أدلّ دليل على ما ذكرناه لقرب عهدهم بالشيعة الأوائل بخلاف من جاء بعد قرون منهم وشكّك في عقيدتهم.

عقيدة أصحاب الأئمّة عليهم السلام المتقدّمين

من القرائن المهمّة التي يمكن أن نثبت بها أنّ (القراءة السائدة) هي التي كان يتبنّاها الشيعة على مرّ العصور لا (القراءة المنسيّة)، ما نسب لأصحاب الأئمّة عليهم السلام المتقدّمين من عقائد –لاسيما في كتب العامّة–، فإنّ ثبوت أنّ هؤلاء كانوا يعتقدون بالصفات فوق البشريّة للأئمّة عليهم السلام يقطع كلّ جدال حول القراءة لمنصب الإمامة، وذلك لأنّ كلّ من نظّر لـ(القراءة المنسيّة) يجزم بأن نواتها الأولى بذرها أبو الخطّاب الملعون على لسان الإمام الصادق عليه السلام، ثم اندمجت مع عقائد عامّة الإمامية في القرون اللاحقة، ومن هنا فإنّ إثبات تقدّم هذه العقائد على هذا التاريخ يحسم الأمر.

وقد أكّد صاحب (القراءة المنسيّة) على أهميّة التعرّض لعقائد أصحاب الأئمّة عليهم السلام، حيث قال: كيف كانت نظرة الصفّ الأوّل من أصحاب الأئمّة المقرّبين إليهم إلى الأئمّة وعقيدتهم فيهم؟ (هل كانوا ينظرون إليهم كبشر عاديين مثل سائر البشر أم كأشخاص يمتلكون صفات خارقة فوق بشريّة)؟[1].

وقال في موضع آخر: إذن علاوة على المصادر أو الدلائل الأربع المذكورة (المرشدة في عمليّة إعادة قراءة التشيّع)، لدينا هؤلاء الأشخاص الأربعة أيضا الذين يمكن الاستنارة بهم في هذا المجال، وبالطبع لقد وجد في المراحل التالية

(١) القراءة المنسيّة ٢١.

أيضا أشخاص من صحابة الأئمّة يمكن أن نسألهم ذلك السؤال مثل: "كميل بن زياد النخعي" الذي كان من أصحاب أمير المؤمنين عليّ نفسه، وكذلك "مالك الأشتر النخعي" الذي كان من صحابة أمير المؤمنين، ومثل "أبي أيوب الأنصاري" و"أبي حمزة الثمالي" و"زرارة بن أعين" و"محمد بن مسلم"و"هشام بن الحكم"، فهؤلاء كانوا جلساء الأئمّة وأتباعهم الأوفياء وكانوا من علماء زمانهم بالطبع وأصحاب مؤلّفات[1].

ومن هنا سنستعرض بعض عقائد متقدّمي الأصحاب الذين لا شكّ في كون عقائدهم مأخوذة عن أهل البيت عليهم السلام لا عن كتب الغلاة أو كتب المتكلّمين والفلاسفة!

١- رشيد الهجري رضي الله عنه:

صاحب أمير المؤمنين عليه السلام ومن خواصّه الذين حملوا علمه، ومن المستشهدين ظلما في حبّه عليه السلام، ترجم له ابن حبّان في المجروحين بقوله: رشيد الهجري يروى عن أبيه، عداده في أهل الكوفة، كان يؤمن بالرجعة، قال الشعبي: دخلت عليه يوما فقال: خرجت حاجّا فقلت: لأعهدنّ بأمير المؤمنين عهدا، فأتيت بيت علي عليه السلام فقلت لإنسان: استأذن لي على أمير المؤمنين، قال: أو ليس قد مات؟ قلت: قد مات فيكم، والله إنّه ليتنفّس الآن تنفّس الحيّ، فقال: أما إذ عرفت سرّ آل محمد فادخل، قال فدخلت على أمير المؤمنين، وأنبأني

(١) القراءة المنسيّة ٩٧.

بأشياء تكون، فقال له الشعبي: إن كنت كاذبا فلعنك الله، وبلغ الخبر زيادا فبعث إلى رشيد الهجري فقطع لسانه وصلبه على باب دار عمرو بن حريث[1].

وهذه الترجمة تثبت أمورا:

الأوّل: أنّ رشيدا الهجريّ رضي الله عنه كان يعتقد بالرجعة كما صرّح ابن حبّان في مقدّمة كلامه.

الثاني: أنّه كان يعتقد بأنّ أمير المؤمنين عليه السلام يعلم الغيب، يفهم ذلك من قوله: "وأنبأني بأشياء تكون".

الثالث: أنّه كان متجاهرا بهذه العقائد بحيث أخبر بها الشعبي الذي لم يكن معروفاً بالتشيّع، حتى طرقت مسامع زياد بن أبيه فأعدمه.

٢- الأصبغ بن نباتة رضي الله عنه:

من خلّص أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ومن المشهورين بحبّه والانقطاع إليه، بل كان صاحب شرطته عليه السلام، ترجم له العقيلي فقال: أصبغ بن نباتة الحنظلي كوفي كان يقول بالرجعة...، ومن حديثه ما حدّثنا به عمير بن مرداس، قال: حدّثنا محمد بن بكير الحضرمي قال: حدّثنا جعفر بن سليمان عن محمد بن علي الكوفي عن سعد الإسكاف عن الأصبغ بن نباتة قال: قال عليّ أنّ خليلي حدّثني أن أُضرب لسبع يمضين من رمضان، وهي الليلة التي مات فيها موسى

(١) المجروحين ١/ ٢٩٨.

وأموت لاثنين وعشرين يمضين من رمضان وهي الليلة التي رفع فيها عيسى[١].

أقول: هذه الترجمة صريحة في أنّه كان يعتقد بالرجعة، ويحدّث الناس بأنّ عليّا عليه السلام كان يعلم الغيب ومن هذا الباب أخبر بيوم ضربته ويوم مقتله كما في الروايات التي نقلها العقيلي عنه.

والظاهر أنّ القوم أعرضوا عن نقل الروايات التي نقلها الأصبغ بن نباتة رضي الله عنه لعظم ما فيها، ولذلك نجد ابن حبّان يقول صراحة: وهو ممّن فتن بحبّ عليّ، أتى بالطامات في الروايات فاستحقّ من أجلها الترك[٢].

٣- كميل بن زياد رضي الله عنه:

من أعظم أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ومن الذين حملوا العمل عنه عليه السلام، ترجم له ابن حبّان بقوله: كميل بن زياد النخعي وهو الذي يقال له كميل بن عبد الله، من أصحاب عليّ بن أبي طالب روى عنه عبد الرحمن بن عابس والعباس بن ذريح وأهل الكوفة، وكان كميل من المفرطين في عليّ ممن يروى عنه المعضلات وفيه المعجزات، منكر الحديث جدا تتّقى روايته ولا يحتجّ به[٣].

وروى ابن حجر في الإصابة: وقال جرير عن مغيرة: طلب الحجّاج

(١) ضعفاء العقيلي ١/ ١٣٠.
(٢) المجروحين ١/ ١٧٤.
(٣) المجروحين ٢/ ٢٢١.

كميل بن زياد، فهرب منه فحرم قومه عطاءهم، فلمّا رأى كميل ذلك قال: أنا شيخ كبير قد نفد عمري لا ينبغي أن أحرم قومي عطاءهم، فخرج إلى الحجّاج، فلمّا رآه قال له: لقد أحببت أن أجد عليك جميلا، فقال له كميل: إنّه ما بقي من عمري إلّا القليل، فاقض ما أنت قاض فإنّ الموعد الله وقد أخبرني أمير المؤمنين عليه السلام على أنّك قاتلي، قال: بلى قد كنت فيمن قتل عثمان اضربوا عنقه، فضربت عنقه[1].

أقول: من مجموع النصّين نستنتج أنّ كميلا كان يروي معجزات أمير المؤمنين عليه السلام والمقامات المعضلة، كما كان يعتقد يقينا بعلم الإمام عليّ عليه السلام بالغيب، ومنها إخباره بأن الحجاج يقتله.

٤- حبّة العرني رضي الله عنه:

من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ومن بعده الإمام المجتبى عليه السلام وروى عنهما، ترجم له الذهبي بقوله: حبّة بن جوين العرني الكوفي، عن علي، من غلاة الشيعة[2].

وقد نقل عنه الخطيب البغدادي بعض الروايات من التي يعتبرها الذهبي غلوّا: عن حبّة العرني، قال: لما فرغنا من النهروان قال رجل: والله لا يخرج بعد اليوم حروريّ أبدا، فقال علي: مه، لا تقل هذا، فوالذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة

(١) الإصابة ٥/ ٤٨٦.
(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٠.

إنّهم لفي أصلاب الرجال، وأرحام النساء، ولا يزالون يخرجون حتى تخرج طائفة منهم بين نهرين، حتّى يخرج إليهم رجل من ولدي فيقتلهم فلا يعودون أبدا[١].

أقول: الخبر صريح في أنّ حبّة العرني يعتقد بأنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم الغيب ويخبر عمّا في أصلاب الرجال وأرحام النساء!

٥- عباية بن ربعي رضي الله عنه:

من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام والرواة عنه، لم ينقل لنا المترجمون له عقيدته بالتحديد، إلّا أنّهم نقلوا بعض رواياته التي كان يحدّث بها عن أمير المؤمنين عليه السلام والتي يمكن أن نعرف من خلالها عقيدته في الإمامة:

فقد نقل الذهبي في ترجمته: عباية بن ربعي، عن علي، وعنه موسى بن طريف كلاهما من غلاة الشيعة، له عن عليّ: أنا قسيم النار؛ قال شبابة: حدّثنا ورقاء، قال: انطلقت أنا ومسعر إلى الأعمش نعاتبه في حديثي: أنا قسيم النار، وحديث آخر: فلان كذا وكذا على الصراط، فقال: ما رويت هذا قط...، ويروى عن عباية عن علي: والله لأقتلنّ ثم لأبعثنّ ثم لأقتلنّ[٢].

أقول: في هذا الحديث دليل على اعتقاده بالمقامات الغيبيّة لأمير المؤمنين عليه السلام كالإخبار بالغيب، ودوره في يوم القيامة وساحة المحشر،

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٢٦٩.
(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٨٧.

واعتقاده برجعته عليه السلام.

٦- سدير الصيرفي رضي الله عنه:

من أصحاب الإمام السجّاد عليه السلام والإمام الباقر عليه السلام، ومن الرواة عنهما، ترجم له العقيلي في ضعفائه بقوله: سدير الصيرفي وكان ممّن يغلو في الرفض[١].

وروي عنه حديث أنكره العامّة: عن سدير الصيرفي، عن عثمان الأعشى، عن معاوية بن جوين الحضرمي قال: عرض عليّ الخيل فمرّ عليه ابن ملجم فسأله عن اسمه -أو قال نسبه- فانتمى إلى غير أبيه، فقال له: كذبت، حتّى انتسب إلى أبيه، فقال: صدقت، أما إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدّثني أنّ قاتلي شبه اليهود هو يهودي فامضه[٢].

أقول: هذا الحديث يكشف حقيقة اعتقاد سدير الصيرفي في أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان عالما بالغيب، أي عنده علم لدنّي خاص.

٧- جابر الجعفي رضي الله عنه:

من خلّص أصحاب الإمام الباقر عليه السلام والإمام الصادق عليه السلام ومن أعظم الرواة عنهما، ولعلّه من أكثر الرواة الذين سطّرت كتب التراجم عقيدتهم، ننقل

---

(١) الضعفاء ٢/ ١٧٩.

(٢) الكامل ٣/ ٤٦٤.

منها بعض المقتطفات التي تفيدنا في المقام:

روى ابن عدي في ترجمته: ثنا ابن حماد، قال عباس: سمعت يحيى بن يعلى المحاربي عن زائدة قال: كان جابر الجعفي كذّابا يؤمن بالرّجعة، ثنا ابن أبي بكر، ثنا عبّاس، ثنا يحيى بن يعلى، عن زائدة مثله[١].

وقال: ذكر شهاب: سمعت ابن عيينة يقول: تركت جابر الجعفي وما سمعت منه، قال: دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّا يعلّمه ما يعلمه، ثم دعا عليّ الحسن فعلّمه ما يعلم، ثمّ دعا الحسن الحسين فعلّمه ما يعلم، حتّى بلغ جعفر بن محمد، قال فتركته لذلك ولم اسمع منه[٢].

وقال: سمعت سفيان الثوري يقول: سمعت جابر الجعفي يقول: انتقل العلم الذي كان في النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى عليّ، ثم انتقل من عليّ إلى الحسين بن عليّ، ثمّ لم يزل حتّى بلغ جعفر بن محمد، قال وقد رأيت جعفر بن محمد[٣].

ونقل عن ابن عيينة قال: سمعت رجلا سأل جابر الجعفي عن قوله: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾، قال جابر لم يجئ تأويلها، وقال ابن عيينة: كذب، قلت: وما أراد بها، قال: الرافضة تقول إنّ عليّا في السماء لا يخرج مع من خرج من ولده حتّى ينادي مناد من السماء "اخرجوا مع فلان"، يقول

(١) الكامل ٢/ ١١٤.
(٢) الكامل ٢/ ١١٥.
(٣) الكامل ٢/ ١١٥.

جابر: هذا تأويل هذا، لأنّه كان يؤمن بالرجعة[١].

ونقل الذهبي عن بعضهم، قال: سمعت رجلا يسأل سفيان: أرأيت يا أبا محمد الذين عابوا على جابر الجعفي قوله: حدثني وصيّ الأوصياء؟ فقال سفيان: هذا أهونه[٢].

أقول: هذه النقولات المثبتة في كتب التراجم تثبت لنا أنّ جابرا الجعفي رضي الله عنه كان يعتقد بالإمامة الإلهية، والعلم اللدنّي، وكانت عقيدة الانتظار والرجعة حاضرة عنده، وكلّ هذه الأمور هي من معالم (القراءة السائدة) لا (القراءة المنسيّة) للإمامة.

٨- زرارة بن أعين رضي الله عنه:

من أفقه أصحاب الأئمّة عليهم السلام ومن أشهر الرواة عنهم عليهم السلام، نقل العقيلي مسندا كلاما يبيّن لنا عقيدة زرارة رضي الله عنه في الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، أو في أسوأ الأحوال: ما عرف واشتهر بين الناس من عقيدة زرارة في الإمام الصادق عليه السلام :...حدّثنا ابن السماك قال: خرجت إلى مكّة فلقيني زرارة بن أعين بالقادسيّة، فقال لي: إنّ لي إليك حاجة وأرجو أن أبلغها بك، وعظمها، فقلت: ما هي؟ فقال: إذا لقيت جعفر بن محمد فأقرئه منّي السلام وسله أن يخبرني أمن أهل الجنّة أنا أم من أهل النار؟ فأنكرت ذلك عليه،

(١) الكامل ٢/ ١١٦.
(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٣.

فقال لي: إنّه يعلم ذلك، فلم يزل بي حتّى أجبته، فلمّا لقيت جعفر بن محمد أخبرته بالذي كان منه، فقال: هو من أهل النار، فوقع في نفسي شيء ممّا قال، فقلت: ومن أين علمت ذاك؟ فقال: من ادّعى عليّ أنّي أعلم هذا فهو من أهل النّار. فلمّا رجعت لقيني زرارة بن أعين فسألني عما عملت في حاجته، فأخبرته بأنّه قال لي: إنّه من أهل النار، فقال: كان لك يا عبد الله من جراب النورة، فقلت: وما جراب النورة؟ قال: عمل معك بالتقية[1].

أقول: بغضّ النظر عن مدى صحّة هذه الحادثة، فإنّ زرارة رضي الله عنه كان يعتقد بأنّ الإمام عليه السلام يعلم مصائر العباد، ويعلم من في الجنّة منهم ومن في النار، وهذا لا يكون إلّا بعلم لدنّي.

ويؤيّد هذا ما نقله الشهرستاني في الملل والنحل، قال: وحكي عن الزراريّة أنّ المعرفة ضرورية، وأنّه لا يسع جهل الأئمّة، فإنّ معارفهم كلّها فطريّة ضروريّة، وكلّ ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أوّليّ ضروريّ وفطرياتهم لا يدركها غيرهم[2].

علما أنّ صاحب (القراءة المنسيّة) كان يدعو للعودة إلى التشيّع الذي يعتقد به زرارة، قال: إنّه تشيّع زراريّ، محمد بن مسلميّ و...أي أولئك الذين نعتبرهم من الرواة الصادقين عن الأئمّة، الذين يروون عن الأئمّة أنفسهم

(١) ضعفاء العقيلي ٢/ ٩٧.
(٢) الملل والنحل ١/ ١٨٦.

يقينا[١].

٩- هشام بن الحكم رضي الله عنه:

صاحب الإمام الصادق عليه السلام والمتصدّي بإذنه للذبّ عنهم عليهم السلام ومناظرة المخالفين في مباحث الإمامة، قرّر أبو الحسين الملطي العسقلاني في كتابه "التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع"، عقيدة هشام بن الحكم رضي الله عنه في الأئمّة عليهم السلام بالتفصيل إذ يقول: فزعم هشام لعنه الله أن النبي عليه الصلاة والسلام نصّ على إمامة عليّ في حياته بقوله: "من كنت مولاه فعليّ مولاه" وبقوله لعليّ: "أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي"، وبقوله: "أنا مدينة العلم وعليّ بابها"، وبقوله لعليّ: "تقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله"، وأنّه وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخليفته في ذريّته، وهو خليفة الله في أمّته، وأنّه أفضل الأمّة وأعلمهم، وأنّه لا يجوز عليه السهو ولا الغفلة ولا الجهل ولا العجز، وأنّه معصوم، وأنّ الله عزّ وجل نصبه للخلق إماما لكي لا يهملهم، وأنّ المنصوص على إمامته كالمنصوص على القبلة وسائر الفرائض[٢].

أقول: كلامه واضح وصريح في أنّ ما يعتقده الشيعة اليوم هو عين ما كان يعتقده هشام بن الحكم صاحب الإمام الصادق عليه السلام.

---

(١) القراءة المنسيّة ٢١١.

(٢) التنبيه والردّ ٢٠.

١٠- عبّاد بن يعقوب ﵁:

أبو سعيد عبّاد بن يعقوب الرواجني العصفري، صاحب أصل من الأصول الأربعمائة، عاصر الإمام الصادق عليه السلام والإمام الكاظم عليه السلام ولم يرو عنهما.

ذكر في ترجمته قصّة تكشف لنا جانبا من عقيدة الرجل، فقد نقل المزّي في تهذيبه: عن القاسم بن زكريا المطرّز، قال: وردت الكوفة فكتبت عن شيوخها كلّهم غير عبّاد بن يعقوب؛ فلمّا فرغت دخلت إليه، وكان يمتحن من يسمع منه، فقال لي: من حفر البحر؟ فقلت: الله خلق البحر، قال: هو كذلك، ولكن من حفره؟ قلت: يذكر الشيخ، فقال: حفره عليّ بن أبي طالب، ثم قال: من أجراه؟ قلت: الله مجري الأنهار ومنبع العيون، فقال: هو كذلك، ولكن من أجرى البحر؟ فقلت: يفيدني الشيخ، فقال: أجراه الحسين بن علي، قال: وكان عبّاد مكفوفا ورأيت في داره سيفا معلقا وحجفة، فقلت: أيّها الشيخ لمن هذا السيف؟ فقال لي: أعددته لأقاتل به مع المهدي[1].

أقول: هذه القصّة على سخافتها[2] تبيّن لنا ما اشتهر من عقيدة عبّاد بن يعقوب الرواجني:

الأوّل: أنّ ذكر الراوي لمن حفر البحر وأجرى البحر ليس إلّا إشارة

(١) تهذيب الكمال ١٤/ ١٧٩.

(٢) لعلّ القوم تعمّدوا تسخيف معتقد الرواجني بذكر هذه التفاصيل نظير ما فعله بعض المسلمين في حقّ مسيلمة الكذّاب عندما نسبوا إليه تلك العبارات المضحكة على أنّها قرآن مسيلمة.

للمضامين الواردة في الزيارة الجامعة، والتي يعتبرها صاحب (القراءة المنسيّة)[١] غلوّا وتفويضا من قبيل: وبكم ينزّل الغيث، وبكم يمسك السماء أن تقع على الأرض إلّا بإذنه[٢].

الثاني: أنّ عبّاد بن يعقوب كان يعتقد بعقيدة الإنتظار، بل كان يمارس الإنتظار عمليّا، بل ويجاهر بهذا الأمر بحيث حتّى المخالفين يعلمون به، في حين نجد أنّ صاحب (القراءة المنسيّة) ينكر أساسا وجود ثقافة الإنتظار والفرج في الروايات القديمة، قال: إذن نجد هنا ذكر موضوع الإنتظار، وموضوع الفرج، وموضوع الرجعة والإياب، وكلّ هذه الموضوعات والمضامين لم يكن لها وجود في رواياتنا القديمة السابقة[٣].

زبدة المقال:

لم يكن هدفنا استقصاء كلّ أصحاب الأئمّة عليهم السلام بل كان الهدف ذكر أمثلة فقط، ولذلك اكتفينا ببيان عقيدة عشرة من أهمّ أصحاب الأئمّة عليهم السلام المتقدّمين، بدءا من أمير المؤمنين عليه السلام ووصولا إلى الإمام الصادق عليه السلام وكلّهم يشتركون في الاعتقاد بالمقامات الغيبيّة للأئمّة عليهم السلام .

(١) القراءة المنسيّة ٢٠٨.
(٢) من لا يحضره الفقيه ٢/ ٦١٥.
(٣) القراءة المنسيّة ٢٠٤.

لماذا اختلف المتقدّمون؟

رددنا فيما مضى من الكتاب على أهمّ ما ارتكز عليه صاحب (القراءة المنسيّة) في نظرته للأئمّة المعصومين عليهم السلام، وقد بيّنا أنّ ما طرحه الكاتب من شواهد ليس إلّا ﴿**كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً**﴾ لا يصلح لا لنفي (القراءة السائدة) ولا لإثبات نظريّته المزبورة.

إلّا أنّ هناك سؤالا مهمّا لا بدّ من الإجابة عليه ليكون البحث متكاملا، وهو: قد مرّ ذكر عدّة شواهد على وجود اختلاف بين المتقدّمين في مسائل الإمامة ومقامات الأئمّة عليهم السلام، فكيف نفسّر وقوع هذا الاختلاف بينهم؟ وما هي أهمّ مسبّباته؟

١ - خفاء الأدلّة:

من أسباب وقوع الخلاف بين المتقدّمين في مقامات الأئمّة عليهم السلام هو خفاء الأدلّة عن بعضهم، ويرجع هذا لكون الرعيل الأوّل من الشيعة كانوا يكتفون في مقام الاستدلال بالآثار والأخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة الأطهار عليهم السلام، ولم يكن الدليل العقلي حاضرا في ذلك الزمن لعدم اهتمام المجتمع الإسلامي بالعلوم العقليّة.

وحيث إن أحاديثهم عليهم السلام لم تكن منتشرة بين الناس، ولم تكن في متناول

جميع الشيعة، فإنّه من الطبيعي أن يجهل كثير منهم أحاديث أهل البيت عليهم السلام لاسيما الأحاديث التي بيَّنتْ مقاماتهم لكونها **هذه الأخبار** ذات حساسيّة شديدة.

ومن الشواهد على ما ذكرنا ما رواه ثقة الإسلام الكليني رحمه الله بسند صحيح: عن عيسى بن السري أبي اليسع قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني بدعائم الإسلام التي لا يسع أحدا التقصير عن معرفة شيء منها، الذي من قصّر عن معرفة شيء منها فسد دينه ولم يقبل الله منه عمله ومن عرفها وعمل بها صلح له دينه وقبل منه عمله ولم يضق به مما هو فيه لجهل شيء من الأمور جهله؟ فقال: شهادة أن لا إله إلا الله، والإيمان بأنّ محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والإقرار بما جاء به من عند الله، وحق في الأموال الزكاة، والولاية التي أمر الله عز وجل بها: ولاية آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، قال: فقلت له: هل في الولاية دون شيء فضل يعرف لمن أخذ به؟ قال: نعم قال الله عزّ وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ**﴾، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من مات ولا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان عليا عليه السلام، وقال الآخرون: كان معاوية، ثم كان الحسن عليه السلام ثم كان الحسين عليه السلام وقال الآخرون: يزيد بن معاوية وحسين بن علي ولا سواء ولا سواء، قال: ثم سكت، ثم قال: أزيدك؟ فقال له حكم الأعور: نعم جعلت فداك، قال: ثم كان علي بن الحسين ثم كان محمد بن علي أبا جعفر، وكانت

الشيعة قبل أن يكون أبو جعفر وهم لا يعرفون مناسك حجّهم وحلالهم وحرامهم حتّى كان أبو جعفر ففتح لهم وبيّن لهم مناسك حجّهم وحلالهم وحرامهم، حتى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس، وهكذا يكون الأمر والأرض لا تكون إلّا بإمام ومن مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، وأحوج ما تكون إلى ما أنت عليه إذ بلغت نفسك هذه -وأهوى بيده إلى حلقه- وانقطعت عنك الدنيا تقول: لقد كنت على أمر حسن[1].

وهذا الخبر يبيّن لنا الحالة التي كان عليها الشيعة الأوائل: فإذا كانوا بحسب هذا النصّ في فترة من الفترات "لا يعرفون مناسك حجّهم وحلالهم وحرامهم" رغم أنّها مسائل ابتلائيّة، فمن باب أولى أنّهم كانوا يجهلون تفاصيل العقائد التي هي دونها في الابتلاء اليومي.

والذي ساهم في خفاء مثل هذه الأمور على عامّة الشيعة أمور:

أوّلا: إنّ من أهمّ الأمور التي عرقلت وصول أحاديثهم عليهم السلام لشيعتهم، وجود منع عام من تداول وتدوين الحديث بدأ من زمن الخليفة الأوّل واستمرّ إلى دولة بني أميّة زمن حكم عمر بن عبد العزيز!

فقد روى الذهبي: عن ابن أبي مليكة أن الصدّيق جمع الناس بعد وفاة نبيّهم، فقال: إنكم تحدِّثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله أحاديث تختلفون فيها، والناس

(١) الكافي ٢/ ١١٩.

بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله، وحرِّموا حرامه[1].

وهذا الأثر واضح صريح في أن الخليفة الأول نهى عن التحديث نهياً صريحاً لا يقبل التأويل والتبديل، حيث قال: "فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً"، وأمرهم بالرجوع إلى كتاب الله، وحصر التشريع فيه بقوله: "فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله، وحرّموا حرامه".

وواصل عمر بن الخطّاب سياسة المنع: فقد روى الحاكم في المستدرك بسند صحيح: عن قرظة بن كعب، قال: خرجنا نريد العراق، فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار، فتوضّأ، ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا؟ قال: إنّكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل، فلا تبدونهم بالأحاديث، فيشغلونكم، جرِّدوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وامضوا وأنا شريككم. فلما قدم قرظة قالوا: حدِّثْنا. قال: نهانا ابن الخطاب[2].

وذكر ابن سعد في طبقاته حادثة مهمّة تؤكِّد هذه الحقيقة، حيث قال: أرسل عمر أُبيًّا، قال: وأقبل أبي على عمر، فقال: يا عمر أتتهمني على حديث رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: يا أبا المنذر لا والله، ما اتهمتك عليه، ولكنّي

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٣.

(٢) المستدرك على الصحيحين ١/ ١٠٢، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وله طرق. ووافقه الذهبي في التلخيص.

كرهت أن يكون الحديث عن رسول الله ﷺ ظاهرا[١].

قال ابن كثير الدمشقي: ولهذا لما بعث أبا موسى إلى العراق قال له: إنك تأتي قوماً لهم في مساجدهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل، فدعهم على ما هم عليه، ولا تشغلهم بالأحاديث، وأنا شريكك في ذلك؛ هذا معروف عن عمر[٢].

وقال الذهبي: هكذا هو كان عمر يقول: أقلّوا الحديث عن رسول الله ﷺ، وزجر غير واحد من الصحابة عن بثّ الحديث، وهذا مذهب لعمر ولغيره[٣].

وقال ابن قتيبة: وكان عمر أيضاً شديدا على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه، وكان يأمرهم بأن يقلّوا الرواية[٤].

ولم يكن مجرّد منع عاديّ، بل كانت الرواية جريمة يعاقب عليها مرتكبها:

فقد حبس بعض كبار الصحابة: كما روى الطبراني بسنده عن سعد بن إبراهيم عن أبيه، قال: بعث عمر بن الخطاب إلى ابن مسعود وأبي مسعود الأنصاري وأبي الدرداء، فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ؟! فحبسهم بالمدينة حتى استشهد[٥].

---

(١) الطبقات الكبرى ٤/ ٢٢.
(٢) البداية والنهاية ٨/ ١١٥.
(٣) سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٠١.
(٤) تأويل مختلف الحديث: ٤١.
(٥) المعجم الأوسط ٣/ ٣٧٨.

وروي عن عبد الرحمن بن عوف، قال: والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله ﷺ، فجمعهم من الآفاق: عبد الله بن حذافة وأبا الدرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر، فقال: ما هذه الأحاديث التي قد أفشيتم عن رسول الله ﷺ في الآفاق؟ قالوا: أتنهانا؟ قال: لا، أقيموا عندي، لا والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم، نأخذ ونرد عليكم. فما فارقوه حتى مات[١].

وضرب بعض جاهر بالتحديث حتّى قال أبو هريرة أكبر محدِّثي أهل السُّنّة: ما كنا نستطيع أن نقول: «قال رسول الله ﷺ» حتى قُبض عمر، كنا نخاف السياط[٢]؛ وروي عنه في مورد آخر: أفإن كنتُ محدِّثكم بهذه الأحاديث وعمر حيّ؟ أما والله إذاً لألفيت المخفقة ستباشر ظهري[٣].

وهدّد بالنفي عن المدينة المنوّرة من كان يحدّث بالأحاديث النبويّة: فقد روي عن عمر بن الخطاب أنّه قال لأبي هريرة: لتتركنَّ الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقنَّك بأرض دوس[٤]؛ وقال أيضاً لكعب الأحبار: لتتركنَّ الحديث عن الأول أو لألحقنَّك بأرض القردة[٥].

وكان مآل ما كتب من أحاديث هو الإحراق: فقد روي أنّ أبا بكر قد أحرق مجموعة من الأحاديث كما حدّثت بذلك ابنته عائشة، قالت: جمع أبي

---

(١) كنز العمال ١٠/ ٢٩٣.
(٢) البداية والنهاية ٨/ ١١٥
(٣) جامع معمر بن راشد الملحق بمصنَّف عبد الرزاق ١١/ ٢٦٢.
(٤) البداية والنهاية ٨/ ١١٥.
(٥) البداية والنهاية ٨/ ١١٥.

الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلّب كثيراً. قالت: فغمَّني، فقلت: أتتقلّب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بُنيَّة، هلمّي الأحاديث التي عندك. فجئته بها، فدعا بنار فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت، ولم يكن كما حدّثني، فأكون قد نقلت ذاك[١].

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن القاسم بن محمد أنّ عمر بن الخطاب بلغه أنّه قد ظهر في أيدي الناس كتب، فاستنكرها، وكرهها، وقال: أيّها الناس، إنّه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب؛ فأحبُّها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقينّ أحد عنده كتاب إلّا أتاني به، فأرى فيه رأيي، قال: فظنّوا أنّه يريد أن ينظر فيها، ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار، ثم قال: أمنية كأمنية أهل الكتاب[٢].

وروي عن أبي موسى الأشعري نفس الفعل: عن أبي بردة قال: كان أبو موسى يحدّثنا بأحاديث، فنقوم أنا ومولى لي فنكتبها، فحدّثنا يوما بأحاديث فقمنا لنكتبها، فظنّ أنا نكتبها، فقال: أتكتبان ما سمعتما مني؟ قالا: نعم..قال: فجيئاني به. فدعا بماء فغسله، وقال: احفظوا كما حفظنا[٣].

والذي يظهر أنّ الغرض من هذه الحرب هو محاربة كل ما روي في

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٥.
(٢) تقييد العلم: ٥٢.
(٣) تقييد العلم: ٤٠.

فضائل أهل البيت عليهم السلام، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت بيت النبي صلى الله عليه، فاستاذنا على عبد الله فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيها ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن انظر فيها، فإن فيها أحاديث حساناً. قال: فجعل يميثها فيها، ويقول: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هُـذَا الْقُرْآنَ**﴾، القلوب أوعية، فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه[1].

فكيف يمكن أن تصل مثل هذه الأحاديث لكلّ الشيعة في ذلك الزمن مع هذا المنع والتشديد؟

ثانيا: إنّ حملة علوم أهل البيت عليهم السلام ورواة حديثهم لم يكونوا ظاهرين، بل كانوا متخفّين بين الناس، وكانت التقيّة هي دأبهم، ولذلك لم يكن بمقدورهم بثّ ما حملوه من علم ونشره بين الناس.

وقد روت كتب العامّة والخاصّة نصّا عن الإمام الباقر عليه السلام يصوّر بدقّة ما جرى في ذلك العصر، قال عليه السلام: ما لقينا من ظلم قريش إيّانا وتظاهرهم علينا وما لقي شيعتنا ومحبّونا من النّاس، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبض وقد أخبر أنّا أولى النّاس بالناس، فتمالأت علينا قريش حتّى أخرجت الأمر عن معدنه، واحتجّت على الأنصار بحقّنا وحجّتنا ثم تداولتها قريش واحد بعد واحد حتى

(١) تقييد العلم: ٥٤.

رجعت إلينا، فنكثت بيعتنا ونصبت الحرب لنا ولم يزل صاحب الأمر في صعود كئود حتى قُتل، فبويع الحسن ابنه وعوهد ثم غُدر به وأسلم ووثب عليه أهل العراق حتّى طُعن بخنجر في جنبه ونُهبت عسكره وعولجت خلاليل أمّهات أولاده، فوادع معاوية وحقن دمه ودماء أهل بيته وهم قليل حقّ قليل، ثم بايع الحسين عليه السلام من أهل العراق عشرون ألفا ثم غدروا به وخرجوا عليه وبيعته في أعناقهم وقتلوه، ثم لم نزل -أهل البيت- نستذلّ ونستضام ونُقصىٰ ونُمتهن ونُحرم ونُقتل ونُخاف ولا نأمن على دمائنا ودماء أوليائنا، ووجد الكاذبون الجاحدون لكذبهم وجحودهم موضعا يتقرّبون به إلى أوليائهم وقضاة السوء وعمّال السوء في كل بلدة، فحدّثوهم بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، ورووا عنّا ما لم نقله وما لم نفعله ليبغّضونا إلى النّاس، وكان عظم ذلك وكبره زمن معاوية بعد موت الحسن عليه السلام، فقتلت شيعتنا بكل بلدة، وقطّعت الأيدي والأرجل على الظنّة، وكان من يُذكَر بحبّنا والانقطاع إلينا سجن أو نهب ماله أو هدمت داره، ثمّ لم يزل البلاء يشتدّ ويزداد إلى زمان عبيد الله بن زياد قاتل الحسين عليه السلام، ثمّ جاء الحجّاج فقتلهم كل قتلة، وأخذهم بكلّ ظنّة وتهمة، حتّى أنّ الرجل ليقال له زنديق أو كافر أحبّ إليه من أن يقال شيعة علي، وحتّى صار الرجل الذي يذكر بالخير -ولعلّه يكون ورعا صدوقا- يحدّث بأحاديث عظيمة عجيبة من تفضيل بعض من قد سلف من الولاة ولم يخلق الله تعالى شيئا منها ولا كانت ولا وقعت، وهو يحسب أنّها حقّ لكثرة من قد رواها ممن لم يعرف

بكذب ولا بقلّة ورع[١].

فهذا الخبر يكشف بوضوح ما جرى في تلك العصور، وكيف أنّ مجرّد التسمية بـ(الشيعي) أي الانتساب لأهل البيت عليهم السلام يعتبر جريمة أعظم من الكفر والزندقة، فكيف بنشر أحاديثهم التي تتحدّث عن إمامتهم ووجوب طاعتهم؟!

ثالثا: من يقرأ تاريخ التشيّع في القرون الأولى لا سيما قبل زمن الإمام الصادق عليه السلام يجد أنّ عدد الشيعة كان قليلا جدّا، وزيادة على قلّتهم كانوا مشتّتين في الآفاق ومفرّقين في البلدان، فلم يكن لهم تجمّع خاصّ بهم يخوّل لهم تداول الحديث بسهولة، فبعضهم كان من أهل الحجاز قريبا من المعصومين عليهم السلام، وبعضهم كان في العراق، وآخرون في بلاد فارس ونواحيها.

وقد روى الكشّي بسنده عن حمران بن أعين رواية بليغة تصف قلّة عدد الشيعة في ذلك الزمن: قلت لأبي جعفر عليه السلام ما أقلّنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها[٢].

بل كان الواحد من الشيعة لا يأمن من رواية الحديث داخل بيته لاحتمال كونه مخترقا من عيون السلطة آنذاك، فلذلك لم يكن بإمكان الشيعي أن يحدّث بما يعتقد حتّى في داخل بيته، وقد صوَّر لنا المدائني المتوفّى سنة ٢٢٥هـ هذه

(١) شرح نهج البلاغة ١١/ ٤٣.
(٢) اختيار معرفة الرجال ١/ ٣٧.

الحالة فقال: فلم يكن البلاء أشدّ ولا أكثر منه بالعراق ولا سيما بالكوفة، حتّى إنّ الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثق به فيدخل بيته فيلقي إليه سرّه ويخاف من خادمه ومملوكه، ولا يحدّثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة ليكتمنّ عليه[1].

رابعا: إنّ المتابع للحالة الفكرية في القرن الأوّل والثاني يجد أنّ عامّة النّاس من غير الشيعة كانوا على قسمين: إمّا نواصب يبغضون عليّا عليه السلام ويلعنونه ويتبرّؤون منه، وإمّا يرون إسلامه وإيمانه لكن لا يرون له أيّ فضل بل لا يرون له حتّى مجرّد شرعيّة الخلافة!

والذي يظهر من التاريخ أنّ الاعتراف بشرعيّة خلافة أمير المؤمنين عليه السلام تأخّر إلى زمن أحمد بن حنبل المتوفّى ٢٤١هـ، فقد أورد صاحب طبقات الحنابلة هذا الخبر: حدّثنا وريزة بن محمد الحمصي قال: دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل حين أظهر التربيع بعلي رضي الله عنه، فقلت له: يا أبا عبد الله، إنّ هذا لطعن على طلحة والزبير، فقال: بئسما ما قلت، وما نحن وحرب القوم وذكرها، فقلت: أصلحك الله، إنّما ذكرناها حين ربّعت بعليّ وأوجبت له الخلافة وما يجب للأئمّة قبله، فقال لي: وما يمنعني من ذلك؟ قال: قلت: حديث ابن عمر، فقال لي: عمر خير من ابنه قد رضي عليّا للخلافة على المسلمين وأدخله في الشورى، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قد سمّى نفسه أمير المؤمنين، فأقول أنا: ليس للمؤمنين

(١) شرح نهج البلاغة ١١/ ٤٥.

بأمير؟ فانصرفت عنه[١].

ومن هنا فإنّ جهد الشيعة قد انصبّ على نشر فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لدفع نصب النواصب، وتداول الأحاديث التي تثبت أصل إمامته التي يمكن أن يسلّم بها المخالف، إذ إنه ليس من المعقول أن يتحدّثوا عن عصمة وعلم غيب والحال أنّ الجوّ العام لا يقبل مجرّد الخلافة الظاهرية!

فهذه الأمور الأربعة توجب عدم سهولة تداول الأحاديث في القرون الأولى لا سيما الأحاديث المرتبطة بمقام الإمامة ولهذا خفيت على عامّة الشيعة في ذلك الزمن، وقد اعتذر الشهيد الثاني رضي الله عنه لقدماء الأصحاب بهذا العذر حيث قال: على ما يظهر من حال رواتهم ومعاصريهم من شيعتهم في أحاديثهم عليهم السلام، فإنّ كثيرا منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخفائها عليهم[٢].

وقد يُشكل على هذا الجواب بأنّ لازم خفاء مثل هذه الأمور عن أصحاب الأئمّة عليهم السلام هو عدم تواترها، فلو كانت متواترة لعلم الكلّ بذلك إذ كيف يعقل أن يكون الأمر متواترا ويجهله بعض كبار أصحاب الأئمّة عليهم السلام ؟

والجواب هو: أنّ تولّد العلم من التواتر يتوقّف على مقدّمتين، أولاهما وجود عدد كبير من المخبرين، وثانيهما أنّ مثل هذا العدد من المخبرين يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب، وبانخرام أحد المقدّمتين لا يتحقّق التواتر بالنسبة

(١) طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٣.
(٢) حقائق الإيمان ١٥١.

للمتلقّي ولا يحصل له العلم بذلك.

فلو جهل الإنسان وجود عدد من المخبرين كتوهّمه أنّ هذا الخبر رواه واحد أو إثنان كان بالنسبة إليه ظنّيا لعدم علمه بكثرة المخبرين كما أنكر بعض أهل السنّة أحاديث متواترة وردت في العترة الطاهرة عليهم السلام لعدم استقرائهم لطرقها[1]، بل قد يتعلّق الجهل بأصل الخبر كما هو الحال إذا لم يسمع أحد الخبر من أيٍّ من المخبرين، ففي عصرنا قد نجد من يجهل وقوع الحرب العالميّة الأولى أو الثانية رغم أنّها من اليقينيّات، وسواء كان الجهل بأصل وجود المخبرين أو بكثرتهم فإنّ هذا الأمر لا يضرّ بأصل التواتر، لأنّه ليس من شرط التواتر بلوغه لكلّ فرد[2].

ولو علم الإنسان بوجود عدد كبير من المخبرين، لا يحصل له العلم إلّا بتحقّق المقدّمة الثانية وهي: عدم إمكانيّة تواطؤ هؤلاء على الكذب، وحصول

(١) من الأحاديث التي لا شكّ في تواترها حديث الغدير، حيث رواه عشرات الصحابة ونقله مئات الرواة، ورغم هذا نجد أنّ ابن تيميّة الحرّاني قد ضعّف الحديث في ردّه على العلامة الحلّي رحمه الله، وقد اعتذر له الألباني بجواب يفيدنا في المقام حيث قال في سلسلته الصحيحة ٤/ ٣٤٤: إذا عرفت هذا، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحّته أنّني رأيت شيخ الإسلام ابن تيميّة، قد ضعّف الشطر الأوّل من الحديث، وأمّا الشطر الآخر فزعم أنّه كذب! وهذا من مبالغته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقّق النظر فيها، والله المستعان.

(٢) وهذا الأمر لا ينكره حتّى علماء العامّة، فقد قال الذهبي في عرض حديثه عن تواتر القراءات في سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٧١: اتصلت بخلق كثير متواترة، وليس من شرط التواتر أن يصل إلى كل الأمّة، فعند القراء أشياء متواترة دون غيرهم، وعند الفقهاء مسائل متواترة عن أئمّتهم لا يدريها القرّاء، وعند المحدّثين أحاديث متواترة قد لا يكون سمعها الفقهاء، أو أفادتهم ظنّا فقط، وعند النحاة مسائل قطعيّة، وكذلك اللغويّون، وليس من جهل علما حجّة على من علمه، وإنّما يقال للجاهل: تعلّم، وسل أهل العلم إن كنت لا تعلم، لا يقال للعالم: اجهل ما تعلم، رزقنا الله وإيّاكم الانصاف.

هذه المقدّمة لا يكون إلّا عبر الاستقراء المنطقيّ وملاحظة المخبرين كمّا وكيفا[١]، فلو لم يفحص الإنسان لا يحصل له العلم بالخبر حتّى مع معرفته بوجود مخبرين كثر.

بل قد يحيط الإنسان بالمقدّمتين إلّا أنّ هذه الإحاطة قد سبقت بشبهة، وقد نصّ الشهيد الثاني على هذا الشرط في الرعاية:...وأن لا يسبق شبهة إلى السامع أو تقليد ينافي موجب خبره: بأن يكون معتقدا نفيه، وهذا شرط اختصّ به السيد المرتضى رحمه الله وتبعه عليه جماعة من المحقّقين ، وهو جيّد في موضعه[٢].

ومن هنا نعلم أنّ جهل بعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام ببعض مقاماتهم لا يضرّ بكون هذه الأمور قد ثبتت عنهم عليهم السلام بالتواتر.

٢- الانتماءات السابقة:

من الأمور التي لها دخالة مباشرة في الاختلاف الواقع بين أصحاب الأئمّة السابقين: انتماءاتهم الدينيّة والمذهبيّة السابقة، إذ إن غالبيّة أصحاب

(١) أدرجت المتواترات ضمن الأوليّات في المنطق الأرسطي إلّا أنّ المحقّقين ناقشوا هذا الأمر وأثبتوا أنّ القضايا المتواترة ليست قضايا عقليّة أوّليّة بل هي قضايا نظريّة تتوقّف حجيّتها على الاستقراء، قال الشهيد الصدر في الأسس المنطقيّة للاستقراء ٣٨٨: وموقفنا من التصديق بأنّ الكذب لا يكون دائميّا أو التصديق بامتناع عدد كبير من الناس على الكذب هو موقفنا من التصديق بأنّ الاتفاق (الصدفة النسبيّة) لا يكون دائميّا، فهو في الحقيقة تصديق استقرائيّ وليس تصديقا عقليّا أوّليّا،..، والقضيّة المتواترة في رأينا ليست إلّا قضيّة استقرائيّة تقوم على أساس المناهج الاستقرائيّة في الاستدلال كالقضايا التجريبيّة والحدسيّة، فهي نتيجة للدليل الاستقرائي.

(٢) الرعاية ٦٤؛ وقد فصّل السيد المرتضى رحمه الله في هذا الشرط فقال في كتابه الذريعة ٢/ ٤٩١: لا بد من شرط نختص نحن به، وهو أن يكون من أخبر بالخبر الذي فعل الله تعالى عنده العلم الضروري لم يسبق بشبهة أو تقليد إلى اعتقاد نفي موجب الخبر، لأنّ هذا العلم إذا كان مستندا إلى العادة وليس بموجب عن سبب، جاز في شروطه النقصان والزيادة بحسب ما يعلم الله تعالى من المصلحة

الأئمة الأطهار عليهم السلام في القرن الأوّل والثاني لم يولدوا على التشيّع، بل عرفوا الأمر فيما بعد واستبصروا للحقّ، ومن الطبيعي أن يؤثّر هذا الشيء في ارتكازات الراوي وفهمه للأمور.

فمثلا نجد أنّ فقيه أهل البيت عليهم السلام زرارة بن أعين رضي الله عنه قد كان في بدء أمره ينكر جملة من الأمور التي يسمعها عن الأئمّة عليهم السلام وذلك لكونه سنيّ الأصل: فقد روى الصفار رضي الله عنه بسند معتبر عن زرارة، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام فسألني: ما عندك من أحاديث الشيعة؟ قلت: إنّ عندي منها شيئا كثيرا قد هممت أن أوقد لها نارا ثم أحرقها، قال: ولم؟ هات ما أنكرت منها، فخطر على بالي الآدمون، فقال لي: ما كان علم الملائكة حيث قال: ﴿**أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ**﴾[1].

وقد علّق العلامة المجلسي رضي الله عنه بتعليق مفيد في المقام حيث قال: لعلّ زرارة كان ينكر أحاديث من فضائلهم لا يحتملها عقله، فنبهّه عليه السلام بذكر قصّة الملائكة وإنكارهم فضل آدم عليهم وعدم بلوغهم إلى معرفة فضله، على أنّ نفي هذه الأمور من قلّة المعرفة ولا ينبغي أن يكذّب المرء بما لم يحط به علمه، بل لا بدّ أن يكون في مقام التسليم، فمع قصور الملائكة مع علوّ شأنهم عن معرفة آدم لا يبعد عجزك عن معرفة الأئمّة عليهم السلام[2].

(١) بصائر الدرجات ٢٥٦.
(٢) بحار الأنوار ٢٥/ ٢٨٣.

بل كان هذا الإنكار يشمل حتّى الأحكام الشرعية التي تخالف ما في أيدي العامّة في ذلك الزمن، وقد روى الكليني ﵀ بسند صحيح رواية مهمّة تصوّر حقيقة الحال: عن زرارة قال: سألت أبا جعفر ﵇ عن الجدّ فقال: ما أجد أحدا قال فيه إلّا برأيه، إلّا أمير المؤمنين ﵇، قلت: أصلحك الله، فما قال فيه أمير المؤمنين ﵇؟ قال: إذا كان غدا فالقني حتّى أقرئكه في كتاب، قلت: أصلحك الله، حدّثني فإنّ حديثك أحبّ إليّ من أن تقرئنيه في كتاب، فقال لي الثانية: اسمع ما أقول لك، إذا كان غدا فألقني حتّى أقرئكه في كتاب، فأتيته من الغد بعد الظهر وكانت ساعتي التي كنت أخلو به فيها بين الظهر والعصر، وكنت أكره أن أسأله إلّا خاليا خشية أن يفتيني من أجل من يحضره بالتقيّة، فلمّا دخلت عليه أقبل على ابنه جعفر ﵇، فقال له: أقرئ زرارة صحيفة الفرائض، ثمّ قام لينام، فبقيت أنا وجعفر ﵇ في البيت، فقام فأخرج إليّ صحيفة مثل فخذ البعير، فقال: لست أقرئكها حتى تجعل لي عليك الله أن لا تحدّث بها تقرأ فيها أحدا أبدا حتّى آذن لك، ولم يقل : حتى يأذن لك أبي، فقلت: أصلحك الله، ولم تضيّق عليّ ولم يأمرك أبوك بذلك؟ فقال لي: ما أنت بناظر فيها إلّا على ما قلت لك، فقلت: فذاك لك، وكنت رجلا عالما بالفرائض والوصايا بصيرا بها حاسبا لها، ألبث الزمان أطلب شيئا يلقي عليّ من الفرائض والوصايا لا أعلمه فلا أقدر عليه، فلمّا ألقى إليّ طرف الصحيفة إذا كتاب غليظ يعرف أنّه من كتب الأولين، فنظرت فيها فإذا فيها خلاف ما بأيدي الناس من الصلة والأمر

بالمعروف الذي ليس فيه اختلاف، وإذا عامّته كذلك، فقرأته حتى أتيت على آخره بخبث نفس وقلّة تحّفظ وسقام رأي، وقلت وأنا أقرؤه: باطل، حتّى أتيت على آخره ثم أدرجتها ودفعتها إليه، فلمّا أصبحت لقيت أبا جعفر عليه السلام فقال لي: أقرأت صحيفة الفرائض؟ فقلت: نعم، فقال: كيف رأيت ما قرأت؟ قال: قلت: باطل ليس بشيء هو خلاف ما الناس عليه، قال: فإنّ الذي رأيت والله يا زرارة هو الحقّ، الذي رأيت إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخطّ علي عليه السلام بيده، فأتاني الشيطان فوسوس في صدري فقال: وما يدريه أنّه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخطّ علي عليه السلام بيده، فقال لي قبل أن أنطق: يا زرارة لا تشكّنّ، وَدَّ الشيطان والله إنّك شككت، وكيف لا أدري أنّه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخطّ علي عليه السلام بيده، وقد حدّثني أبي عن جدّي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام حدّثه ذلك، قال: قلت: لا، كيف جعلني الله فداك؟ وندمت على ما فاتني من الكتاب، ولو كنت قرأته وأنا أعرفه لرجوت أن لا يفوتني منه حرف[1].

ومن يقرأ في سيرة أصحاب الأئمّة عليهم السلام يجد أنّ كثيرا منهم كانوا متشيّعين، كبقيّة أبناء أعين: حمران، وبكير، وعيسى، وعبد الملك، وعبد الجبار، وهشام بن الحكم المتكلّم المشهور، والطيّار صاحب المناظرات، ومنصور بن حازم، وغيرهم من كبار رواة الأخبار الذين ملأت رواياتهم الخافقين.

(١) الكافي ٧/ ٩٤.

٣- التأثّر بأجواء المخالفين:

من الأمور الأخرى المؤثّرة: الجوّ العام الذي يعيشه الرواة، فهم يولدون عادة ويعيشون في أجواء مخالفيهم، بل ويتتلمذون عندهم ويأخذون منهم كثيرا، وهذا يؤثّر كثيرا على الخلفيّة الفكريّة للرواة، إذ إنهم سيفهمون الروايات والأخبار بالخلفية التي تكوّنت في المجتمع الذي كانوا يعيشون فيه، وستكون الارتكازات والتبادرات والانصرافات التي استقوها من بيئتهم هي الحاكمة على ذوقهم العام.

فمن الشواهد على هذا ما رواه الكشّي عن الفضل بن شاذان قال: سأل أبي ﷺ محمد بن أبي عمير، فقال له: إنّك قد لقيت مشايخ العامّة فكيف لم تسمع منهم؟ فقال: قد سمعت منهم، غير أنّي رأيت كثيرا من أصحابنا قد سمعوا علم العامّة وعلم الخاصّة، فاختلط عليهم حتّى كانوا يروون حديث العامّة عن الخاصّة وحديث الخاصّة عن العامّة، فكرهت أن يختلط عليّ، فتركت ذلك وأقبلت على هذا[1].

وهذا الخبر يحوي أمرين مهمّين:

أوّلا: إنّ الرواية عن العامّة والسماع منهم كان أمرا مألوفا عند متقدّمي الأصحاب، بحيث من النادر أن تجد من لم يرو عنهم، ولهذا سجّل شاذان استغرابه من تصرّف ابن أبي عمير ﷺ لكونه مخالفا للمألوف.

(١) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٨٥٥.

ثانيا: إنّ نتيجة هذا التداخل هو التأثّر بمرويات العامّة، بل الخلط بين رواياتهم وروايات الخاصة، وهذا النحو من التأثّر ليس محصورا في بضعة أفراد، بل يشمل نسبة كبيرة من الرواة بدليل تعبير شاذان بقوله: "كثيرا من أصحابنا".

ويؤيّده ما رواه الكشّي مسندا عن صفوان ، قال: كان يجلس حمران مع أصحابه فلا يزال معهم في الرواية عن آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم فإن خلطوا في ذلك بغيره ردهم إليه، فان صنعوا ذلك عدل ثلاث مرات قام عنهم وتركهم[1].

ولذلك نجد أنّ فهم بعض الأصحاب لمقامات الآل الكرام عليهم السلام يكون مشوّشا نتيجة ما ورثوه من تشبّعهم بثقافة العامّة، ومن باب المثال ننقل رواية رواها الصفار رضي الله عنه في البصائر عن أبي حمزة الثمالي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ**﴾ ولا محدّث ﴿**إِلا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**﴾، فقلت: وأيّ شيء المحدّث؟ قال: ينكت في أذنه فيسمع طنينا كطنين الطست، أو يقرع على قلبه فيستمع وقعا كوقع السلسلة على الطست، فقلت: نبيّ؟ فقال: لا، مثل الخضر ومثل ذي القرنين[2].

فمن الواضح في هذا الخبر أنّ أبا حمزة الثمالي رضي الله عنه على جلالة قدره ورفعة شأنه وقربه من الأئمّة عليهم السلام ، إلّا أنّه فسّر كونهم محدّثون بالنبوّة، وهذا الارتكاز لا وجود له إلّا عند العامّة الذين يعتبرون كلّ صلة بين الإنسان والملائكة هي

(١) اختيار معرفة الرجال ١٢/ ٤١٥.
(٢) بصائر الدرجات ٣٩٣.

نبوّة، قال ابن حزم: ولم يدّع أحد أنّ الله تعالى أرسل امرأة، وإنّما الكلام في النبوّة دون الرسالة، فوجب طلب الحق في ذلك بأن ينظر في معنى لفظة النبوّة في اللّغة التي خاطبنا الله بها عزّ وجل، فوجدنا هذه اللفظة مأخوذة من الإنباء وهو الإعلام، فمن أعلمه الله عزّ وجل بما يكون قبل أن يكون أو أوحى إليه منبّئا له بأمر ما فهو نبي بلا شك[1].

وبناء على هذا التزم بعضهم بنبوّة مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم وأمّ موسى وأمّ إسحاق بحجّة أنّ القرآن قد أثبت لهنّ الوحي وهو مساوق لثبوت النبوّة.

٤- اختلاف القابليّات:

إضافة إلى ما تقدّم فإنّ هناك أمرا آخر له تأثير مباشر وهو اختلاف قابليّات الأصحاب، إذ إنهم لم يكونوا متساوين في تسليمهم وانقيادهم للأئمّة عليهم السلام وبالتالي في تصديقهم لما يرد عنهم عليهم السلام، ولذلك كان تعاطيهم مع المضامين التي يتلقّونها من الأئمّة عليهم السلام مختلفا باختلاف القابليّات.

ومن يقرأ روايات أهل البيت عليهم السلام يجد إشارة واضحة لهذا الأمر:

فمنها ما روي عن الأصبغ بن نباته، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: سمعته يقول: إنّ حديثنا صعب مستصعب خشن مخشوش فانبذوا إلى الناس نبذا، فمن

(١) الفصل في الملل والنحل ٥/ ١٧.

عرف فزيدوه ومن أنكر فأمسكوا، لا يحتمله إلّا ثلاث: ملك مقرب أو نبيّ مرسل أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان[١].

ومنها ما روي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: إنّ حديثنا هذا تشمئز منه قلوب الرجال فمن أقرّ به فزيدوه ومن أنكره فذروه[٢].

ومن هنا نجد أنّ بعض الرواة لم تكن عندهم قابليّة التصديق بمقامات أهل البيت عليهم السلام رغم أنّهم من خلّص شيعته:

فمن الشواهد على ذلك ما روي عن أبي الصلت الهروي خادم الإمام الرضا عليه السلام: قلت للرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله، ما شيء يحكيه عنكم الناس؟ قال: وما هو؟ قلت: يقولون: إنّكم تدّعون أنّ الناس لكم عبيد، فقال: اللهمّ فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت شاهد بأنّي لم أقل ذلك قطّ ولا سمعت أحدا من آبائي عليهم السلام قال قطّ، وأنت العالم بما لنا من المظالم عند هذه الأمّة، وإنّ هذه منها، ثمّ أقبل عليّ فقال: يا عبد السلام، إذا كان النّاس كلّهم عبيدنا على ما حكوه عنّا، فممّن نبيعهم؟ فقلت: يا ابن رسول الله صدقت، ثم قال: يا عبد السلام أمنكر أنت لما أوجب الله عز وجل لنا من الولاية كما ينكره غيرك؟ قلت: معاذ الله بل أنا مقرّ بولايتك[٣].

أقول: رغم قرب أبي الصلت من الإمام عليه السلام إلّا أنّه حمل عبوديّة الناس

(١) بصائر الدرجات ٤٢.
(٢) بصائر الدرجات ٤٣.
(٣) عيون أخبار الرضا ٢/ ١٩٧.

لهم على المعنى الظاهري فلذلك أجابه الإمام بما يتلاءم مع فهمه، ولم تكن عنده قابليّة استيعاب أنّ الناس لهم عبيد بمعنى أنّهم مأمورون بطاعتهم والانقياد إليهم كما ينقاد العبد لمولاه.

ومن الشواهد على ذلك ما رواه ثقة الإسلام الكليني رضي الله عنه عن زرارة بن أعين: كنت قاعدا عند أبي عبد الله عليه السلام أنا وحمران بن أعين، فقال له حمران: ما تقول فيما يقول زرارة وقد خالفته فيه؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما هو؟ قال: يزعم أنّ مواقيت الصلاة كانت مفوضة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي وضعها، فقال أبو عبد الله عليه السلام: فما تقول أنت؟ قلت: إنّ جبرئيل عليه السلام أتاه في اليوم الأوّل بالوقت الأوّل وفي اليوم الأخير بالوقت الأخير، ثمّ قال جبرئيل عليه السلام: ما بينهما وقت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا حمران، إنّ زرارة يقول: إنّ جبرئيل عليه السلام إنّما جاء مشيرا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصدق زرارة، إنّما جعل الله ذلك إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه، وأشار جبرئيل عليه السلام به عليه[1].

أقول: إنّ حمران بن أعين رضي الله عنه -على عظمة مكانته عند الأئمّة عليهم السلام -كان مختلفا مع أخيه زرارة رضي الله عنه في قضيّة التفويض لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يكن مستوعبا لحقيقة ولايتهم التشريعية متصوّرا لحقيقتها، وهذا ما جعل الإمام عليه السلام يعيد صياغة جواب زرارة بصورة يستطيع حمران قبولها.

ومن الشواهد عن ابن أبي عمير عن ابن المغيرة قال: كنت عند أبي

(١) الكافي ٣/ ٢٧٣.

الحسن عليه السلام أنا ويحيى بن عبد الله بن الحسن، فقال يحيى: جعلت فداك إنّهم يزعمون أنّك تعلم الغيب، فقال: سبحان الله، ضع يدك على رأسي فوالله ما بقيت في جسدي شعرة ولا في رأسي إلّا قام، قال: لا والله ما هي إلّا رواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[1].

أقول: الظاهر أنّ السائل لم تكن عنده قابليّة استيعاب أنّ عندهم علم الغيب، وأنّهم اكتسبوا هذا العلم بطرق غير معتادة، فكان من الإمام أن خفّف عليه وطأة هذا الأمر، بأن جعل علم الغيب رواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكما رووا عنه حلالا وحراما كذلك رووا عنه من علم الغيب الذي أطلعه الله عليه.

ولهذا نجد أنّ جابر بن يزيد الجعفي رضي الله عنه كان مأمورا بكتمان عدد من أحاديثهم عليهم السلام لعدم وجود من يتحمّلها، ولذلك روى الكشّي رحمه الله عنه: رويت خمسين ألف حديث ما سمعه أحد مني[2].

وروى عنه خبرا مفصّلا، قال: حدّثني أبو جعفر عليه السلام بسبعين ألف حديث لم أحدّث بها أحدا قط، ولا أحدّث بها أحدا أبدا، قال جابر: فقلت لأبي جعفر عليه السلام جعلت فداك إنّك قد حمّلتني وقرا عظيما بما حدّثتني به من سرّكم الذي لا أحدّث به أحدا، فربما جاش في صدري حتّى يأخذني منه شبه الجنون، قال: يا جابر فإذا كان ذلك فاخرج إلى الجبّان فاحفر حفيرة ودلّ رأسك فيها، ثم

(١) بحار الأنوار ٢٥/ ٢٩٣.
(٢) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٤٤٠.

قل: حدّثني محمد بن علي بكذا وكذا[١].

بل وصل الأمر ببعضهم أن ينحرف عن التشيّع الأصيل لعدم استيعابه مثل هذه المقامات، فقد نقل أنّ كثير النوا انحرف عن الباقر عليه السلام بسبب شيء سمعه منه: روي عن محمد بن يحيى قال: قلت لكثير النوى: ما أشدّ استخفافك بأبي جعفر عليه السلام، قال: لأنّي سمعت منه شيئاً لا أحبّه أبداً، سمعته يقول: إنّ الأرض السبع تفتح بمحمّد وعترته[٢].

وكان الأئمّة عليهم السلام يفيضون على من عنده القابليّة من الرواة لتحمّل مقاماتهم، وقد نقل الشيخ الصدوق رضي الله عنه ما يدلّ صريحا على هذا، حيث روى مسندا عن علي بن الحسن بن فضال عن أبيه قال: سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت له: لم كُنّي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأبي القاسم؟ فقال: لأنّه كان له ابن يقال له قاسم فكُنّي به، قال: فقلت له يا بن رسول الله فهل تراني أهلا للزيادة؟ فقال: نعم، أما علمت أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: أنا وعليّ أبوا هذه الأمّة؟ قلت: بلى، قال: أما علمت أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أب لجميع أمّته وعلي عليه السلام فيهم بمنزلته؟ فقلت: بلى، قال: أما علمت أنّ عليّا قاسم الجنّة والنار، قلت: بلى، قال: فقيل له أبو القاسم لأنّه أبو قسيم الجنة والنار[٣].

فسؤال ابن فضّال الزيادة من الإمام عليه السلام لأهليّته دليل على أنّ هذا المعنى

(١) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٤٤١.
(٢) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٥١١.
(٣) علل الشرائع ١/ ١٢٧.

كان مشتهرا بين الأصحاب في ذلك الوقت، فكانوا يحملون جواب الأئمّة عليهم السلام على مدى قابليّة الراوي واستيعابه.

٥- الخوف من السلطة:

لا شكّ أنّ السلطات المتعاقبة كان لها دور كبير في الحالة التي مرّ بها شيعة أهل البيت عليهم السلام في زمن الأئمّة عليهم السلام، فقد اشتركت هذه الحكومات في أمر واحد وهو: محاربة كلّ ما من شأنه تقوية خطّ أهل البيت عليهم السلام وجذب الناس إليهم، ولذلك كانت الصورة التي يحاولون ترسيخها هي أنّه لا فضل لآل البيت عليهم السلام على غيرهم سوى في نسبهم الطاهر وهذا ما يشاركهم فيه غيرهم.

ولذلك كانت السلطات تحارب كلّ من يروّج لأيّ فضيلة لهم:

فمثلا نقرأ ما صنعته حكومة بني العبّاس بالعلّامة ابن السكيت، حيث نقل الذهبي قصّة قتله، قال: ويروى أنّ المتوكل نظر إلى ابنيه المعتز والمؤيّد، فقال لابن السكّيت: من أحب إليك: هما أو الحسن والحسين؟ فقال: بل قنبر، فأمر الأتراك فداسوا بطنه، فمات بعد يوم[1].

ونقل أيضا ما صنعوه بنصر بن علي الذي روى حديثا واحدا في فضل العترة عليهم السلام: عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدّثني نصر بن علي، أخبرني علي بن جعفر بن محمد حدّثني أخي موسى، عن أبيه، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن

(١) سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٣٧.

أبيه، عن جدّه أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد حسن، وحسين، فقال: "من أحبّني، وأحبّ هذين، وأباهما وأمّهما كان معي في درجتي يوم القيامة"...ثم قال عبد الله بن أحمد: لما حدث نصر بهذا أمر المتوكل بضربه ألف سوط[١].

ولم يكن الوضع أفضل في زمن الأمويّين، فقد كانت الرقابة أشدّ بكثير، ويشهد على هذا ما رواه الكشّي رحمه الله في ترجمة جابر الجعفي رضي الله عنه: دخلت على أبي جعفر عليه السلام وأنا شاب، فقال: من أنت؟ قلت: من أهل الكوفة، قال: ممّن؟ قلت: من جعفي، قال: ما أقدمك إلى ههنا؟ قلت: طلب العلم، قال: ممّن؟ قلت: منك، قال: فإذا سألك أحد من أين أنت؟ فقل: من أهل المدينة، قلت: أسألك قبل كل شيء عن هذا، أيحلّ لي أن أكذب؟ قال: ليس هذا بكذب، من كان في مدينة فهو من أهلها حتى يخرج، قال: ودفع إليّ كتابا وقال لي: إن أنت حدّثت به حتّى تهلك بنو أمية فعليك لعنتي ولعنة آبائي، وإذا أنت كتمت منه شيئا بعد هلاك بني أميّة فعليك لعنتي ولعنة آبائي[٢].

وهذه الأمور التي أمر الإمام عليه السلام جابر بكتمانها هي الأحاديث التي تحوي مقاماتهم عليهم السلام إذ إن جابراً لم يكن من رواة أحاديث الأحكام كما نصّ على ذلك النجاشي رحمه الله في ترجمته[٣]، بل ورد ما يؤكّد هذا المعنى في خبر آخر: عن عبد الحميد بن أبي العلا، قال: دخلت المسجد حين قتل الوليد، فإذا النّاس

(١) سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٠٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٤٣٨.

(٣) قال في الفهرست ١٢٨: وقلّ ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام.

مجتمعون، قال: فأتيتهم فإذا جابر الجعفي عليه عمامة خزّ حمراء، وإذا هو يقول: حدثني وصيّ الأوصياء ووارث علم الأنبياء محمد بن علي عليه السلام، قال: فقال الناس: جنّ جابر، جنّ جابر[1].

والسبب في هذا أنّ الحكّام كانوا يتذرّعون بمثل هذه الأمور للإنتقام من مخالفيهم، فينسبونهم للزندقة ثمّ يقتلونهم حدّا، ولذلك كان الأئمّة عليهم السلام يخفون مثل هذه الأمور عن عامّة شيعتهم، ويحذّرون خاصّتهم من البوح بها ونشرها بين عامّة الناس خوفا من وصول الأمر إلى الخلفاء وأزلامهم وبالتالي تعريض الأئمّة عليهم السلام وشيعتهم للموت.

ولذلك نجد بعض الأخبار تنصّ صراحة على تعمّد الأئمّة عليهم السلام اتقاء عامّة الناس واختصاص بعض شيعتهم بذلك، ومنها ما رواه الكليني قدس سره بسنده عن سدير قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزّاز وداود بن كثير في مجلس أبي عبد الله عليه السلام إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلمّا أخذ مجلسه قال: يا عجبا لأقوام يزعمون أنّا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلّا الله عزّ وجل، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة، فهربت منّي فما علمت في أيّ بيوت الدار هي، قال سدير: فلمّا أن قام من مجلسه وصار في منزله، دخلت أنا وأبو بصير وميسر وقلنا له: جعلنا فداك، سمعناك وأنت تقول كذا وكذا في أمر جاريتك ونحن نعلم أنك تعلم علما كثيرا ولا ننسبك إلى علم الغيب، قال: فقال: يا سدير، ألم تقرأ

(١) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٤٣٧ .

القرآن؟ قلت: بلى، قال: فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عزّ وجل: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ قال: قلت: جعلت فداك قد قرأته، قال: فهل عرفت الرجل؟ وهل علمت ما كان عنده من علم الكتاب؟ قال: قلت: أخبرني به؟ قال: قدر قطرة من الماء في البحر الأخضر فما يكون ذلك من علم الكتاب؟! قال: قلت: جعلت فداك، ما أقلّ هذا، فقال: يا سدير: ما أكثر هذا، أن ينسبه الله عزّ وجل إلى العلم الذي أخبرك به، يا سدير، فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عز وجل أيضا: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾، قال: قلت: قد قرأته جعلت فداك، قال: أفمن عنده علم الكتاب كلّه أفهم أم من عنده علم الكتاب بعضه؟ قلت: لا، بل من عنده علم الكتاب كلّه، قال: فأومأ بيده إلى صدره وقال: علم الكتاب والله كلّه عندنا، علم الكتاب والله كلّه عندنا[1].

٦- إلقاء الخلاف بين الشيعة:

من الأمور المهمّة جدّا في هذا الصدد، قضيّة تعمّد الأئمّة عليهم السلام إلقاء الخلاف بين شيعتهم لمصالح مهمة يعلمونها عليهم السلام، وهذه القضيّة هي أساس اختلاف حديثهم عليهم السلام وبالتالي اختلاف شيعتهم سواء في قضايا الحلال والحرام أو حتّى في جملة من القضايا المعرفيّة والتي منها موضوع الإمامة وصفات الإمام ومقاماته الغيبيّة.

---

(١) الكافي ١/ ٢٥٧.

وقد وردت روايات كثيرة عنهم تثبت هذا المعنى:

منها: ما رواه ثقة الإسلام الكليني ﵀ في الكافي: عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر ﵇ قال: سألته عن مسألة فأجابني، ثمّ جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلمّا خرج الرجلان، قلت: يا ابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه؟ فقال: يا زرارة، إنّ هذا خير لنا، وأبقى لنا، ولكن لو اجتمعتم على أمر واحد لصدّقكم الناس علينا، ولكان أقلّ لبقائنا وبقائكم[١].

ومنها: ما رواه ﵁: عن سالم أبي خديجة، عن أبي عبد الله ﵇ قال: سأله إنسان وأنا حاضر، فقال: ربّما دخلت المسجد وبعض أصحابنا يصلّون العصر وبعضهم يصلّون الظهر، فقال: أنا أمرتهم بهذا، لو صلّوا على وقت واحد عُرفوا فأخذ برقابهم[٢].

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق ﵁ بسنده: عن حريز عن أبي عبد الله ﵇ قال : قلت له: إنّه ليس شيء أشدّ عليّ من اختلاف أصحابنا، قال ذلك مِنْ قِبَلي[٣].

وقد وردت رواية تبيّن أنّ هذا الأمر غير مختصّ بالأحكام الشرعيّة بل

(١) الكافي ١/ ٦٥ .
(٢) الكافي ٣/ ٣٧٧ .
(٣) علل الشرائع ٢/ ٣٩٥ .

يشمل حتّى المعارف الأخرى، وهي ما روي في الكافي عن موسى بن أشيم قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فسأله رجل عن آية من كتاب الله عزّ وجل فأخبره بها، ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر به الأوّل، فدخلني من ذلك ما شاء الله حتى كأنّ قلبي يشرّح بالسكاكين، فقلت في نفسي: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ في الواو وشبهه وجئت إلى هذا يخطئ هذا الخطأ كلّه، فبينا أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت نفسي، فعلمت أنّ ذلك منه تقيّة، قال: ثم التفت إليّ فقال لي: يا ابن أشيم إنّ الله عزّ وجل فوّض إلى سليمان بن داود فقال: ﴿**هَٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾، وفوّض إلى نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾، فما فوّض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد فوّضه إلينا[1].

وهذا الاختلاف بين الأصحاب هو من أهم أسباب حفظ الأئمة عليهم السلام، إذ إن اختلاف الشيعة في نقلهم عن الأئمّة عليهم السلام يجعل الحكّام والمخالفين يحملون هذه المضامين على الرواة، ويتوقّفون في نسبتها لأهل البيت عليهم السلام، ولذلك نجد أنّ العامّة دائما ما يكذِّبون الرواة فيما يروونه عن الأئمّة عليهم السلام مما هو مخالف لما عندهم.

(١) الكافي ١/ ٢٦٥ .

٧- قطع الطريق أمام الغلاة:

إنّ أهمّ عائق أمام نشر أحاديث المعارف المشتملة على مقاماتهم عليهم السلام هو تمسّك الغلاة بهذه الأحاديث وبناء الأباطيل عليها، وبالتّالي إغراء الناس بغلوّهم بواسطة هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة التي حملوها على غير الوجه الذي أراده الإمام عليه السلام.

ولذلك كان الأئمّة عليهم السلام يحذّرون أصحابهم من البوح بهذه الأحاديث لهذه الفئة، وقد وردت روايات كثيرة تشير لهذا المضمون:

منها: ما رواه الكشّي رحمه الله مسندا عن المفضل بن عمر الجعفي رضي الله عنه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تفسير جابر؟ فقال: لا تحدّث به السفلة فيذيعونه، أما تقرأ في كتاب الله عز وجل: ﴿**فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ**﴾، إنّ منّا إماما مستترا، فإذا أراد الله إظهار أمره نكت في قلبه، فظهر فقام بأمر الله[1].

ومنها: ما رواه رحمه الله عن ذريح المحاربي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام بالمدينة: ما تقول في أحاديث جابر؟ قال: تلقاني بمكّة، قال: فلقيته بمكّة، فقال: تلقاني بمنى، قال: فلقيته بمنى فقال لي: ما تصنع بأحاديث جابر، ألّه عن أحاديث جابر، فإنّها إذا وقعت إلى السفلة أذاعوها[2].

أقول: لا شكّ أنّ المقصود من أحاديث جابر رضي الله عنه هي أحاديث المقامات

(١) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٤٣٩.
(٢) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٦٧١.

التي عرف بها جابر الجعفي بين العامّة والخاصّة، فإنّ الغلاة كانوا ينتحلونه ويرتكزون على مرويّاته ولذلك كثر السؤال عنها بل حتّى عن شخص جابر الجعفي رضي الله عنه.

ومنها ما رواه الصفّار بسنده عن محمد بن مسلم قال: دخلت عليه بعد ما قتل أبو الخطاب، فذكرت له ما كان يروى من أحاديثه تلك العظام قبل أن يحدث ما أحدث، فقال: فحسبك والله يا أبا محمد أن تقول فينا يعلمون الحرام والحلال وعلم القرآن وفصل ما بين الناس، فلمّا أردت أن أقوم أخذ بثوبي، فقال: يا أبا محمد وأيّ شيء الحلال والحرام في جنب العلم، إنّما الحلال والحرام في شيء يسير من القرآن[1].

أقول: النصّ صريح في أنّ حركة أبي الخطّاب التي رفعت راية الغلوّ والتأليه لأئمّة أهل البيت عليهم السلام قد ألقت بظلالها على تعاطي الأئمّة عليهم السلام مع محيطهم الخارجي بحيث نجد أنّ الإمام عليه السلام يأمر ابن المغيرة بأنّ يكتفي بالتحديث عن علمهم بالحلال والحرام والقرآن دون غيرها من المقامات الغيبيّة.

وهذا السبب هو الذي تبنّاه العلامة المامقاني رضي الله عنه لتفسير الاختلاف الحاصل بين المتقدّمين، قال:...وذلك نشأ من أئمتنا عليهم السلام، حيث إنهم لمّا وجدوا أنّ الشيطان دخل مع شيعتهم من هذا السبيل لإضلالهم -وفاء لما حلف

(١) بصائر الدرجات ٢١٥

به من إغواء عباد الله أجمعين- حذّروهم من القول في حقّهم بجملة من مراتبهم إبعادا لهم عمّا هو غلوّ حقيقة، فهم منعوا الشيعة من القول بجملة من شؤونهم حفظا لشؤون الله جلّت عظمته، حيث كان عندهم أهمّ من حفظ شؤونهم لأنّه الأصل، وشؤونهم فرع شأنه، نشأت من قربهم لديه ومنزلتهم عنده، وهذا هو الجامع بين الأخبار المثبتة لجملة من الشؤون لهم والنافية لها[1].

زبدة المقال:

ذكرنا سبعة أسباب تفسّر سبب اختلاف المتقدّمين من الشيعة في مقامات الأئمّة عليهم السلام، وبأي من هذه الوجوه يمكن تفسير كلّ رواية ظاهرها عدم إحاطة أصحاب الأئمّة عليهم السلام بجملة من شؤونهم عليهم السلام.

(١) تنقيح المقال ٢/ ٣٠٥.

١٩٨ ..... وهم القراءة المنسيّة

روايات يُتمسّك بها

تعرّضنا فيما سبق إلى كلّ ما ارتكز عليه صاحب (القراءة المنسيّة) لإثبات دعواه، وما قدّمناه كاف لإسقاط كلّ ما جاء به الرجل، إلّا أنّ هناك من حاول تقوية هذه النظرية ببعض الروايات المقتنصة من هنا ومن هناك والتي زعموا أنّها تؤيّد نظريّة (علماء أبرار) نتعرّض لبعضها ليعلم القارئ أنّ كلّ ما يطرح على أنّه دليل ليس إلّا مجرّد شبهات لا تصمد أمام البحث العلمي:

ابن أبي يعفور ونظريّة (علماء أبرار):

روى الكشّي رحمه الله: محمد بن الحسن البراثي وعثمان، قالا: حدّثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن الحجال، عن أبي مالك الحضرمي، عن أبي العباس البقباق، قال: تدارأ ابن أبي يعفور ومعلّى بن خنيس، فقال ابن أبي يعفور: الأوصياء علماء أبرار أتقياء، وقال ابن خنيس: الأوصياء أنبياء، قال: فدخلا على أبي عبد الله عليه السلام، قال: فلمّا استقرّ مجلسهما، قال: فبداهما أبو عبد الله عليه السلام فقال: يا أبا عبد الله أبرأ ممن قال: إنّا أنبياء[1].

استدلّوا بهذه الرواية على أنّ متقدّمي الأصحاب كانوا ينظرون للأئمّة عليهم السلام كمجرّد علماء أبرار لا أكثر ولا أقلّ، أي عين ما يقوله صاحب

(١) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٥١٥.

القراءة المنسيّة.

والجواب:

أوّلا: إنّ هذه الرواية بدأت بلفظ: "تدارأ" بحسب بعض نسخ اختيار معرفة الرجال، وفي البعض الآخر "تذاكر" وكلا النقلين يدلّان على حصول مناقشة بين الطرفين، وهذا ما يجعلنا نحتمل كون ما ذكره الطرفان في المذاكرة لا يعبّر عن معتقداتهما الخاصّة، إذ إن الأمر مجرّد مباحثة علميّة لا أكثر وفي هذه الأجواء تطرح كلّ مسألة للنقاش ولا يبتّ فيها إلّا بعد الرجوع لمصدر المعرفة عندهم في ذلك الزمن وهو الإمام عليه السلام.

قال المحدّث النوري رحمه الله: أمّا عن الخبر الأول، فالظاهر بل المقطوع أنّه كان بينهما بحث علميّ من دون اعتقاد كما يتفق ذلك كثيرا بين المتصاحبين اللذين منهما ابن أبي يعفور والمعلّى كما يظهر من مطاوي ما مرّ، ولو كان عن اعتقاد لقال عليه السلام أبرأ منه ولأمره عليه السلام بالرجوع واستتابه، ولتبرّأ منه لو أصرّ، وما كان ليستخدمه كل ذلك لم يكن، ويشهد لذلك كثير ممّا روي عنه في كتاب الحجة[1].

ثانيا: إنّ الإمام عليه السلام في هذا الخبر نفى أن يكون الأوصياء أنبياء، إذ إن هذا الأمر من الضروريّات التي لا يسع السكوت عنها، إلّا أنّه لم يعلّق على كلام ابن أبي يعفور، فمقتضى ما تفيده الرواية هو نفي النبوّة عنهم عليهم السلام، وإثبات ما

(١) خاتمة المستدرك ٥/ ٣١٩.

يقابل ذلك، وهو كونهم علماء أبرار، لكن لا بالمعنى الذي يزعمه المؤلف، إذ لا يستفاد من الرواية نفي عصمتهم، أو النصّ الإلهي عليهم، أو علمهم اللدنّي.

ثالثا: إنّ مقابلة النبوّة بكونهم (علماء أبرار) لا يعني عدم عصمتهم أو عدم النصّ عليهم، لأنّ العلم من المفاهيم المشكّكة فالفقيه يطلق عليه عالم، وكذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم يطلق عليه هذا اللقب ولا ينافي ذلك مقاماته الغيبيّة.

بل الظاهر أنّ التعبير بالعالم هو اصطلاح كان عند المتقدّمين يراد منه الأئمّة عليهم السلام، ويقرّب هذا أنّ ثقة الإسلام الكليني رضي الله عنه -رغم اعتقاده بالصفات فوق البشريّة- نجده أكثر من التعبير بـ"العالم" في مقدّمة كتابه الكافي:

فقد قال: وقد قال العالم عليه السلام: "من دخل في الإيمان بعلم ثبت فيه، ونفعه إيمانه، ومن دخل فيه بغير علم خرج منه كما دخل فيه"[1].

وقال: وقد قال العالم عليه السلام: "إنّ الله عز وجل خلق النبيّين على النبوّة، فلا يكونون إلّا أنبياء، وخلق الأوصياء على الوصيّة، فلا يكونون إلّا أوصياء، وأعار قوما " إيمانا " فإن شاء تمّمه لهم، وإن شاء سلبهم إياه[2].

وقال: فاعلم يا أخي أرشدك الله أنّه لا يسع أحدا "تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، إلّا على ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام: "اعرضوها على كتاب الله فما وافى كتاب الله عز وجل فخذوه، وما خالف كتاب

(١) الكافي ١/ ٧.
(٢) الكافي ١/ ٨.

الله فردوه"[١].

رابعا: إنّ جواب الإمام عليه السلام قد يكون تقيّة، إذ إن راوي الخبر هو "أبو العبّاس البقباق"، وهذا الرجل وإن كان من الخاصّة إلّا أنّ الظاهر من بعض القرائن أنّ الأئمّة كانوا يتّقون منه ولا يبوحون بمقاماتهم.

يشهد لهذا ما رواه الكشّي بسنده: عن عبيد بن زرارة قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعنده البقباق، فقلت له: جعلت فداك رجل أحبّ بني أميّة أهو معهم؟ قال: نعم، قلت رجل أحبّكم أهو معكم؟ قال: نعم، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: فنظر إلى البقباق فوجد منه غفلة، ثم أومى برأسه نعم[٢].

فتأكيد الراوي على وجود "البقباق" في هذا المجلس، ونصّه على حرص الإمام عليه السلام على عدم إسماعه الجواب، وتعمّد الإمام عليه السلام الإجابة بالإشارة على السؤال مع تعمّد الراوي نقل هذه الجزئيّة دليل على أنّ هذا الرجل لم يكن مؤهّلا لسماع هذه الحقيقة، ومن باب أولى ليس مؤهّلا لسماع مقامات الأئمّة الشامخة التي لا يحتملها إلّا نبي مرسل أو ملك مقرّب أو رجل امتحن الله قلبه بالإيمان كما نطقت به الأخبار.

ابن أبي عمير والعصمة:

ما رواه الصدوق رضي الله عنه: حدثنا محمد بن علي ماجيلويه رحمه الله قال: حدّثنا

(١) الكافي ١/ ٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٦٢٧.

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، قال: ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي له شيئا أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام، فإنّي سألته يوما عن الامام أهو معصوم؟ فقال: نعم، فقلت: فما صفة العصمة فيه؟ وبأيّ شيء تُعرَف؟ فقال: إنّ جميع الذنوب لها أربعة أوجه ولا خامس لها: الحرص، والحسد، والغضب، والشهوة، فهذه منفية عنه لا يجوز أن يكون حريصا على هذه الدنيا وهي تحت خاتمه لأنه خازن المسلمين، فعلى ماذا يحرص؟ ولا يجوز أن يكون حسودا لأنّ الإنسان إنّما يحسد من فوقه وليس فوقه أحد، فكيف يحسد من هو دونه؟ ولا يجوز أن يغضب لشيء من أمور الدنيا إلّا أن يكون غضبه لله عز وجل، فإنّ الله عز وجل قد فرض عليه إقامة الحدود وأن لا تأخذه في الله لومة لائم ولا رأفة في دينه حتّى يقيم حدود الله عز وجل، ولا يجوز له أن يتّبع الشهوات ويؤثر الدنيا على الآخرة لأنّ الله عزّ وجل حبّب إليه الآخرة كما حبّب إلينا الدنيا فهو ينظر إلى الآخرة كما ننظر إلى الدنيا، فهل رأيت أحدا ترك وجها حسنا لوجه قبيح وطعاما طيبا لطعام مر وثوبا لينا لثوب خشن ونعمة دائمة باقية لدنيا زائلة فانية؟[1].

وهذه الرواية قد تمسّك بها البعض لنفي العصمة عن الأئمّة عليهم السلام، إذ كيف يعقل أنّ مثل ابن أبي عمير يجهل كون الأئمّة عليهم السلام معصومون فيسأل هشام بن الحكم عن ذلك؟!

(١) معاني الأخبار ١٣٣.

والجواب:

أوّلا: إنّنا نجهل تاريخ ابن أبي عمير بالتفصيل، فلعلّ الرجل كان سنيّا في بدء أمره كما هو حال كثير من أصحاب الأئمّة عليهم السلام، فتكون هذه الحادثة قد وقعت في أوائل معرفة الرجل للأمر، ومن الطبيعي أنّه لن يحيط بكلّ الحقائق منذ أوّل يوم، بل تكون القضيّة تدريجيّة.

ثانيا: من يقرأ تاريخ هشام بن الحكم رضي الله عنه يجد أنّ الرجل كان صاحب مدرسة فكريّة كاملة وكان صاحب نظرات قوية خاصّة، ومن يقرأ الروايات التي تحكي مناظراته مع الخصوم يتضح له هذا الأمر.

إذا علمت هذه المقدّمة، فيحتمل أنّ ابن أبي عمير كان يحتمل أنّ لهشام نظراً خاصّا في عصمة الأئمّة عليهم السلام وسعة دائرتها ولهذا توجّه له بالسؤال عن صفة العصمة وعلاماتها.

ثالثا: أنّ سؤال ابن أبي عمير رضي الله عنه لم يكن حول إثبات عصمة الإمام عليه السلام بل كان حول صفة العصمة وعلاماتها، والسبّب في هذا السؤال أنّ هشام بن الحكم رضي الله عنه كان معروفاً بإقامته للأدلّة العقليّة بخلاف غيره الذين كانوا يستدلّون بالآثار، ولهذا قال في حقّه ابن النديم رحمه الله: من متكلّمي الشيعة، ممّن فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب بالنظر[1].

ومن هنا كان جواب هشام بن الحكم رضي الله عنه يدور حول إثبات العصمة

(١) الفهرست ٢٢٣.

ببرهان عقليّ، وهو ما اصطلح عليه عندهم ببرهان السبر والتقسيم، ولم يستشهد بآية أو رواية لإثبات العصمة.

بين صاحب الطاق وزيد عليه السلام:

روى الشيخ الكليني رحمه الله في الكافي عن: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان قال: أخبرني الأحول: أنّ زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام بعث إليه وهو مستخف، قال: فأتيته فقال لي: يا أبا جعفر ما تقول إن طرقك طارق منّا أتخرج معه؟ قال: فقلت له: إن كان أباك أو أخاك، خرجت معه، قال: فقال لي: فأنا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم فاخرج معي، قال: قلت: لا، ما أفعل جعلت فداك، قال: فقال لي: أترغب بنفسك عنّي؟ قال: قلت له: إنّما هي نفس واحدة فإن كان لله في الأرض حجّة فالمتخلّف عنك ناج والخارج معك هالك، وإن لا تكن لله حجّة في الأرض فالمتخلّف عنك والخارج معك سواء، قال: فقال لي: يا أبا جعفر، كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة، ويبرّد لي اللقمة الحارة حتّى تبرد شفقة علي، ولم يشفق عليّ من حرّ النار، إذا أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟ فقلت له: جعلت فداك، من شفقته عليك من حرّ النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار، ثمّ قلت له: جعلت فداك أنتم أفضل أم الأنبياء؟ قال: بل الأنبياء، قلت: يقول يعقوب ليوسف: ﴿**قَالَ يَا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ**

﴿كَيْدًا﴾ يخبرهم حتّى كانوا لا يكيدونه ولكن كتمهم ذلك فكذا أبوك كتمك لأنّه خاف عليك، قال: فقال: أما والله لئن قلت ذلك لقد حدّثني صاحبك بالمدينة أنّي أقتل وأصلب بالكناسة وأنّ عنده لصحيفة فيها قتلي وصلبي، فحججت فحدّثت أبا عبد الله عليه السلام بمقالة زيد وما قلت له، فقال لي: أخذته من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ومن فوق رأسه ومن تحت قدميه، ولم تترك له مسلكا يسلكه[1].

والإشكال في هذه الرواية هو كيف يجهل مثل زيد بن علي عليه السلام بالإمامة وينفي وجود إمام مفترض الطاعة في أهل البيت عليهم السلام وينكر ذلك مع كونه ابن إمام وأخ إمام؟!

والجواب:

أوّلا: إنّ تفاصيل هذه الرواية مضطربة، فرواية الكليني رضي الله عنه تتحدّث عن لقاء دار بين صاحب الطاق وزيد بن علي عليه السلام في العراق، في حين روى الكشّي رضي الله عنه روايتين فيهما أنّ هذه الحادثة حصلت بمحضر الإمام الصادق عليه السلام أي بالمدينة المنوّرة:

فقد روى مرسلا: وذكر أنّ مؤمن الطاق قيل له: ما الذي جرى بينك وبين زيد بن علي في محضر أبي عبد الله عليه السلام ؟ قال: قال زيد بن علي: يا محمد بن علي بلغني أنّك تزعم أنّ في آل محمد إماما مفترض الطاعة؟ قال: قلت نعم

(١) الكافي ١/ ١٧٤.

وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارّة فيبردها بيده ثم يلقمنيها، أفترى أنّه كان يشفق عليّ من حرّ اللقمة ولا يشفق عليّ من حرّ النار؟ قال: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة لا ولله فيك المشيّة، فقال أبو عبد الله عليه السلام أخذته من بين يديه ومن خلفه فما تركت له مخرجا[1].

وروى مسندا: عن أبي مالك الأحمسي، قال: حدّثني مؤمن الطاق واسمه محمد بن علي بن النعمان أبو جعفر الأحول، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل زيد بن علي، فقال لي: يا محمد أنت الذي تزعم أنّ في آل محمد إماما مفترض الطاعة معروفا بعينه؟ قال: قلت: نعم، كان أبوك أحدهم، قال: ويحك، فما كان يمنعه من أن يقول لي؟ فوالله لقد كان يؤتى بالطعام الحار فيقعدني على فخذه ويتناول البضعة فيبردها ثم يلقمنيها، أفتراه كان يشفق عليّ من حرّ الطعام ولا يشفق عليّ من حرّ النار؟ قال: قلت: كره أن يقول لك فتكفر، فيجب من الله عليك الوعيد، ولا يكون له فيك شفاعة، فتركك مرجئ فيك لله المشيّة وله فيك الشفاعة[2].

بل نقل ابن شهرآشوب هذه الحادثة عن زرارة بن أعين، قال: قال لي زيد بن علي عليه السلام عند الصادق عليه السلام: ما تقول في رجل من آل محمد استنصرك؟ فقلت: إن كان مفروض الطاعة نصرته وإن كان غير مفروض الطاعة فلي أن

(١) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٤٢٥.
(٢) اختيار معرفة الرجال ٢/ ٤٢٦.

أفعل ولي أن لا أفعل، فقال أبو عبد الله عليه السلام لما خرج زيد: أخذته والله من بين يديه ومن خلفه، وما تركت له مخرجا[1].

وهذا الاضطراب في التفاصيل يوجب الشكّ في أصل القصّة.

ثانيا: إنّ مقتضى رواية الكليني رضي الله عنه أنّ زيدا عليه السلام كان معتقدا بإمامة الصادق عليه السلام يشهد بذلك قوله في آخر الخبر: "لئن قلت ذلك لقد حدّثني صاحبك بالمدينة أنّي أقتل وأصلب بالكناسة وأنّ عنده لصحيفة فيها قتلي وصلبي"؛ فتسليمه بأنّه مقتول لإخبار الإمام عليه السلام وتصديقه بذلك ينافي ظاهر الخبر في أنّه لا يعلم بوجود إمامة أصلا!

فلعلّ ما ورد في آخر الخبر دليل على أنّ ما ذكره زيد هو من باب الاختبار لقدرة مؤمن الطاق على الجدل والمناظرة، خصوصا مع وجود رواية الكشّي التي ذكرت أنّ هذه المحادثة كانت بمحضر الإمام الصادق عليه السلام، فسكوت الإمام عليه السلام وتوجّه زيد عليه السلام بالخطاب لصاحب الطاق وتعقيب الإمام عليه السلام بعد ذلك كلّها قرائن على ذلك.

ثالثا: إنّ هناك روايات صحيحة صريحة تنصّ على أنّ زيداً عليه السلام كان معتقدا بالإمامة، كما دلّت على ذلك صحيحة العيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام: ولا تقولوا خرج زيد، فإنّ زيدا كان عالما وكان صدوقا ولم يدعكم إلى نفسه إنّما دعاكم إلى الرضا من آل محمد عليهم السلام ولو ظهر لوفى بما

(١) مناقب ابن شهرآشوب ١/ ٢٢٣.

دعاكم إليه[١].

وورد عن الإمام الرضا عليه السلام مخاطبا المأمون: لا تقس أخي زيدا إلى زيد بن علي، فإنّه كان من علماء آل محمد غضب لله عزّ وجل فجاهد أعداءه حتّى قتل في سبيله، ولقد حدّثني أبي موسى بن جعفر عليه السلام أنّه سمع أباه جعفر بن محمد بن علي عليهما السلام يقول: رحم الله عمّي زيدا، إنّه دعا إلى الرضا من آل محمد ولو ظفر لوفى بما دعا إليه، ولقد استشارني في خروجه فقلت له: يا عم إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب بالكناسة فشأنك، فلمّا ولّى قال جعفر بن محمد: ويل لمن سمع واعيته فلم يجبه[٢].

بل جعل الخزّاز القمّي رضي الله عنه بابا كاملا في كتابه "كفاية الأثر" جمع فيه النصوص التي وردت عن زيد عليه السلام في النصّ على الأئمّة الإثني عشر وإقراره بولايتهم والتصديق بذلك، ورواية مؤمن الطاق لا يمكن أن تعارض هذه الروايات المتضافرة، فإمّا أن نرجّح هذه الروايات لكثرتها وصحّتها، أو يرفع اليد عن ظاهر تلك الرواية كما تقدّم في الجواب السابق.

حيرة أصحاب الإمام الصادق عليه السلام:

روى الشيخ الكليني رضي الله عنه في كتابه الكافي: عن هشام بن سالم قال: كنّا بالمدينة بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام أنا وصاحب الطاق والناس مجتمعون على

(١) الكافي ٨/ ٢٦٤.
(٢) عيون أخبار الرضا ١/ ٢٢٥.

عبد الله بن جعفر أنّه صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده، وذلك أنّهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: إنّ الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة، فدخلنا عليه نسأله عمّا كنّا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ فقال: في مائتين خمسة، فقلنا: ففي مائة؟ فقال: درهمان ونصف، فقلنا: والله ما تقول المرجئة هذا، قال: فرفع يده إلى السماء فقال: والله ما أدري ما تقول المرجئة، قال: فخرجنا من عنده ضلّالا لا ندري إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقّة المدينة باكين حيارى لا ندري إلى أين نتوجه ولا من نقصد؟ ونقول: إلى المرجئة؟ إلى القدريّة؟ إلى الزيديّة؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟ فنحن كذلك إذ رأيت رجلا شيخا لا أعرفه، يومي إليّ بيده فخفت أن يكون عينا من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنّه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتّفقت شيعة جعفر عليه السلام عليه فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم فقلت للأحول: تنحّ فإنّي خائف على نفسي وعليك، وإنّما يريدني لا يريدك، فتنحّ عنّي لا تهلك وتعين على نفسك، فتنحّى غير بعيد وتبعت الشيخ وذلك أنّي ظننت أنّي لا أقدر على التخلص منه، فما زلت أتبعه وقد عزمت على الموت حتى ورد بي على باب أبي الحسن عليه السلام ثم خلّاني ومضى، فإذا خادم بالباب فقال لي: أدخل رحمك الله، فدخلت فإذا أبو الحسن موسى عليه السلام فقال لي ابتداء منه: لا إلى المرجئة ولا إلى القدريّة ولا إلى الزيديّة ولا إلى المعتزلة ولا إلى الخوارج إليّ إليّ، فقلت: جعلت فداك مضى أبوك؟ قال:

نعم، قلت: مضى موتا؟ قال: نعم، قلت: فمن لنا من بعده؟ فقال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قلت: جعلت فداك، إنّ عبد الله يزعم أنّه من بعد أبيه، قال: يريد عبد الله أن لا يعبد الله، قال: قلت: جعلت فداك فمن لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قال: قلت: جعلت فداك فأنت هو؟ قال لا، ما أقول ذلك، قال: فقلت في نفسي لم أصب طريق المسألة، ثم قلت له: جعلت فداك عليك إمام؟ قال: لا، فداخلني شيء لا يعلم إلّا الله عزّ وجل إعظاما له وهيبة أكثر ممّا كان يحلّ بي من أبيه إذا دخلت عليه، ثم قلت له: جعلت فداك أسألك عمّا كنت أسأل أباك؟ فقال: سل تخبر ولا تذع، فإن أذعت فهو الذبح، فسألته فإذا هو بحر لا ينزف، قلت: جعلت فداك شيعتك وشيعة أبيك ضلّال فألقى إليهم وأدعوهم إليك؟ وقد أخذت عليّ الكتمان؟ قال: من آنست منه رشدا فألق إليه وخذ عليه الكتمان فإن أذاعوا فهو الذبح -وأشار بيده إلى حلقه- قال: فخرجت من عنده، فلقيت أبا جعفر الأحول فقال لي: ما وراءك؟ قلت: الهدى، فحدّثته بالقصة، قال: ثم لقينا الفضيل وأبا بصير فدخلا عليه وسمعا كلامه وساءلاه وقطعا عليه بالإمامة، ثم لقينا الناس أفواجا فكلّ من دخل عليه قطع إلّا طائفة عمار وأصحابه، وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلّا قليل من الناس، فلمّا رأى ذلك قال: ما حال الناس؟ فأخبر أنّ هشاما صدّ عنك الناس، قال هشام: فأقعد لي بالمدينة غير واحد ليضربوني[1].

(١) الكافي ١/ ٣٥١.

وقد تمسّك بعضهم بهذا الخبر لإثبات أنّ الإمامة لو كانت حاضرة عند متقدّمي الأصحاب بالمعنى السائد الآن لما حصل مثل هذا الخلاف ولا احتار أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

والجواب:

أوّلا: إنّ هذه الرواية تفيد اعتقاد الشيعة بوجوب وجود إمام مفترض الطاعة في كلّ زمان، إذ لو لم يكن هذا الاعتقاد راسخا عندهم لما حصلت هذه الحيرة بينهم، إذ إن وقوعها هو فرع وجود هذا الاعتقاد وهو خلاف ما يدّعيه صاحب (القراءة المنسيّة) من كون الإمامة عندهم هي مجرّد رواية صحيحة للإسلام، ولو كانت كذلك لاكتفوا بالتراث الضخم المروي عن الإمام الصادق عليه السلام ولم يحتاجوا لغيره.

كما تثبت هذه الرواية اعتقاد الشيعة بوجوب علم الإمام بكلّ الأحكام الشرعيّة والاختلافات فيها، ولذلك نجد أنّهم رفضوا إمامة عبد الله الأفطح لجهله بحكم الزكاة عند الشيعة وعند المرجئة أيضاً.

بل إنّ هذه الرواية تثبت أنّ الإمام عليه السلام يعلم الغيب، إذ أخبر عن كلّ ما في قلب هشام بن سالم فدخلت "...فإذا أبو الحسن موسى عليه السلام فقال لي ابتداء منه: لا إلى المرجئة ولا إلى القدريّة ولا إلى الزيديّة ولا إلى المعتزلة ولا إلى الخوارج إليّ إليّ..." وهو عين ما يحاول من تمسّك بهذه الرواية نفيه وإنكاره!

ثانيا: إنّ سبب حيرة أصحاب الصادق عليه السلام مذكورة في هذا الخبر، فقد

ذكر هشام: "وذلك أنّه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتّفقت شيعة جعفر عليه السلام عليه فيضربون عنقه"، وهذا كاشف على أنّ العامل السياسي كان حاضرا بقوّة في انتقال الإمامة من الإمام الصادق إلى الإمام الكاظم عليهما السلام، والإمام الصادق عليه السلام أخفى النص على الإمام الكاظم عليه السلام حفظاً له عن القتل، وخوفاً من أخذ السلطة له وتضييقها عليه، وهذا هو سبب حيرة الشيعة بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام.

يشهد لهذا ما رواه الشيخ الطوسي رضي الله عنه في كتاب الغيبة عن أبي أيّوب الخوزي، قال: بعث إليّ أبو جعفر المنصور في جوف الليل، فدخلت عليه وهو جالس على كرسيّ، وبين يديه شمعة وفي يده كتاب، فلمّا سلّمت عليه رمى الكتاب إليّ وهو يبكي وقال: هذا كتاب محمد بن سليمان يخبرنا أنّ جعفر بن محمد قد مات، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون -ثلاثاً- وأين مثل جعفر؟! ثم قال لي: اكتب، فكتبت صدر الكتاب، ثم قال: اكتب: إن كان قد أوصى إلى رجل بعينه فقدّمه واضرب عنقه؛ قال: فرجع الجواب إليه: إنّه قد أوصى إلى خمسة، أحدهم أبو جعفر المنصور، ومحمد بن سليمان، وعبد الله وموسى ابني جعفر، وحميدة، فقال المنصور: ليس إلى قتل هؤلاء سبيل[1].

وهذا الأمر ليس له سابقة في حياة الأئمّة عليهم السلام والسبب في ذلك هو التغيّر الكبير الذي حصل في النظام السياسي، فبنو أميّة كانوا أعداء لأهل

(١) الغيبة ١٩٧.

البيت عليهم السلام ولا يعلمون عن الداخل الشيعي شيئا، بخلاف بنو العبّاس الذين كانوا من الشيعة وهم أعرف الناس بتحرّكات الأئمّة عليهم السلام وشيعتهم وطريقة تداول الإمامة، ومن هنا استعمل الأئمّة عليهم السلام أسلوبا جديدا لاتقاء شرّ الأعداء وهو ما سبّب هذه الحيرة، بل تجد في الرواية أنّ الإمام الكاظم عليه السلام لا يصرّح بإمامته حتّى لخواصّه، فقد ورد في الرواية قوله: "قلت: جعلت فداك فمن لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قال: قلت: جعلت فداك فأنت هو؟ قال لا، ما أقول ذلك".

ثالثا: يمكن أن يضاف إلى ما تقدّم أنّ منشأ حيرة أصحاب الإمام الصادق عليه السلام هو وقوع الشبهة، إذ إن الذين قالوا بإمامة عبد الله الأفطح قد بنوا على دليل شرعي عام "وذلك أنّهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: إنّ الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة"، فالقضيّة لم تكن مجرّد اختيار وترجيح شخصي بل كان كلّ طرف يسعى لتطبيق الأدلّة المتوفّرة على من يحتمل فيه كونه إمام لعدم انتشار النصّ الصريح على إمامة الكاظم عليه السلام بعينه بسبب الظروف المتقدّمة، أي أن الحيرة التي وقعت بين الشيعة لم تكن في أصل النص على الإمام، وإنما هي في الإمام المنصوص عليه من هو؟ فلا دلالة في الرواية على أنهم كانوا ينكرون النص.

والأمر الآخر هو وجود هذه السابقة الخطيرة في تاريخ التشيّع وهي ادّعاء الإمامة من قبل رجل من أهل البيت عليهم السلام، ففي السابق ادّعيت الإمامة

لبعض أبناء الأئمة الأطهار عليهم السلام، مثل: محمد بن الحنفية وزيد الشهيد وإسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام، وهؤلاء لم يدَّعوا الإمامة لأنفسهم، أمّا الآن فنحن أمام حالة جديدة تعتبر بمثابة النازلة التي ابتليت بها الطائفة المحقّة، وبالتالي فمن الطبيعي جدّا أن يوجد هذا الأمر بلبلة في أوساط الشيعة في ذلك الوقت، خصوصا مع ما تقدّم من وجود نصّ عام يحتمل فيه أن يكون عبد الله الأفطح مصداقا له.

رابعا: إنّ وجود الشبهة بين الأصحاب لا يمنع من ثبوت النص على إمامة الإمام الكاظم عليه السلام وإفادة أدلّتها للعلم واليقين، إذ إنه قد تقرّر في محلّه أنّ إفادة التواتر أو الخبر الواحد المحفوف بالقرينة القطعيّة للعلم نظريّ لا ضروريّ فلا يولّد العلم إلّا بعد الفحص والتتبّع، وما جرى بين الأصحاب ليس إلّا عمليّة فحص لتحصيل العلم، ولا شكّ أنّ الشبهة التي حصلت لبعضهم في فترة الفحص – التي لم تتجاوز الأربعين يوماً- لا تؤثّر في صحّة الأدلّة إذ إن الشبهة لا تخرج البديهيّ عن بداهته.

جهل زرارة بإمامة الكاظم عليه السلام:

روى الكشّي رضي الله عنه: عن محمد بن مسعود، قال: أخبرنا جبريل بن أحمد، قال: حدّثني محمد بن عيسى، عن يونس، عن إبراهيم المؤمن، عن نصير بن شعيب عن عمّة زرارة، قالت: لمّا وقع زرارة واشتد به، قال: ناوليني المصحف،

فناولته وفتحته فوضعه على صدره وأخذه منّي، ثم قال: يا عمّة اشهدي أن ليس لي إمام غير هذا الكتاب[١].

والمتمسّك بهذه الرواية يريد نفي وجود النصّ على الإمام الكاظم عليه السلام بدليل جهل زرارة بن أعين رضي الله عنه كبير أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وحامل علمه النصّ على الإمام الكاظم عليه السلام، فإن كان مثل زرارة رضي الله عنه يجهل بهذا الأمر فمن الذي يعلم به إذن؟!

والجواب:

أوّلا: إنّ هذه الرواية ضعيفة من جهة السند[٢]، وهي معارضة للروايات الأخرى: إذ إن ظاهر النصّ في هذه الرواية هو نفي زرارة رضي الله عنه لوجود إمام له سوى القرآن الكريم، أمّا الروايات الأخرى فإنّه يصرّح فيها بوجود إمام مفترض الطاعة إلّا أنّه لم يفصح عن اسمه ترقّبا للخبر الذي سيأتي به ابنه:

فمن الروايات ما رواه الكشّي رضي الله عنه بسنده عن علي بن يقطين، قال: لمّا كانت وفاة أبي عبد الله عليه السلام قال الناس بعبد الله بن جعفر واختلفوا: فقائل قال له، وقائل قال بأبي الحسن عليه السلام فدعا زرارة ابنه عبيدا، فقال: يا بنيّ الناس مختلفون في هذا الأمر، فمن قائل بعبد الله فإنّما ذهب إلى الخبر الذي جاء أنّ الإمامة في الكبير من ولد الإمام، فشدّ راحلتك وامض إلى المدينة حتّى تأتيني

(١) اختيار معرفة الرجال ١/ ٣٧٣.

(٢) قال السيد الخوئي رحمه الله في معجمه ٨/ ٢٣٩: وهذه الرواية أيضا ضعيفة، ولا أقلّ من جهة جهالة إبراهيم المؤمن وعمّة زرارة.

بصحّة الأمر، فشدّ راحلته ومضى إلى المدينة؛ واعتلّ زرارة فلمّا حضرته الوفاة سأل عن عبيد، فقيل: إنّه لم يقدم، فدعا بالمصحف فقال: اللهمّ إنّي مصدّق بما جاء نبيّك محمد فيما أنزلته عليه وبيّنته لنا على لسانه، وإنّي مصّدق بما أنزلته عليه في هذا الجامع، وإنّ عقيدتي وديني الذي يأتيني به عبيد ابني وما بيّنته في كتابك، فإن أمتني قبل هذا فهذه شهادتي على نفسي وإقراري بما يأتي به عبيد ابني وأنت الشهيد عليّ بذلك، فمات زرارة، وقدم عبيد، فقصدناه لنسلّم عليه، فسألوه عن الأمر الذي قصده فأخبرهم أنّ أبا الحسن عليه السلام صاحبهم[1].

وروى رضي الله عنه أيضا: عن جميل بن دراج قال: ما رأيت رجلا مثل زرارة بن أعين، إنّا كنّا نختلف إليه فما نكون حوله إلّا بمنزلة الصبيان في الكتّاب حول المعلّم، فلمّا مضى أبو عبد الله عليه السلام وجلس عبد الله مجلسه، بعث زرارة عبيدا ابنه زائرا عنه ليعرف الخبر ويأتيه بصحّته، ومرض زرارة مرضا شديدا قبل أن يوافيه عبيد، فلمّا حضرته الوفاة دعا بالمصحف فوضعه على صدره ثم قبّله، قال جميل: فحكى جماعة ممن حضره أنّه قال: اللهمّ إنّي ألقاك يوم القيامة وإمامي من ثبت في هذا المصحف إمامته، اللهمّ إنّي أحلّ حلاله وأحرّم حرامه وأومن بمحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه وخاصّه وعامّه، على ذلك أحيى وعليه أموت إن شاء الله[2].

ثانيا: إنّ هذا الخبر لا يدلّ على جهل زرارة رضي الله عنه بإمامة الإمام

(١) اختيار معرفة الرجال ١/ ٣٧١.

(٢) اختيار معرفة الرجال ١/ ٣٧٢.

الكاظم عليه السلام كما سيتضح في الجواب الآتي، بل غاية ما يستفاد منه هو سكوت زرارة عن التصريح بإمام زمانه، أمّا هل أنّ عدم التصريح هو لجهله بمن هو إمام زمانه، أو هو تقيّة منه، أو لسبب آخر، فإنّ الرواية لا تدلّ على ذلك، وكما تقرّر في علم الأصول أنّ الأفعال مجملة لكونها لا لسان لها.

ثالثا: إنّ هذا الإشكال قد طُرح وأجاب عليه الإمام الرضا عليه السلام في الرواية المعتبرة التي رواها الشيخ الصدوق رضي الله عنه عن إبراهيم بن محمد الهمداني رضي الله عنه قال: قلت للرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله أخبرني عن زرارة هل كان يعرف حق أبيك عليه السلام؟ فقال: نعم، فقلت له: فلم بعث ابنه عبيدا ليتعرّف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر بن محمد عليه السلام؟ فقال: إنّ زرارة كان يعرف أمر أبي عليه السلام ونصّ أبيه عليه، وإنّما بعث ابنه ليتعرّف من أبي عليه السلام هل يجوز له أن يرفع التقيّة في إظهار أمره ونصّ أبيه عليه، وإنّه لما أبطأ عنه ابنه طولب بإظهار قوله في أبي عليه السلام فلم يحب أن يقدم على ذلك دون أمره، فرفع المصحف وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد عليه السلام[1].

(١) كمال الدين وتمام النعمة ٧٥.

كلمة أخيرة

قد بيّنا في ضمن مطاوي الكتاب بطلان (القراءة المنسيّة)، وأنّ ما جاء به صاحبها من شواهد وقرائن لا ترقى بذاتها لإثبات هذ المدّعى، فضلا عن معارضتها لكثير من النصوص التاريخيّة التي استعرضنا جزءا منها والتي تثبت أنّ نظرة الشيعة للأئمّة عبر العصور هي أنّهم (أئمّة معصومون) لا مجرّد (علماء أبرار).

في هذا الفصل نذكر جملة من اللوازم الباطلة لهذه النظريّة والتي تصادم ما علم بالضرورة أنّه من مذهب الإمامية أعلى الله برهانهم ومع بطلان اللازم يبطل الملزوم:

خصوصيّة البيت العلوي:

بناء على نظريّة (القراءة المنسيّة) لا توجد أيّ خصوصيّة لأهل البيت عليهم السلام إذ لا مائز حقيقيّ يميّزهم عن بقيّة علماء المسلمين ولا يوجد "دافع لاختيار التشيع لأولئك الأئمّة سوى رجحان روايتهم للإسلام على الروايات الأخرى، وليس الاستناد إلى طبيعتهم فوق البشريّة"[1].

(١) القراءة المنسيّة ٤١.

ومن هنا فإنّ التزام الشيعة بخصوص الإمامة في أهل البيت عليهم السلام غير ملزم للغير الذي يرى أنّ مثل أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد أصحّ رواية من أهل البيت عليهم السلام، بل لا يوجد أيّ فارق جوهري في قضيّة الإمامة مع المذاهب الأخرى وهذا ينافي ما علم من التاريخ بالضرورة من أنّ الشيعة لهم نظرة خاصّة للإمامة، ويكفيك مصنّفات أصحاب الأئمّة عليهم السلام في هذا الباب ومناظراتهم الكثيرة فيه وأشعارهم التي يذكرون فيها خصوصيّات هذا البيت الطاهر وكمالات أهله التي بها انحصرت فيهم الإمامة.

فإذا كان أصل الإمامة محلّ اتّفاق ولا خلاف فيه فكيف يمكن تفسير هذه الحقيقة التاريخيّة المسلمّة التي تنبئ عن وجود اختلاف جوهري في عقيدة الإمامة بين الشيعة الإمامية وبقيّة طوائف المسلمين؟!

وقد علّق صاحب النظريّة على هذا اللازم بقوله: يمثّل هذا الإشكال المحور المشترك لدى كلّ من انتقد هذه النظرية، ويستبطن اذعاناً بعقيدةٍ مفادّها أنه ليس في تعاليم مدرسة أهل البيت رجحان ذاتي على تعاليم مدرسة الصحابة والخلفاء، وإنما الرجحان يعود لشخصهم ولفضائلهم فوق البشريّة؛ ومع إنكار هذه الفضائل فوق البشريّة لا يبقى وجه للرجحان. فإنَّ مَن يفكّر بهذه الطريقة يُنكر الرجحان العقلي والاستدلالي لأهل البيت على الأشاعرة والحنابلة والماتريدية وأمثالهم. في حين أن اعتبار التشيّع في نظريّة العلماء الأبرار يكون في أرجحية محتوى تعاليم أئمة أهل البيت. وبعبارةٍ أخرى إن أتباع نظرية الإمامة

القدسيّة هم من أهل التعبّد في الاعتقادات، ولا يقرّون بأرجحية تعاليم أهل البيت في المنافسة العقليّة الحرّة[١].

ويرد عليه أنّ الدين ليس كلّه خاضع للمنافسة العقليّة الحرّة، فالأحكام الشرعيّة التعبديّة لا علاقة لها بالاستنباط العقلي: فهل العقل يمكن أن يرجّح مثلا الإسبال في الصلاة على التكتّف؟ وهل يمكن للعقل أن يحدّد مدى صحّة ميراث العصبة أو حكم الكلالة أو وراثة الزوجة للعقار!.

نعم كلامه قد يكون صحيحا في دائرة مدركات العقل وهي أصول المعارف وبعض تفاصيلها، أمّا ما سواها فلا يمكن للعقل دركه وبالتالي فلا وجود لمرجّح ذاتي سوى الإيمان بسلامة القناة الرابطة بيننا وبين عالم الغيب ومن هنا احتجنا إلى اشتراط العصمة في الإمام.

والعجب ممّن يعتبر أنّ المنافسة العقليّة الحرّة هي أساس الترجيح كيف غفل عن هذه المنافسة في نظريّته ولم يناقش الأدلّة العقليّة التي أقامها أصحاب نظريّة (الأئمّة المعصومين)!.

حصر الأئمّة في اثني عشر:

بناء على نظريّة (القراءة المنسيّة) لا يوجد دليل على حصر الأئمّة في اثني عشر شخصا، إذ إن مقتضى هذه النظريّة هو أنّه لا وجود لأيّ نصّ إلهيّ على

(١) تعليقة له في الموقع الرسمي تحت عنوان: محاكمة نظريّة العلماء الأبرار!
https://ar.kadivar.com/17574/

الأئمّة عليهم السلام بأعيانهم وبالتالي فإنّ الإمامة بهذا المعنى مستمرّة إلى يومنا هذا.

وعليه فإنّ التعبير عن الشيعة الإماميّة بأنّهم اثنا عشريّة هو أمر غير صحيح طبقا لهذه النظريّة، بل إنّ اعتبار أنّ الاثني عشر هم خصوص الأئمّة المعهودين لا دليل عليه، فقد يكونون من أبناء الإمام الحسن عليه السلام أو من بقيّة أبناء الإمام الحسين عليه السلام، وهذا واضح البطلان لأنّه بهذا التقرير نشترك مع الزيديّة في عقيدتهم في الإمامة وهذا ما تنفيه الضرورة التاريخية التي تنصّ على وجود خطّ آخر يتبنّى رؤية مخالفة للإمامة يسمّى بالفرقة الزيديّة.

مع الالتفات إلى أنّ رواية الخلفاء (الاثني عشر) قد رواها السنة قبل الشيعة وأثبتوها في كتبهم ومجاميعهم الحديثيّة، بل ذكروا أنّ هذه البشارة قد سبقت بها الكتب السماوية المتقدّمة، قال ابن كثير: وفي التوراة البشارة بإسماعيل عليه السلام وأن يقيم من صلبه اثني عشر عظيما وهم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر المذكورون في حديث ابن مسعود وجابر بن سمرة[1].

وقد علّق صاحب النظريّة على كلامي بقوله: لقد أشرتُ في محاضرة العلماء الأبرار (كانون الثاني ٢٠١٧) إلى هذه القضيّة وأوضحتُها. ولكن الناقد للأسف ألّفَ كتابه من دون الإلمام بآراء الكاتب، إنّ كيان التشيّع قائم على أخذ المعارف الإسلامية عن عليّ بن أبي طالب وأهل بيت النبيّ. يزعم الناقد بأنّ الله سبحانه هو من اختار العدد الاثني عشر، ولكن لتعزيز هذا الزعم

(١) تفسير القرآن العظيم ٢/ ٣٤.

لا توجَد أيّ آية قرآنية، ولو متشابهة، ولا حتّى أيّ حديث قدسي معتبر السند (ناهيك عن المتواتر وخبر الواحد المحفوف بالقرائن القطعيّة). وعليه فإنَّ القول بأن العدد الاثنا عشر هو عدد إلهيّ هو زعم مِن دون أساس. أمّا إذا قيل بأنّ النبيّ هو من أخبر عن خلفائه الاثني عشر فسنكون بإزاء زعمٍ أهون، وإن إثباته أيسر. ولكن يا تُرى في أيّ دليلٍ معتبر ذكر النبيُّ أسماء هؤلاء الخلفاء الاثني عشر فرداً فرداً؟! إنّه زعم مبالغٌ فيه إلى حدّ كبير وغير قابل للاثبات. ومَن يقدر على إثباته فليفعل، فكلّ المجال مُتاحٌ أمامه![1]

أقول: إنّ تصريحه بأنّ كيان التشيّع قائم على أخذ التعاليم الدينيّة عن عليّ وآله أمر صحيح إجمالا، لكنّ النظريّة من أوّلها لا تناقش التشيّع بمعناه الأعم الذي يدخل تحته الزيديّة والإسماعيليّة وحتّى بعض الطرق الصوفيّة، بل هي منصبّة على مناقشة القراءة الإماميّة الاثنى عشريّة للتشيّع، وكلّ الشواهد التي جاء بها مستلّة من كتب علمائهم، فكيف أصبح الحديث عن التشيّع بمعناه الأعمّ لا الأخصّ؟

أمّا قضيّة حصر الأئمّة بالاثنى عشر فقد ألفت فيها عشرات الكتب وكتبت فيها مئات الدراسات، فهل مجرّد نفي صاحب (القراءة المنسيّة) لتواتر الروايات أو عدم صحّتها دفعا بالصدر كاف لسقوط هذا الأمر؟!

مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ نفيه لهذا الحصر وتسليمه يجعله أمام مأزق

(١) تعليقة له في الموقع الرسمي تحت عنوان: محاكمة نظريّة العلماء الأبرار!
https://ar.kadivar.com/17574/

كبير جدّا وهو: أنّه ادّعى في كتابه أنّ التقرير الذي سيطرحه هو الذي كان عليه علماء الطائفة في القرون الأولى قبل أن تتسرّب إليهم قراءة الغلاة، والحال أنّ كلّ من استشهد بهم كانوا من القائلين بالحصر في الاثنى عشر بل وكانوا يناظرون الزيديّة ويردّون عليهم في هذه القضيّة.

فتسليمه بهذا اللازم -وهو أنّ قراءته تقتضي عدم وجود حصر في الأئمّة بالعدد المعهود- يساوق هدمه لكلّ ما أسّسه من كون الرعيل الأوّل من علماء الطائفة كانوا يعتقدون بـ(القراءة المنسيّة) وبالتلي تكون نظريّته بدعا من القول وهي كما سنذكر لاحقا إعادة صياغة للقراءة الزيديّة للإمامة.

العقيدة المهدوّية:

من لوازم (القراءة المنسيّة) أنّه لا وجود لمهديّ معيّن بالمعنى الإمامي، إذ إن إمامة (محمد بن الحسن العسكري) متوقّفة على النصّ الإلهي، وطول عمره وغيبته متوقّفة على العناية الإلهيّة الخاصّة، وهذا لا دليل عليه بحسب هذه القراءة، إذ إن محمد بن الحسن العسكري على فرض وجوده هو إنسان عاديّ، والإنسان لا يمكن أن يعيش كلّ هذه المدّة بالصورة المعروفة، وعليه فالأحاديث التي تتحدّث عن المهدي ستحمل على المعنى المخالف وهو: خروج رجل مصلح في آخر الزمان غير معيّن.

وهذا مخالف بالضرورة لكلّ عقيدة الطائفة، حتّى الذي اعتبرهم من

القائلين بـ(القراءة المنسيّة)، إذ إن الجميع يعتقد باثني عشر إمام أولّهم أمير المؤمنين عليه السلام وآخرهم مهدي آل محمد عليهم السلام، وكلّهم يعتبرون أنّ إنكار وجوده وإمامته عليه السلام هو خروج عن ربقة الإيمان.

وقد علّق صاحب (القراءة المنسيّة) بقوله: ما هو مُسَلّمٌ في مسألة المهدويّة هو بسط العدل في آخر الزّمان بوساطة قائم آل محمّد. أمّا تفاصيل القضيّة، من قبيل توقيت ولادته ليست من المعارِف اليقينية. هنالك أخبار آحادٍ حول هذا الموضوع، ومَن لم يتحصّل لديه اليقين مِن هذه الأدلّة الظنيّة لا يمكن ارغامه على التعبّد. ثالثاً: لا يمكن تبيين غيبة الإمام الثاني عشر في نظرية العلماء الأبرار، بمعنى أن القضية فاقدة للدليل المعتبر. ولكن [هذه النظرية] لا تنكر إمامة أحدٍ، لكي تُطبَّق [على قائلها] فتوى التكفير والخروج عن ربقة الإيمان![1]

ويرد عليه ما ذكرناه سابقا من أنّ تسليمه بهذا اللازم هو إقرار منه بعدم صحّة ما نسبه للعلماء المتقدّمين من تبنّيهم لنظريّة (القراءة المنسيّة)، بالإضافة إلى نفس المشكلة التي دائما ما يقع فيها وهي النفي لا دليل ولا إثبات فهو ببساطة حكم على الروايات بعدم التواتر وعدم الاعتبار دون أن يكلّف نفسه ويناقش أدلّة المثبتين.

علما أنّ أدلّة القضيّة المهدويّة الإماميّة لا تنحصر في الدليل الروائي بل هناك أدلّة أخرى تمسّك بها المثبتون: كالأدلّة العقليّة والتاريخيّة ونصوص الكتب

(١) تعليقة له في الموقع الرسمي تحت عنوان: محاكمة نظريّة العلماء الأبرار!
https://ar.kadivar.com/17574/

السماويّة السابقة.

حجيّة أقوالهم:

إنّ طهارة النفس التي جعلها صاحب (القراءة المنسيّة) صفة للأئمّة عليهم السلام بعد نفيه للعصمة، قد تكون مانعة من اقتراف المعصية وفعل القبيح، لكنّها ليست مانعة من الوقوع في الخطأ والاشتباه، ومن هنا كيف نستطيع التعبّد بما ورد عنهم عليهم السلام والحال أنّ كلّ ما صدر عنهم يحتمل فيه الخطأ والاشتباه، بل تصبح كلّ رواياتهم مجرّد استنباطات فقهية لهم قابلة للأخذ والردّ وبالتالي ليست مصدرا من مصادر التشريع.

وبهذا قد يُدّعى لأحد المعاصرين فهما واستنباطا أدقّ من استنباط هؤلاء، فما المانع أن يستحقّ هذا المدّعي لقب الإمام بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى، وأن يطلب من الناس أن يتشيّعوا له؟!

والعجيب أنّ صاحب (القراءة المنسيّة) قد سلّم بهذا اللازم أيضا ولم ير فيه أيّ إشكال حيث قال: ما الضير في أن نعدّ آراء الأئمة نتيجة لاجتهاداتهم كما كان يعتقد ابن جنيد؟[1]؛ ناسيا أو متناسيا أنّني قد ناقشت في أوّل هذا الكتاب الكلام المنسوب لابن الجنيد رحمه الله ورددته من عدّة وجوه ورغم هذا أجد صاحب (القراءة المنسيّة) يحتجّ عليّ بهذا الكلام!

(١) تعليقة له في الموقع الرسمي تحت عنوان: محاكمة نظريّة العلماء الأبرار!
https://ar.kadivar.com/17574/

زبدة (القراءة المنسيّة):

إنّ هذه القراءة المستحدثة ليست إلّا إعادة تأهيل للنظريّة الزيدية للإمامة والتي عفى عليها الزمن، إذ إن نقطة الخلاف بين الشيعة الإمامية والشيعة الزيدية هي أن الشيعة الإمامية يشترطون النصّ الإلهي والعصمة للإمام والتأييد الإلهي بالعلم والمعجزات، أمّا الزيديّة فقد اكتفوا باشتراط كون الإمام فاطميّا وأن يكون عالما زاهدا متصدّيا للأمر من خلال قيامه بالسيف على الظلمة.

ومن هنا فإنّ (القراءة المنسية) في الحقيقة هي استيراد لنظرية الزيدية في الإمامة، وتغليفها بغلاف جديد لا أكثر، وعلماء الشيعة المتقدّمون لم يتركوا شاردة ولا واردة إلّا وتعرّضوا لها ضمن كتبهم الكلاميّة والعقديّة، وفنّدوا آراء مخالفيهم في المناظرات التي دوّنتها الكتب[1].

نسأل الله عزّ وجل أن يوفّقنا لمرضاته ويرينا الحقّ حقّا ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، ويجعلنا ممّن يجري الحقّ على ألسنتهم، ويهديهم ويهدي بهم إنّه سميع مجيب.

(١) لقد نقض علماؤنا المتقدّمون عرى الإمامة بالمفهوم الزيديّ، وما على القارىء اللبيب سوى مراجعة كتاب "الفصول المختارة" للوقوف على صولات وجولات علمائنا مع رؤوس الزيديّة في الزمن الذي كان لهذا المذهب حضور على الساحة الكلاميّة.

٢٢٨ ..... وهم القراءة المنسيّة

مصادر الكتاب

القرآن الكريم.

(أ)

١- **إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات:** محمد بن الحسن بن علي المعروف بالحر العاملي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٢- **الإرشاد لمعرفة حجج الله على العباد:** الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري المعروف بالشيخ المفيد، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة الثانية ١٩٩٣م، بيروت.

٣- **الإصابة في تمييز الصحابة:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥.

٤- **الاحتجاج:** أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، مكتبة دار المجتبى النجف الأشرف العراق، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٥- **اختيار معرفة الرجال:** الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة الأعلمي

للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

٦- **الألفين في إمامة أمير المؤمنين** عليه السلام: جمال الدين الحسن بن يوسف ابن المطهّر المعروف بـ"العلّامة الحلّي"، مكتبة الألفين بنيد القار الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧- **الأمالي:** الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٨- **الأمالي:** الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

١٠- **الأمالي**: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

١١- **الانتصار**: علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٢- **الانتصار والردّ على ابن الروندي الملحد**: عبد الرحمن بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، شركة الوراق للنشر والتوزيع، تحقيق الدكتور نيبرج، الطبعة الأولى ٢٠١٠.

١٣- **أوائل المقالات:** الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري المفيد، دار الكتاب الإسلامي بيروت لبنان.

١٤- **إيضاح الاشتباه:** الحسن بن يوسف بن المطهّر المعروف بالعلامة الحلّي، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، تحقيق الشيخ محمد حسون.

(ب)

١٥- **بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأطهار:** العلامة محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

١٦- **بحوث في علم الأصول:** السيد الشهيد محمد باقر الصدر، تقرير السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥م.

١٧- **البداية والنهاية:** أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨.

١٨- **البدء والتاريخ:** ابن طاهر المطهري المقدسي، دار صادر بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٨٩٩م.

١٩- **بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد** عليهم السلام: محمد بن الحسن بن فرّوخ الصفار، منشورات الأعلمي طهران، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٠- **البيان لأخطاء بعض الكتّاب:** صالح بن فوزان الفوزان، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي.

٢١- **البيع**: السيد روح الله الخميني الموسوي، مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني قدس سره، الطبعة الاولى ١٤٢١هـ.

(ت)

٢٢- **تاريخ الأمم والملوك:** محمد بن جرير الطبري، مؤسسة الأعلمي بيروت لبنان، الطبعة الخامسة ١٩٨٩م.

٢٣- **تاريخ بغداد:** أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٤- **التحرير الطاووسي المستخرج من حلّ الإشكال:** الشيخ حسن بن زين الدين صاحب المعالم، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام قم المقدّسة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٥- **التحريش**: ضرار بن عمرو الغطفاني، دار ابن حزم بيروت لبنان، تحقيق: حسين خانصو-محمد كسكين، الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

٢٦- **تذكرة الحفاظ:** شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

٢٧- **تصحيح الاعتقادات:** الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٨- **تأويل مختلف الحديث:** عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب

العلمية بيروت لبنان.

٢٩- **تفسير القرآن العظيم:** عماد الدين أبو الفداء ابن كثير الدمشقي، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

٣٠- **تفسير الرازي:** فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٣١- **تلخيص المستدرك:** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للنشر والتوزيع بيروت لبنان .

٣٢- **تقييد العلم:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.

٣٣- **تقريب المعارف في الكلام:** تقيّ الدين أبو الصلاح الحلبي، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام بيروت لبنان، طبعة سنة ١٩٨٧م، تحقيق: رضا أستاذي.

٣٤- **تطّور المباني الفكريّة للتشيّع في القرون الثلاثة الأولى:** السيد حسين مدرّسي طباطبائي، ترجمة فخري مشكور، دار الهادي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٣٥- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ، تحقيق: بشار عواد معروف.

٣٦- **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع:** محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٣٧- **تنقيح المقال في علم الرجال:** العلامة الشيخ عبد الله المامقاني، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، تحقيق: الشيخ محي الدين المامقاني/ الشيخ محمد رضا المامقاني.

٣٨- **التنقيح في شرح العروة الوثقى:** السيد أبو القاسم الخوئي، تقرير: الميرزا علي التبريزي الغروي، مطبعة الآداب النجف الأشرف، الطبعة الثالثة ١٤١٠.

(ج)

٣٩- **جواهر الكلام في شرح شرئع الإسلام:** الشيخ محمد حسن النجفي المعروف بالجواهري، دار الكتب الإسلامية.

(ح)

٤٠- **حقائق الإيمان:** الشهيد الثاني زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامّة، تحقيق السيد مهدي رجائي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤١- **الحكومة الإسلامية:** السيد روح الله الموسوي الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، الطبعة السابعة ٢٠٠٤م.

(خ)

٤٢- **خاتمة مستدرك الوسائل:** المحدّث الميرزا حسين النوري الطبرسي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى رجب ١٤٢٥هـ.

(ذ)

٤٣- **الذريعة إلى تصانيف الشيعة:** آغا بزرك الطهراني، دار الأضواء بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٣.

(ر)

٤٤- **الرجال:** أحمد بن الحسين بن عبيد الله الواسطي المعروف بابن الغضائري، دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي.

٤٥- **الرجال (الأبواب):** شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٤٦- **رسائل الشريف المرتضى-** قدس سره: علم الهدى علي بن الحسين الموسوي المعروف بـ(الشريف المرتضى)، مطبعة الخيام قم المقدّسة، تحقيق: السيد مهدي رجائي.

٤٧- **الرسالة الماتعيّة:** نجم الدين جعفر بن الحسن بن سعيد المعروف بـ"المحقّق

الحلّي"، مؤسّسة الطباعة والنشر التابعة للآستانة الرضويّة، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.

٤٨- **الرعاية في علم الدراية:** الشهيد الثاني زين الدين بن علي الجبعي العاملي، مطبعن بهمن قم المقدّسة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

(س)

٤٩- **كتاب سليم بن قيس:** سليم بن قيس الهلالي العامري، مطبعة الهادي قم إيران، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٥٠- **سنن ابن ماجة:** محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥١- **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة التاسعة ١٩٩٣.

(ش)

٥٢- **الشافي في الإمامة:** علم الهدى علي بن الحسين الموسوي المعروف بـ"الشريف المرتضى"، مؤسّسة الصادق للطباعة والنشر طهران إيران، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ.

٥٣- **شرح العروة الوثقى:** السيد أبو القاسم الخوئي، تقرير: الشيخ علي

الغروي، مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئي، الطبعة الثانية: ٢٠٠٥م.

٥٤- **شرح نهج البلاغة:** عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المدائني، الدار اللبنانية للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

(ص)

٥٥- **الصحيفة السجّادية:** الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام، دار الهادي قم-إيران، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

(ض)

٥٦- **الضعفاء الكبير:** محمد بن عمرو العقيلي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٨.

(ط)

٥٧- **الطبقات الكبرى:** محمد بن سعد بن منيع البغدادي، دار صادر بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٨.

٥٨- **طبقات الحنابلة:** القاضي محمد بن محمد بن الحسين ابن أبي يعلى الفرّاء، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٧.

(ع)

٥٩- **عبقرية الإمام علي** عليه السلام: عباس محمود العقّاد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

٦٠- **العدة في أصول الفقه:** شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، دار ستاره قم المقدسة، تحقيق: محمد رضا الأنصاري.

٦١- **عيون أخبار الرضا** عليه السلام: الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦٢- **علل الشرائع:** محمد بن علي بن بابويه الصدوق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.

(غ)

٦٣- **الغيبة:** شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة المعارف الإسلامية قم المقدّسة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

(ف)

٦٤- **فقيه من لا يحضره الفقيه:** الشيخ محمد بن علي بن الحسين الصدوق، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

٦٥- **الفتوح:** أحمد بن أعثم الكوفي، تحقيق: علي شيري، دار الأضواء للطباعة

والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

٦٦- **الفصل في الملل والأهواء والنحل:** أبو محمد علي بن محمد ابن حزم الأندلسي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٥م.

٦٧- **فضل آل البيت:** تقيّ الدين أحمد بن علي المقريزي، دار الاعتصام القاهرة مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٠.

٦٨- **الفهرست:** شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم إيران، الطبعة الأولى.

٦٩- **الفهرست:** أبو العباس أحمد بن علي النجاشي، شركة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣١.

٧٠- **الفهرست:** أبو الفرج محمد بن اسحاق الوراق المعروف بابن النديم، دار المكتبة العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

٧١- **الفوائد الرجالية:** محمد باقر الوحيد البهبهاني، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم.

٧٢- **الفوائد الرجالية:** السيد محمد مهدي بحر العلوم قدس سره، مكتبة الصادق طهران، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم.

(ق)

٧٣- **القراءة المنسيّة:** محسن كديور، ترجمة: سعد رستم، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

(ك)

٧٤- **كامل الزيارات:** الشيخ الأقدم جعفر بن محمد بن قولويه القمي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، تحقيق: الشيخ جواد القيومي.

٧٥- **الكامل في ضعفاء الرجال:** عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٧٦- **الكافي:** محمد بن يعقوب الكليني، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ٢٠١٠.

٧٧- **كمال الدين وتمام النعمة:** الشيخ محمد بن علي بن الحسين الصدوق، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة-إيران، تحقيق: علي أكبر غفاري

٧٨- **كنز العمّال في سنين الأقوال والأفعال:** علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.

(ل)

٧٩- **اللهوف في قتلى الطفوف:** السيد علي بن موسى بن جعفر بن طاووس الحسني، أنوار الهدى قم المقدّسة.

(م)

٨٠- **مختصر بصائر الدرجات:** الشيخ الحسن بن سليمان الحلي، المطلبعة الحيدرية بالنجف، الطبعة الأولى ١٩٥٠م.

٨١- **مجموع كتب ورسائل:** الإمام القاسم بن إبراهيم الرسّي، دار الحكمة اليمانية، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

٨٢- **المسائل السروية:** محمد بن محمد بن النعمان العكبري المعروف بالشيخ المفيد، ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان.

٨٣- **مسائل الإمامة:** عبد الله بن محمد ابن شرشير الناشىء الأكبر، دار النشر فرانتس شتاينر، تحقيق: يوسف فان اس.

٨٤- **المصنّف:** عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المجلس العلمي جنوب أفريقيا، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٨٥- **معاني الأخبار:** الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

٨٦- **مفاتيح الغيب:** فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م

٨٧- **المقالات والفرق:** الشيخ أبو القاسم سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، تحقيق: محمد جواد مشكور.

٨٨- **المستدرك على الصحيحين:** أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة للنشر والتوزيع بيروت لبنان .

٨٩- **الملل والنحل:** محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار السرور بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٤٨.

٩٠- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

٩١- **معارج الأصول:** نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بـ"المحقّق الحلّي"، مؤسّسة آل البيت للطباعة والنشر قم إيران، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٩٢- **معجم رجال الحديث:**السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع.

٩٣- **المعجم الأوسط:** أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٩٩٥.

٩٤- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** محمد بن حبان بن أحمد

البستي، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمد ابراهيم زايد.

٩٥- **مناقب آل أبي طالب:** محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني، المطبعة الحيدريّة في النجف الأشرف، الطبعة الأولى ١٩٥٦م.

٩٦- **منتقى الأصول:** السيد محمد الروحاني، تقرير: السيد عبد الصاحب الحكيم، مطبعة الهادي-قم، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

٩٧- **ميثاق الإمامة في آية الولاية:** السيد منير الخباز، تقرير: أحمد سلمان، الطبعة الأولى ٢٠١٣م.

٩٨- **الميزان في تفسير القرآن:** السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الأولى١٩٩٧.

(ن)

٩٩- **النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ووجوده النوري:** آية الله الشيخ مسلم الداوري، دار جواد الأئمّة بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

١٠٠- **نهج البلاغة:** جمع الشريف محمد بن الحسين بن موسى الرضي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

٢٤٤ ..... وهم القراءة المنسيّة

فهرست المحتويات

الإهداء ٥

مقدمة الطبعة الثانية ٧

المقدمة ٩

عرض القراءتين للإمامة ١١

القراءة الأولى: ١١

القراءة الثانية: ١٣

ملاحظات منهجيّة ١٧

الدليل العقليّ: ١٧

آيات الكتاب: ٢٠

النصوص الروائيّة: ٢٤

مغالطة التواتر: ٣٢

تنقيح المفاهيم: ٣٧

البحث التاريخي: ٤٥

الانتقائيّة في التعامل مع كلمات الأعلام: ٤٧

٢٤٦ ..... وهم القراءة المنسيّة

الخلاصة:.....٤٩

تاريخ (القراءة المنسيّة).....٥١

كلام المامقاني قدس سره:.....٥١

كلام البهبهاني قدس سره:.....٥٦

كلام الشهيد الثاني قدس سره:.....٥٩

زبدة المقال:.....٦٥

من اعتقد بـ(القراءة المنسيّة)؟.....٦٩

ابن الغضائري رحمه الله:.....٦٩

ابن الجنيد رحمه الله:.....٧٦

مشايخ قم:.....٨٨

أحمد بن محمد بن عيسى رضي الله عنه:.....٩٥

حقيقة عقيدة القمّيين:.....١٠١

زبدة المقال:.....١١١

(القراءة المنسيّة) في مصادرها الأولى.....١١٣

الشاهد الأوّل:.....١١٤

الشاهد الثاني:.....١١٦

فهرست المحتويات ٢٤٧
الشاهد الثالث: ١٢٠
زبدة المقال: ١٢٣
الإمامة في مصادرها الأولى ١٢٥
نهج البلاغة: ١٢٥
خطب الإمام الحسين عليه السلام: ١٣١
الصحيفة السجّادية: ١٣٥
ملاحظات: ١٣٩
زبدة المقال: ١٤٢
عقيدة الشيعة عبر التاريخ ١٤٣
ضرار بن عمرو (توفّي قبل ١٩٣هـ): ١٤٣
القاسم الرسّي (توفّي ٢٤٦هـ): ١٤٥
الناشئ الأكبر (توفّي ٢٩٣هـ): ١٤٨
الخيّاط المعتزلي (توفّي ٣١١هـ): ١٤٩
مطهّر المقدسي (كان حياً ٣٥٥هـ): ١٥١
زبدة المقال: ١٥٢
عقيدة أصحاب الأئمّة عليهم السلام المتقدّمين ١٥٣

١- رشيد الهجري ﷺ: ١٥٤

٢- الأصبغ بن نباتة ﷺ: ١٥٥

٣- كميل بن زياد ﷺ: ١٥٦

٤- حبّة العرني ﷺ: ١٥٧

٥- عباية بن ربعي ﷺ: ١٥٨

٦- سدير الصيرفي ﷺ: ١٥٩

٧- جابر الجعفي ﷺ: ١٦٠

٨- زرارة بن أعين ﷺ: ١٦١

٩- هشام بن الحكم ﷺ: ١٦٣

١٠- عبّاد بن يعقوب ﷺ: ١٦٤

زبدة المقال: ١٦٥

لماذا اختلف المتقدّمون؟ ١٦٩

١- خفاء الأدلّة: ١٦٩

٢- الانتماءات السابقة: ١٨٢

٣- التأثّر بأجواء المخالفين: ١٨٦

٤- اختلاف القابليّات: ١٨٨

فهرست المحتويات ٢٤٩
٥- الخوف من السلطة: ١٩٣
٦- إلقاء الخلاف بين الشيعة: ١٩٦
٧- قطع الطريق أمام الغلاة: ١٩٩
زبدة المقال: ٢٠١
روايات يُتمسّك بها ٢٠٣
ابن أبي يعفور ونظريّة (علماء أبرار): ٢٠٣
ابن أبي عمير والعصمة: ٢٠٦
بين صاحب الطاق وزيد عليه السلام: ٢٠٩
حيرة أصحاب الإمام الصادق عليه السلام: ٢١٣
جهل زرارة بإمامة الكاظم عليه السلام: ٢١٩
كلمة أخيرة ٢٢٣
خصوصيّة البيت العلوي: ٢٢٣
حصر الأئمّة في اثني عشر: ٢٢٥
العقيدة المهدوّية: ٢٢٨
حجيّة أقوالهم: ٢٣٠
زبدة (القراءة المنسيّة): ٢٣١

٢٥٠ ..... وهم القراءة المنسيّة

مصادر الكتاب..... ٢٣٣

فهرست المحتويات..... ٢٤٩